

# **التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ**

**”دراسة مقارنة”**

**The country's obligation to confronting  
climate change  
"A comparative study"**

**إعداد**

**د / بسمتة محمد أمين**

**المدرس بقسم القانون العام**

**كلية الحقوق – جامعة المنصورة**

**Dr. Basma Mohamed Amin**

*Lecturer, Department of Public Law*

*Faculty of Law – Mansoura University*

## التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ ”دراسة مقارنة“

### ملخص:

تزايد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بقضية تغير المناخ، وما ترتب عليها من آثار جسيمة، وما سيزترتب عليها في المستقبل من عواقب وخيمة، حتي أنها أصبحت قضية حاسمة في عصرنا الحالي .

ولقد ترك الإنسان بصمته واضحة علي قضية تغير المناخ من خلال ارتفاع معدلات انبعاث الغازات الدفيئة البشرية المصدر المسببة للاحتباس الحراري، التي كانت السبب الرئيسي في تغير المناخ، والارتفاع العالمي لدرجات الحرارة، وما نتج عنه من تأثيرات كارثية، مثل ارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات نتيجة لذوبان الجليد، وما نتج عن ذلك من خطر الفيضانات، وتهديد للأمن الغذائي وغيرها من الآثار المدمرة، لذا كان لزاماً علي المشرع الدولي والمشرع الداخلي اتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية لإلزام دول العالم كافة بالتدخل واتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية للحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

ولا ريب أن القضاء كان له دوراً لا ينكر في إلزام الدول باتخاذ تدابير إضافية وإجراءات تنفيذية لمواجهة المناخ، بل أنه كان أداة حيوية للضغط علي الدول، لا سيما الدول المتقدمة التي تتحمل العبء الأكبر في مواجهة التغيرات المناخية، نظراً لأنها كانت السبب الأكبر في حدوثها، وإلزامها باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تغير المناخ .

### Abstract

Global interest has recently increased in the issue of climate change, its serious effects, and the dire consequences it will have in the future, to the point that it has become a crucial issue in our current era.

Man has left his clear mark on the issue of climate change through the high rates of emission of anthropogenic greenhouse gases that cause global warming, which were the main cause of climate change, the global rise in temperatures, and the resulting catastrophic effects, such as the rise in water levels in the seas and oceans as a result of due to the melting of ice, and the resulting risk of floods, a threat to food security and other devastating effects. Therefore, it was necessary for the international legislator and the domestic legislator to take the necessary legislative measures to oblige all countries of the world to intervene and take the necessary executive measures and additional measures to reduce the emission of gases. Greenhouse greenhouse.

There is no doubt that the judiciary played an undeniable role in obligating countries to take additional measures and executive measures to confront climate change. Rather, it was a

vital tool for putting pressure on countries, especially developed countries that bear the greatest burden in confronting climate change, given that they were the largest cause of their occurrence. Obligating them to take effective measures to confront climate change.

## مقدمة عامة

## موضوع البحث وأهميته:

في عام ٢٠١٩م، خرج ملايين المواطنين حول العالم إلى الشوارع، وخرجت الآلاف والآلاف من المظاهرات في جميع القارات، لمطالبة الدول باتخاذ إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية ضد حالة الطوارئ المناخية، ووفقاً لتقارير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فإن عام ٢٠١٩ م يضع نهاية لعقد شهد ارتفاع شديد في درجات الحرارة، وتراجع للجليد، وارتفاع غير مسبوق في مستوى سطح البحر على مستوى العالم، وتغيرات تفاقمت بسبب زيادة معدل انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري والنتيجة عن النشاط البشري.

و يكاد يكون من المؤكد أن متوسط درجات الحرارة لفترة الخمس سنوات من (٢٠١٥م-٢٠١٩م) والعقد من (٢٠١٠م - ٢٠١٩م) كان الأعلى على الإطلاق مقارنة بما سبقه من عقود، ففي عام ٢٠١٩م، كان متوسط درجة الحرارة العالمية (بين يناير وأكتوبر) أعلى بحوالي ١,١ درجة مئوية عن مستويات ما قبل الصناعة، وسيكون العام الثاني أو الثالث الأكثر دفئاً الذي تتوفر عنه معلومات وبيانات، حيث وصلت تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوى جديد على الإطلاق عند ٤٠٧,٨ جزء في المليون في عام ٢٠١٨ م، ولم تتوقف هذه التركيزات عن الارتفاع في عام ٢٠١٩م. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا القول أن عام ٢٠١٩م كان عام بداية إزالة الكربون ولكن لا تزال البدايات بطيئة للغاية، وعلى مستوى العالم نرى أن انبعاثات الغازات الدفيئة لا تزال ترتفع بنسبة ٠,٦% على الرغم من مرور عدة سنوات على اتفاق باريس لعام ٢٠١٥م.

وكان عام ٢٠٢٠م هو عام العدالة المناخية، حيث أصبحت قضية تغير المناخ قضية أخلاقية وسياسية، بعد أن كانت مجرد مشكلة بيئية واقتصادية، ولم يتحقق ذلك إلا بعد التأثيرات الخطيرة التي تم ملاحظتها بالفعل والتي ستكون، بكل المؤشرات، أكبر بكثير مما يتوقع أحد.

وتتطلب هذه الآثار الخطيرة لتغير المناخ أن نبدأ جميعاً في التكيف من ناحية، وتحديد المسؤوليات الحالية والتاريخية لحكومات الدول والشركات، من ناحية أخرى.

### منهجية البحث:

تفرض علينا مقتضيات البحث العلمي ضرورة تحديد منهجاً لدراستنا، لذا فإنني اتبعت منهجاً مختلطاً في بحثي هذا فهي دراسة تأصيلية وصفية مقارنة، دراسة تأصيلية، حيث سأقوم بعرض بعض التطورات التي مرت بها قضية تغير المناخ، وهي بلا شك قضية برزت على السطح منذ أمد بعيد وليست وليده الفترة الحالية فقط، وإن كان الاهتمام العالمي قد تزايد بها في العقد الأخير بعد أن نجم عنها آثار خطيرة وعواقب جسيمة لم يكن تتوقعها دول وحكومات العالم.

كما أنها دراسة وصفية في بعض أجزائها، حيث اقتضت طبيعة البحث التعرض لبعض النصوص القانونية الدولية والداخلية المتعلقة بإلزام الدولة بالحفاظ على البيئة ككل، و مواجهة تغير المناخ بصفة خاصة للتعرف على أحكامها، ولا سيما النصوص القانونية الحديثة التي ابتدعها المشرع للوفاء بمقتضيات العصر الحالي.

وأخيراً ستكون دراستنا دراسة مقارنة، فقد حرصت في الكثير من مواضعها على عرض النصوص التشريعية في بعض الدول مثل الولايات المتحدة، فرنسا، إيرلندا وتايلاند، التي تلزم الدولة باتخاذ تدابير إضافية لمواجهة والتصدي للتغيرات المناخية، وكذلك استعرضت موقف القضاء المقارن من تقاعس بعض الدول عن اتخاذ تدابير و

إجراءات تنفيذية بالفعل، لتحقيق ما يسمى بالحياد الكربوني لمواجهة أزمة التغير في النظام المناخي العالمي.

### إشكالية البحث:

أثارت مشكلة تغير المناخ والآثار الجسيمة المترتبة عليه عدة إشكاليات أو تساؤلات قانونية، حيث يقع على عاتق الدول التزاماً قانونياً دولياً وداخلياً باتخاذ التدابير الفعالة لمواجهة تغير المناخ، ولكن ماذا لو لم تلتزم الدول بتخفيض مستوي انبعاثاتها من الغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري؟

وماذا لو لم تلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها الدولية في تقديم الدعم المالي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية؟ لا شك أن الآثار المترتبة على ذلك ستكون كارثية، وماذا عن موقف القضاء من إلزام الدول بمواجهة تغير المناخ؟ وهل سيكفي التهديد برفع الغرامة التهديدية الموقعة على الدولة إذا لم تلتزم بتنفيذ أحكام القضاء وخفض مستوي انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري؟

### خطة البحث :

سنتحدث في بحثنا هذا عن التزام الدولة باتخاذ إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية لمواجهة تغير المناخ وما نتج عنه من آثار خطيرة وعواقب وخيمة، وبادئ ذي بدء سنتحدث عن المقصود بتغير المناخ وأسبابه والآثار المترتبة عليه في مبحث تمهيدي، ثم سنتحدث عن مضمون التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ والقيد الوارد عليه في مبحث أول، وفي المبحث الثاني سنتحدث عن الأساس القانوني الدولي والداخلي لهذا الالتزام، ثم أخيراً المبحث الثالث الذي خصصته للحديث عن موقف القضاء المقارن من التزام الدول بمواجهة تغير المناخ .

لذا فإن خطة البحث ستكون كالآتي:

**المبحث التمهيدي:** تغير المناخ وأسبابه.

**المبحث الأول:** ماهية التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ.

**المبحث الثاني:** الأساس القانوني لالتزام الدولة بمواجهة تغير المناخ.

**المبحث الثالث:** موقف القضاء المقارن من الالتزام بمواجهة تغير المناخ.





## المبحث التمهيدي تغير المناخ وأسبابه

لقد تزايد الاهتمام العالمي بتغير المناخ، وما نتج عنه من آثار خطيرة وعواقب جسيمة، مما دفع دول العالم والحكومات المختلفة إلى محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إليه، والتصدي له ومواجهة ما نتج عنه من آثار مدمرة، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث التمهيدي الذي قسمته إلى مطلبين، الأول تحدثت فيه عن تعريف ظاهرة تغير المناخ والآثار الخطيرة المترتبة عليه، والمطلب الثاني خصصته للحديث عن أسباب ظاهرة تغير المناخ .

**المطلب الأول:** تغير المناخ والآثار المترتبة عليه.

**المطلب الثاني:** أسباب ظاهرة تغير المناخ.

### المطلب الأول

#### تغير المناخ والآثار المترتبة عليه

**أولاً:** المقصود بتغير المناخ :

يقصد بتغير المناخ " التحولات في درجات الحرارة العالمية، وأنماط الطقس بصفة عامة، وعلى الرغم أن الأصل في هذه التحولات أن تكون طبيعية بسبب

الانفجارات البركانية أو التغيرات في نشاط الشمس، إلا أنه، ومنذ القرن التاسع عشر، أصبح المحرك الرئيسي لتغير المناخ هو النشاط البشري وليس التحولات الطبيعية<sup>(١)</sup>.

كما تم تعريف تغير المناخ بأنه " التغير الذي يحدث في المناخ نتيجة النشاط البشري سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ويفضي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي في المناخ على فترات زمنية متماثلة " <sup>(٢)</sup>.

وهنا يثور تساؤل هام ما الفارق بين مصطلح ارتفاع درجات الحرارة

عالمياً global warming ومصطلح تغير المناخ climate change ؟

ارتفاع درجات الحرارة عالمياً global warming يقصد به الزيادة التدريجية

في درجة حرارة الأرض بسبب الأنشطة البشرية .

بينما يشير تغير المناخ climate change إلى الآثار الأوسع للارتفاع العالمي

في درجات الحرارة، بما في ذلك التغيرات في أنماط الطقس والعديد من الظواهر الجوية الأخرى.<sup>(٣)</sup>

(١) ما هو تغير المناخ؟ مقال منشور علي الموقع الرسمي للأمم المتحدة العمل المناخي، موقع تمت زيارته بتاريخ ١/٨/٢٠٢٣م، الساعة ١ ظ.

<https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>

(٢) انظر نص المادة ١(تعريف)، الفقرة ٢ ، من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢م.

United Nations Framework Convention Climate Change United Nations, 1992 "Climate change" means a change of climate which is attributed directly or indirectly to human activity that alters the composition of the global atmosphere and which is in addition to natural climate variability observed over comparable time periods."

3) " In simple terms, global warming is the gradual increase in Earth's temperature due to human activities, while climate change refers to the wider

=

أي أن التغير المناخي قد يرجع إلى عوامل طبيعية، مثل تغير كثافة الشمس أو تغير في دوران الأرض حول الشمس، كما قد يرجع إلى تغييرات في النظام المناخي ذاته مثل تغير دوران المياه في البحار والأنهار والمحيطات، أو قد يرجع إلى أنشطة بشرية مثل إزالة الغابات للتوسع الحضري أو حرق الوقود الحفري مثل النفط والفحم والغاز<sup>(١)</sup>.

وينتج عن حرق الوقود الحفري fossil fuel ، غازات دفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والميثان والأوزون، تجعل الإشعاعات تحت الحمراء ترتد مرة أخرى، فتعمل كغطاء ملفوف حول الكرة الأرضية، وينتج عن ذلك حبس حرارة الشمس داخل الكرة الأرضية، ومن ثم ارتفاع شديد في درجات الحرارة على مستوى العالم أجمع.

فأصبح متوسط درجة الحرارة على سطح الكرة الأرضية ١,١ درجة مئوية، مما جعل العقد الماضي (٢٠١١م - ٢٠٢٠م) هو الأكثر دفئاً على الإطلاق.

لذا قدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC<sup>(٢)</sup> تقريراً لعام ٢٠٢١م ذكرت فيه أن "النشاط البشري قد أدي إلى تدفئة الأرض، وبدون خفض قوي

=  
effects of global warming, including changes in weather patterns and more extreme weather events. "

Google reveals top sustainability-related trends in SA، The Star (South Africa) 21،April , 2023 .

(١) د/ محمد صديق محمد، تغير المناخ والاحتباس الحراري (الأسباب – الآثار- الحلول)، مقال منشور بمجلة التربية، ع ١٧٢، س ٣٩، يونيو ٢٠١٠م، ص ٣٧.

(٢) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ويرمز لها ب (IPCC) اختصاراً ل

**Intergovernmental Panel on Climate Change :**

و تهدف الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ إلى تقليل درجة حرارة الأرض درجتين مئويتين من  
=

لمعدلات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، سيتم تجاوز الحد الحاسم للاحترار العالمي بمقدار درجتين مئويتين، وسيؤدي ذلك إلى دمار لا يمكن للعالم أن يتوقعه أو يتخيله " .

و تبذل الدول والحكومات جهودًا مختلفة للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما يزيد عن ١,٥ درجة مئوية<sup>(١)</sup> حفاظاً على مناخ صالح للعيش، وتجنباً للتأثيرات السيئة للتغيرات المناخية، ومع ذلك فإن التقارير والدراسات تشير إلى أن السياسات المتبعة من قبل الدول، ولاسيما الدول الصناعية الكبرى، في حال استمرارها ستؤدي بحلول نهاية هذا القرن إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار ٢,٨ درجة مئوية.

أجل مواجهة تغير المناخ، ولقد تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام ١٩٨٨م لتزويد العالم برؤية علمية عن الحالة الراهنة، ولتقديم معلومات موضوعية حول تغير المناخ، وتأثيراته البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة، إلى صانعي القرار في جميع أنحاء العالم، و نظراً لأن هذه المؤسسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، كان لتقريرها بشكل عام تأثير مهم على مستوى السياسة، وهذا دفع الدول إلى إنشاء أول معاهدة دولية، كما دعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لإلزام الدول الغنية بالالتزام بأهداف بروتوكول كيوتو لخفض انبعاث الغازات الدفيئة، لذلك فإن تأثيرها واسع النطاق.

D . Jamieson , Reason in Dark Time , Why Struggle Against Climate Change Failed and What it Means for Our Future , 2014, p,156.

S .Gardiner & C. Mckinnon : the Justice and Legitimacy of Geogengineering, Critical Review of International Social and Political Philosophy , Vole 23 , Issue 5 , 2020 p, 562 .

1) Indonesia: Puncak Jaya losing eternal snow to global warming: Ministry 'Thai News Service ، 21 ، June, 2023 .

ولاشك أن الدول النامية ستكون الأكثر تضرراً وتأثراً بتغير المناخ، وما ينتج عنه من كوارث طبيعية مثل فيضانات floods، وجفاف droughts، وموجات حر شديدة heatwaves وفقدان التنوع البيولوجي، والعواصف الكارثية وغيرها .

### ثانياً : الآثار المترتبة على تغير المناخ :

لا شك أن لتغير المناخ عواقب جسيمة وآثار خيمة dire effects على المدى البعيد وال المدى القريب أيضاً، وتتجلى آثار تغير المناخ يومياً في شكل ظواهر مناخية غير طبيعية ومن هذه الآثار:

١- ارتفاع شديد في درجات الحرارة نتج عنه موجات حر عنيفة، وزيادة الفيضانات، فأصبحت الفيضانات، التي كانت تحدث مرة كل مائة عام، أكثر تكراراً وتكراراً، وتعتبر المناطق الساحلية المنخفضة low lying coastal regions والجزر islands، الأكثر تعرضاً لخطر الفيضانات، وما يترتب عليها من تشريد الملايين من الناس<sup>(١)</sup>، وقد يصل الأمر أيضاً إلى ذوبان الجليد نتيجة الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، فوفقاً لسجلات الأقمار الصناعية المحفوظة، أصبح الحد الأدنى للنطاق اليومي للجليد البحري في القطب الشمالي في سبتمبر ٢٠١٩م ثاني أدنى نطاق، وفي القارة القطبية الجنوبية سجلت الامتدادات الجليدية قيماً منخفضة غير مسبوقة، ولا شك أن ذوبان الجبال الجليدية<sup>(٢)</sup> the melting of icebergs في

1) Climate change ،The Nation ، (AsiaNet) ،7 August, 2023 .

٢) وجدير بالذكر أن الجبل الجليدي (جبل بونشاك جايا) the eternal snow at Mount Puncak Jaya الموجود باندونيسيا يعد ظاهرة غير عادية وواحد من الأحداث الفريدة في العالم . is an extraordinary

phenomenon and one of the world's unique occurrences found in Indonesia

=

قطبي الأرض سيؤدي إلى ارتفاع مستويات سطح البحر trigger rise in sea levels، ومن ثم تآكل الشواطئ the abrasion of beaches، بالإضافة إلى زيادة حموضة مياه البحر بنسبة ٢٦% منذ بداية العصر الصناعي، وتدهور النظم البيئية البحرية الحيوية.

٢- ظهرت آثار الأعاصير المدارية ذات الشدة المدمرة في بلدان من جزر البهاما إلى اليابان إلى موزمبيق، كما اجتاحت حرائق الغابات مناطق واسعة من القطب الشمالي وأستراليا، مما عرض قرابة ٢٢ مليون شخص لعمليات نزوح مرتبطة بالظواهر الجوية المتطرفة في عام ٢٠١٩ م، ولا شك أن هذا سيتعارض مع حق الإنسان في مناخ مستقر ومستدام.

٣- يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية global warming إلى سوء التغذية نتيجة للآثار المدمرة لتغير المناخ على الأراضي الزراعية، ومن ثم تعطيل الإنتاج الزراعي disrupted agricultural productivity، مما سيتسبب في نقص الغذاء والمجاعات وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي resulting in

و أشارت التقارير والأبحاث العلمية التي أجرتها الوكالة الوطنية للبحث والابتكار أن كمية الثلج المتواجدة في هذا الجبل في عام ١٩٩٠م كانت حوالي ٢٠٠ كم متر، أما في عام ٢٠٠٣م فأصبحت حوالي فقط ٢٠ كم.

The results of an inventory conducted by the National Research and Innovation Agency (BRIN) indicated that in around 1990, the eternal snow in Puncak Jaya was still around 200 square kilometers. However, in 2003, it was estimated that only 20 square kilometers remained.

food insecurity، وما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية فادحة economic losses، الأمر الذي يتعارض مع حق الإنسان في التنمية<sup>١</sup>:

٤- سيؤدي تغير المناخ أيضاً إلى زيادة نقص مياه الشرب والجفاف، فضلاً عن إصابة الأفراد بالعديد من الأمراض التنفسية لتلوث الهواء بمادة الكربون، وانتشار الأوبئة والأمراض، مما يتعارض مع حق الإنسان في الصحة، وكافة حقوق الإنسان البيئية،<sup>(٢)</sup> الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى قتل ملايين الأشخاص الأبرياء الضعفاء، مما يتعارض مع حق الإنسان أيضاً في الحياة.

- 1) M. Bachelet, The human implications of currently projected levels of global heating are catastrophic, United Nations High Commissioner for Human Rights, 9 September 2019, Opening Statement to the 42nd session of the Human Rights Council.

(٢) حقوق الإنسان البيئية Environmental Human Rights :

تعني حق الإنسان في عدم استنزاف الموارد والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية، و الحق في الحياة، والحق في الصحة والغذاء والمياه و الهواء الصحي، وهي تعني أيضاً حق الوصول إلى الموارد الطبيعية البكر، والتي تمكن من البقاء، بما في ذلك الأرض والمأوى والغذاء والماء والهواء . وهي تعني حقوق الأفراد في الاستمتاع بمناظر طبيعية غير ملوثة ، فكما يقول بعض الفقهاء أنه "بدون بيئة صحية نحن غير قادرين على تحقيق تطلعاتنا، أو أن نصل إلى معايير الكرامة الإنسانية" ، وقد تشمل الحقوق البيئية أيضاً؛ حقوق لاجئي المناخ ممن نزحوا نتيجة تغير المناخ، وما نتج عنه من دمار بيئي .

فتغير المناخ يعتبر تحدياً أخلاقياً لحقوق الإنسان البيئية، ويتعارض تغير المناخ العالمي مع الحق في التنمية، وهو حق جديد من حقوق الإنسان، والحق في الأمن والحق في الغذاء، لأن تغير المناخ من الممكن أن يسبب مجاعات و أوبئة ونقص الغذاء، فهناك حق للإنسان في بيئة خالية من الملوثات، ولكن إذا ما كان الحاضر كارثياً بسبب انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون، وبسبب الاحتراق المستمر للوقود الحفري، فما هو إذن نوع المستقبل الذي يجب أن نتوقعه؟ وكيف يمكن الحصول على مستقبل صحي مُستدام؟ ومن ثم فإن أزمة المناخ تُعبر عن أزمة حقوق الإنسان البيئية.

S. Gardiner , Human Rights In a Hostile Climate ,The Hard Questions , 2013, p,98.



٥- لم يؤثر تغير المناخ على حياة الأجيال الحالية والمستقبلية من البشر فقط، وإنما أثر على حياه جميع الكائنات الحية، بما فيها الحيوانات والنباتات، فأصبح هناك العديد من أنواع الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض بسبب تغير المناخ، حيث قام عدد من الباحثين بدراسة تأثير تغير المناخ على أكثر من ٧٧١ نوعاً من النباتات البيئية النادرة، و وجدوا أن تغير المناخ يؤثر عليها سلبياً بشكل كبير مما يهدد بانقراضها، لذا طالبوا الدولة بضرورة التدخل واتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لمواجهة تغير المناخ وما ينتج عنه من آثار جسيمة.<sup>(١)</sup>

٦- ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما ستؤدي هذه التغييرات المناخية إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أنها ستعوق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة sustainable development goals.

1 ) A. Wroblewski , Climate change set to wipe out 700 rare plants; Few plans to fight threat, warn experts' Daily Mirror ,27 July, 2023 ,Edition 1, National Edition:

" SOME 771 rare endangered species of plant and lichen face being lost to global warming, says a study. And scientists warn there are few plans in place to address the threat. Most organisms on the Endangered Species Act are plants and lichen. Species will impacted by Amy Pennsylvania Yet the risk posed to them by climate change has not been systematically evaluated in over a decade. Researchers at Pennsylvania State University in the US adapted existing assessment tools used to examine the impact on wild animals and applied them to 771 listed plant species. They discovered all listed plant and lichen species are at least "slightly threatened" by climate change. Study leader Amy Wroblewski warned: "Few conservation plans include actions to address climate change directly. "Climate change will not only impact the lives of people, but also rare and endangered species and the ecosystems we interact with every day."

## المطلب الثاني

## أسباب ظاهرة تغير المناخ

يوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى تغير المناخ على مستوى العالم ككل، ولعل أهم هذه الأسباب:

## ١- زيادة انبعاث الغازات الدفينة:

لا ريب أن أول وأهم الأسباب التي أدت إلى أزمة تغير المناخ على مستوى العالم، هو الاحتباس الحراري الناتج عن ارتفاع معدلات انبعاث الغازات الدفينة في الغلاف الجوي الناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك تربية الحيوانات animal husbandry (الميثان من السماد methane from manure)، وحرق الوقود الحفري (غاز ثاني أكسيد الكربون CO2) و الانبعاثات الصناعية industry emissions (الأوزون، وأكاسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت)، عوادم المركبات/المصانع vehicle/factory exhaust، والكلوروفلوروكربون، بشكل مفرط مما يحبس الحرارة الزائدة في الغلاف الجوي للأرض، ويؤدي إلى تغييرات مناخية عالمية.<sup>(١)</sup>

ولقد كانت البداية في أعقاب الثورة الصناعية<sup>(٢)</sup> التي اعتمدت بشكل أساسي على استخدام الغاز الطبيعي والفحم في المصانع والمحطات.<sup>(١)</sup>

1) C. Linda & F. Erlidia, and others , Climate change, women's health, and the role of obstetricians and gynecologists in leadership , gynecology & obsterics, vol. 155, issue 3, 25 October 2021, p 345. available at <https://doi.org/10.1002/ijgo.13958>.

٢) الثورة الصناعية هي انتشار وإحلال الميكنة محل العمل اليدوي.

=

وجدير بالذكر، أن المصدر الأساسي لهذه الانبعاثات الحرارية هو الدول الصناعية الكبرى مثل روسيا، الولايات المتحدة، والصين التي يتوافر لديها كميات هائلة من الوقود الحفري تستخدمه في الصناعات المختلفة<sup>(١)</sup>.

ويعتبر استهلاك تلك الدول الصناعية استهلاكاً مفرطاً ومسرفاً للوقود الحفري، وما ينبعث عنه من غازات دفيئة هو السبب الرئيسي في أزمة تغير المناخ عالمياً.

ولا شك أن المقصود هنا بالاستهلاك ليس الاستهلاك الفردي، وإنما الاستهلاك الجماعي من قبل الدول الصناعية الكبرى والشركات العملاقة والمصانع الضخمة التي تهدف إلى تحقيق أرباحاً هائلة في وقت زمني قصير، دون الأخذ في الاعتبار العواقب الوخيمة لذلك<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن جهود الحكومات في مختلف دول العالم تتجه إلى خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون للتقليل من مستويات الاحتباس الحراري، إلا أنه وفقاً لدراسة

=

ولقد شهدت أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة، فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر من عمليات التصنيع الكيميائي الجديدة وإنتاج الحديد، وازدياد استخدام الطاقة البخارية والمائية وظهور نظام المصنع الميكانيكي. كما أدت الثورة الصناعية أيضاً إلى ارتفاع غير مسبوق في معدل النمو السكاني، لذا كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في أوروبا أو خارجها.

- 1) G. Stephen ,A perfect moral storm ,the ethical tragedy of Climate Change, university press , U.S.A. , 2011 , p. 88-89 .
- 2) G . Stephen, The real tragedy of the commons, philosophy and public affairs, vol, 30(4) , 2005, p. 387-388.
- 3) S. Gardiner & S. Caney & H. Shue, Climate Ethics, Essential reading , oxford university press , 2010 p. 30 .

جديدة new study في هذا الشأن، لم يعد هذا الأمر كافي لمنع درجات الحرارة العالمية من الارتفاع can no longer prevent global temperatures from rising فوق مستويات ما قبل الصناعة pre-industrial levels التي أقرتها الأمم المتحدة، فلقد أصبح منع الكربون وحده ليس كافيًا لمنع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين، ومن ثم تقليل الاحتباس الحراري على المدى القريب وتقليل المعاناة من موجات الحر المتزايدة increasing heatwaves، والجفاف droughts، والعواصف الشديدة superstorms، والحرائق fires.

ولكن إذا قللنا في نفس الوقت أيضًا من ملوثات المناخ الأخرى قصيرة العمر<sup>(١)</sup>، مثل تقليل انبعاث غاز الميثان methane، أكسيد النيتروز oxide nitrous، السخام الكربوني الأسود black carbon soot، الأوزون المنخفض المستوى low-level ozone، مركبات الكربون الهيدروفلورية<sup>(٢)</sup> hydrofluorocarbons، وغيره من الملوثات المناخية التي غالبًا ما يتم تجاهلها، والتي تساهم تقريبًا في الاحتباس الحراري بقدر مساهمة غاز ثاني أكسيد الكربون الأطول عمراً longer-lived

1) D. Shindell, Professor of Earth Science at Duke University, Decarbonisation crucial, but not enough: UK Prof, The Pioneer (India), Saturday, 11 June, 2022. Said “Decarbonisation is crucial to meeting our long-term climate goals, but it's not enough”.

٢) وجدير بالذكر أن تعديل كيجالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لم يقصد منه أن يفضي إلى استثناء مركبات الكربون الهيدروفلورية من نطاق الالتزامات الواردة في المادتين ٤ و ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو في المواد ٢ و ٥ و ٧ و ١٠ من بروتوكول كيوتو التابع للاتفاقية. وإنما مراقبة المبادلات التجارية مع غير الأطراف، ولقد وافقت مصر ووقعت على هذا التعديل بموجب قرار رئيس الجمهورية، رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٣م الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٤ م، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥م، بشأن الموافقة على تعديل كيجالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، الجريدة الرسمية، العدد ٢١.

CO2<sup>(١)</sup>، فإننا يمكننا خفض معدل الاحتباس الحراري إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠م<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما أكدت عليه التقارير الأخيرة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، والتي توقع أن إزالة الكربون من نظام الطاقة والتحول إلى الطاقة النظيفة، يمكن أن يؤدي بشكل عكسي إلى ارتفاع درجات الحرارة مره أخرى بعد مرور وقت معين، لأنه بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون، تحتوي انبعاثات الوقود الحفري fossil fuel emissions على هباء كبريتات sulphate aerosols ، والتي تعمل على تبريد المناخ لفترة قصيرة جداً - من أيام إلى أسابيع - قبل أن تتبدد.

لذلك فإن التركيز حصرياً على تقليل انبعاث الوقود الحفري فقط، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة مره أخرى درجة مئوية ونصف بحلول عام ٢٠٣٠م، وارتفاعها بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام ٢٠٥٠م.

و على النقيض من ذلك، فإن تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وملوثات المناخ الأخرى، في وقت واحد، من شأنه أن يحسن بشكل كبير معدلات الاحتباس الحراري.

## ٢- الأزمات البيئية الناتجة عن الزيادة الهائلة في السكان :

تعتبر الزيادة الهائلة في السكان خلال القرنين الماضيين من الأسباب الهامة وراء أزمة تغير المناخ، نظراً لما تسببه هذه الزيادة الهائلة من أزمات بيئية وضغوطاً

1) Curbing CO2 alone not enough to prevent global warming, Study IANS-English, 8June , 2022.

2) Revealed tshe study, appearing in the Proceedings of the National Academy of Sciences.

على الطبيعة لمواجهة الزيادة السكانية مثل ما حدث في الفلبين واندونيسيا والبرازيل من حرائق متعمده لغابات الأمازون لتوفير أماكن لإقامة السكان.<sup>(١)</sup>

فضلاً عن أن هذه الزيادة الهائلة في السكان تؤدي إلى الاستهلاك المسرف للطاقة والقضاء على كل تنوع في أشكال الحياة نتيجة للممارسات الضارة وغير المسؤولة، مما سيزيد الأمر سوءاً على مستوى الأجيال الحالية أو على مستوى الأجيال القادمة، مما سيهدد بحدوث كوارث عالمية في المستقبل القريب.

ولاشك أن الاستهلاك المسرف والمفرط للطاقة من الأجيال الحالية يعبر عن مشكلة فساد أخلاقي كبيرة نتيجة تجاهل حقوق الأجيال المستقبلية القادمة، والهروب من تحمل المسؤولية وترك الملايين من الضحايا يموتون بسبب هذا السلوك الغير أخلاقي.

ويضاف إلى ذلك تباطؤ الدول الصناعية الكبرى في حل هذا المشكلة والتحجج بالتكاليف المرتفعة، والتأثيرات السلبية على الاقتصاد من تقليل استخدام الوقود، ولا شك أن هذا يعكس جشع وطمع من الدول الصناعية الكبرى في زيادة أرباحها، حتى لو كان ذلك على حساب الأبرياء في المستقبل وتجاهل حقوق الأجيال القادمة .

### ٣- الفساد المؤسسي وضعف المؤسسات :

لا ريب أن ضعف المؤسسات القوية التي تحكم تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري، فضلاً عن فشل تلك المؤسسات في تقدير الآثار الضارة الناشئة عن أزمة تغير المناخ على مستوى العالم ككل، يدل على عدم وجود نظام مركزي للحكومة بالإضافة إلى الجمود السياسي.

1) G Stephen, Ethics and global climate change, Cambridge university press, 2016 p. 4 . “ in the theory opinion climate change is an ethical problem , climate change is a challenge to our ethical concepts.”

ويرجع الجمود السياسي إلى عدم الاعتراف بمشكلة تغير المناخ، حيث يوجد حالة من الإنكار المؤسسي لمشكلة تغير المناخ، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بحقوق الأجيال المستقبلية، مما أدى إلى فشل المؤسسات في مواجهة تغير المناخ والآثار الخطيرة المترتبة عليه<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - عدم اليقين العلمي :

من أسباب ظاهرة تغير المناخ أيضاً هو عدم اليقين العلمي بتغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه، فالعالم لا يجد إجابات أكيدة عن الآثار المترتبة لتغير المناخ، حيث يري بعض العلماء أننا متجهون إلى عصر شديد الحرارة، بينما يذهب البعض الآخر من العلماء إلى أننا متجهون إلى عصر جليدي بارد.

وتذهب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC إلى تعيين العديد من الاحتمالات لتوقعاتها، وهي جميعها احتمالات ذاتية وليست موضوعية، مما يعني عدم وجود معلومات وبيانات لها مصداقية عالية وجديرة بالثقة عن الآثار المترتبة على تغير المناخ، مما يجعل الأمر في نهاية المطاف محفوف بالعديد من المخاطر.

ويترتب على حالة عدم اليقين العلمي هذه عدم التعاون الدولي من جانب العديد من الدول، ولاسيما الدول الصناعية الكبرى، التي كان لها الأثر الأكبر في ظاهرة تغير المناخ العالمي.

ولقد أدت إستراتيجية عدم اليقين العلمي بالآثار المترتبة على تغير المناخ، إلى تقاعس الحكومات والدول عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية العالمية والتصدي لآثارها، مما دفع البعض إلى القول بأن إستراتيجية

1) G. Stephen, Op Cit., p. 123.

عدم اليقين العلمي هي إستراتيجية مصطنعة، هدفها خدمة مصالح الدول المتقدمة التي لا ترغب في التوقف عن استخدام الكربون (الوقود الحفري)، والحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.<sup>(١)</sup>

وبعد أن عرضنا الأسباب التي أدت إلى ظاهرة تغير المناخ على مستوى العالم، سنتحدث عن التزام الدولة بالتدخل واتخاذ إجراءات تنفيذه وتدابير إضافية لمواجهة تغير المناخ، وسنتعرف على ماهية هذا الالتزام، والقيد الوارد عليه، وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث الأول.

---

(١) يؤثر تغير المناخ على الغلاف الجوي بسبب انبعاث الغازات الدفيئة، في عملية تعرف بالاحتباس الاحتباس الحراري، فالغازات المنبعثة من احتراق مصادر الطاقة الكربونية تقوم بعمل حجاب عاكس، يمنع تسرب الحرارة من الأرض إلى الفضاء، وبالتالي حبس الحرارة داخل جو الأرض، ومنع عكسها إلى أعلى في الفضاء الخارجي مرة أخرى، وهذا يترتب عليه ارتفاع درجة حرارة الأرض .

G . Stephen., A Perfect Moral Storm , Op . Cit , P. 397 .





## المبحث الأول

### ماهية التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ

تلتزم الدولة بالتدخل واتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية والتدابير الإضافية اللازمة للمواجهة الفعالة لتغير المناخ، وهذا الالتزام يقع على عاتق جميع الدول في العالم، النامية والمتقدمة، وإن كان مضمون الالتزام يختلف قليلاً في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، نظراً لأن مساهمتها في تغير المناخ يكون بشكل أكبر نتيجة ارتفاع معدلات انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، الذي يعتبر السبب الرئيسي في حدوث تغييرات خطيرة في النظام المناخي العالمي.

ولما كان تغير المناخ ظاهرة عالمية، فكان لا بد من تكاتف جميع الدول والتدخل واتخاذ إجراءات مناخية وتدابير إضافية للتصدي له، ومواجهة ما ينتج عنه من عواقب خيمة وآثار جسيمة<sup>(١)</sup> وفي نفس الوقت فإن الدول التي تساهم بشكل أكبر في حدوث هذه المشكلة فإنها ستتحمل المسؤولية الأكبر أيضاً في حلها.

و سأحدث في هذا المبحث عن مضمون التزام الدولة بمكافحة تغير المناخ، والقيد الوارد عليه، لذا فإنني قد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

**المطلب الأول:** مضمون التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ.

**المطلب الثاني:** القيد الوارد على التزام الدول بمواجهة تغير المناخ.

(١) الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م، نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين، بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٠م، موقع تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١، الساعة ١١ ظ .

<http://unfccc.int/index.html>

## المطلب الأول

### مضمون التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ

لكي تتمكن الدولة من مكافحة تغير المناخ والآثار الخطيرة المترتبة عليه، فإنها تلتزم باتخاذ الإجراءات والتدابير التي حددتها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م وهي<sup>(١)</sup> :

#### ١- إعداد ووضع قوائم وطنية لحصر انبعاثات الغازات الدفيئة :

تلتزم الدولة بإعداد قوائم وطنية تتولي حصر انبعاثات الغازات الدفيئة، البشرية المصدر، التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال<sup>(٢)</sup>، وإزالة المصارف لهذه الغازات، واستكمالها دورياً، ونشرها وإتاحتها لمؤتمر الأطراف، في الاتفاقية الإطارية للأمم

(١) المادة ٤ من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م، التي تم الموافقة عليها في مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٤م، نشر بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٧م، يعمل به اعتباراً من ٥/٣/١٩٩٥م بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في نيويورك بتاريخ ٩/٥/١٩٩٢م، الجريدة الرسمية، العدد ٧ .

(٢) بروتوكول مونتريال هو معاهدة دولية تهدف إلى حماية طبقة الأوزون عن طريق التخلص التدريجي من إنتاج العديد من المواد المسؤولة عن استنفاد طبقة الأوزون، تم التوقيع عليه في ١٦ سبتمبر ١٩٨٧م، ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٨٩م .

The Montreal Protocol is an international treaty designed to protect the ozone layer by phasing out the production of numerous substances that are responsible for ozone depletion. It was agreed on 16 September 1987, and entered into force on 1 January 1989.

المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م، وفقاً لما تنص عليه المادة ١٢ من الاتفاقية الإطارية، على أن يتم ذلك باستخدام منهجيات متماثلة يتفق عليها مؤتمر الأطراف<sup>(١)</sup>.

### ٢- إعداد برامج وطنية إقليمية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية :

تلتزم الدولة بإعداد برامج وطنية إقليمية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية عن طريق معالجة الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة، التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال وإزالة هذه الانبعاثات، بحسب المصرف، واتخاذ تدابير لتسيير التكيف مع تغير المناخ وتنفيذ تلك البرامج ونشرها واستكمالها بصفة دورية<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الالتزام بالعمل والتعاون على المستوى الداخلي :

تلتزم الدولة بالعمل والتعاون داخلياً لتطوير وتطبيق ونشر، بما في ذلك نقل التكنولوجيات والممارسات والعمليات، التي تخفض الانبعاثات البشرية المصدر من

(١) انظر نص المادة ٤ فقرة (أ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢م.

Develop, periodically update, publish and make available to the Conference of the Parties, in accordance with Article 12, national inventories of anthropogenic emissions by sources and removals by sinks of all greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol, using comparable methodologies to be agreed upon by the Conference of the Parties.

(٢) انظر نص المادة ٤ فقرة (ب) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢م.

Formulate, implement, publish and regularly update national and, where appropriate, regional programmes containing measures to mitigate climate change by removals by sinks of all greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol, and measures to facilitate adequate adaptation to climate change.

الغازات الدفينة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة و الحراجة وإدارة النفايات<sup>(١)</sup>.

كما تلتزم الدولة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة للمواطنين فيما يتعلق بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني<sup>(٢)</sup>.

(١) نص المادة ٤ / ١/ فقرة ( ج ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢م.

Promote and cooperate in the development, application and diffusion, including transfer, of technologies, practices and processes that control, reduce or prevent anthropogenic emissions of greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol in all relevant sectors, including the energy, transport, industry, agriculture, forestry and waste management sectors;

(٢) على سبيل المثال تم التصريح لمؤسسة شيلد للتنمية والخدمات المجتمعية أن تعمل في الميادين الآتية:

١- التنمية الاقتصادية.

٢- الرعاية الاجتماعية.

٣- الخدمات التعليمية.

٤- الخدمات الصحية والنفسية.

٥- الطفولة والأمومة.

٦- الخدمات البيئية والتغيرات المناخية.

٧- الخدمات الثقافية والعلمية والأدبية والدينية.

انظر القرار الصادر من مديرية التضامن الاجتماعي المصرية بمحافظة سوهاج رقم ١٦٢١ لسنة ٢٠٢١م الصادر بتاريخ ١٠/١/٢٠٢١م، نشر بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٢١م يعمل به اعتبارا من ١٠/١/٢٠٢١م بشأن قيد ملخص نظام مؤسسة شيلد للتنمية والخدمات المجتمعية، الوقائع المصرية، العدد ٧٠.

## ٤- تعزيز الإدارة المستدامة:

تلتزم الدولة بتعزيز الإدارة المستدامة والعمل والتعاون على حفظ وتعزيز، مصارف وخزانات جمع الغازات الدفيئة، بما في ذلك الكتلة الحيوية والغابات والمحيطات، بالإضافة إلى النظم الايكولوجية الأخرى البرية والساحلية والبحرية. مع ضرورة التعاون على الإعداد للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، وإعداد و تطوير خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية والزراعية، ولحماية وإنعاش بعض المناطق، خاصة في أفريقيا، المتضررة بالجفاف والتصحر وبالفيضانات<sup>(١)</sup>.

## ٥- التزام الدولة، بالأخذ في الاعتبار تغير المناخ، في سياساتها المختلفة :

تلتزم الدولة أن تأخذ في اعتبارها تغير المناخ، في سياساتها وإجراءاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة، واستخدام أساليب ملائمة، مثل تقييمات الأثر، تصاغ وتحدد على الصعيد الوطني، بهدف التقليل، إلى أدنى حد، من الآثار

(١) انظر نص المادة ٤، فقرة (د) و فقرة (هـ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة :

Promote sustainable management, and promote and cooperate in the conservation and enhancement, as appropriate, of sinks and reservoirs of all 11 greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol, including biomass, forests and oceans as well as other terrestrial, coastal and marine ecosystems; Cooperate in preparing for adaptation to the impacts of climate change; develop and elaborate appropriate and integrated plans for coastal zone management, water resources and agriculture, and for the protection and rehabilitation of areas, particularly in Africa, affected by drought and desertification, as well as floods;

الضارة التي تلحق بالاقتصاد والبيئة والصحة العامة من جراء المشاريع أو التدابير التي يضطلعون بها من أجل التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه.<sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لذلك، تم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء "مركز الأقصر للتنسيقي من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر نص المادة ١/٤ فقرة (و) من الاتفاقية الإطارية :

Take climate change considerations into account, to the extent feasible, in their relevant social, economic and environmental policies and actions, and employ appropriate methods, for example impact assessments, formulated and determined nationally,

with a view to minimizing adverse effects on the economy, on public health and on the quality of the environment, of projects or measures undertaken by them to mitigate or adapt to climate change.

(٢) ويعمل مركز الأقصر التنسيقي لتعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر على تنسيق المبادرات القائمة التي تنفذها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الحكوميين وغير الحكوميين العاملين بموافقة من وزارة التضامن الاجتماعي وفقاً للقانون المنظم في هذا الشأن من المعنيين بقضايا الأمن الغذائي، والتغذية الصحية، وتوفير فرص عمل للشباب، وتنوع سبل كسب العيش، والتكيف مع التغير المناخي، والتعليم، والتعلم المستمر، وتعزيز القدرة المؤسسية. يعمل المركز على تعزيز مشاركة المعلومات حول المشروعات من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل على تعزيز تطوير هذه المشروعات والقدرة على تنفيذها في مصر وفي دول أفريقيا على نطاق أوسع. ويعمل مركز الأقصر على دفع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتقديم نماذج ناجحة يمكن تكرارها في مصر وغيرها من البلدان الأفريقية، مع التركيز على الأنشطة التالية:

دعم صغار المزارعين بشأن التنمية الزراعية والتكيف مع التغير المناخي من أجل تخفيف مخاطر ضعف الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي.

تشجيع الاقتصاد الأخضر: ويشمل ذلك إدارة الموارد بصورة أفضل من أجل تحقيق إنتاج مستدام بيئياً.

تدعيم سلاسل القيمة: من خلال تحسين عمليات إنتاج المواد الغذائية، ومعالجتها وتخزينها، ونقلها، والمحافظة عليها، وتسويقها.

=

## ٥- الالتزام بالعمل والتعاون الدولي للتصدي للتغيرات المناخية:

تلتزم الدولة بالعمل والتعاون مع الدول الأخرى في التصدي لمواجهة التغيرات المناخية من خلال: أ- العمل والتعاون على إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والرصد المنتظم وتطوير محفوظات البيانات المتصلة بالنظام المناخي والتي تهدف إلى زيادة فهم أسباب تغير المناخ، والآثار المترتبة عليه، وتوقيته الزمني، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الاستجابة المتبعة<sup>(١)</sup>.

زيادة إمكانية الوصول للمعلومات والمعرفة باستخدام أدوات تكنولوجية جديدة.

تصميم أنماط للحماية الاجتماعية ودعم سبل كسب العيش.

تعزيز الإدماج، وتمكين المرأة وحمايتها: عن طريق الربط بينها وبين المبادرات الجارية الأخرى في مجال بناء المرونة والحماية الاجتماعية والتعليم.

النهوض بأنظمة التحويل داخل المجتمع المحلي من أجل تحسين الطلب على الخدمات الحكومية مثل خدمات التغذية والرعاية الصحية الأولية، والحماية، والحماية الاجتماعية، والشمول المالي وغيرها.

انظر نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٧/١٦/٢٠٢٠ نشر بتاريخ ٢١/١/٢٠٢١م يعمل به اعتباراً من ٤/١١/٢٠٢٠م بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي في مصر بشأن إنشاء (مركز الأقصر التنسيق من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر) والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٢٠م، الجريدة الرسمية، العدد ٣.

(١) انظر نص المادة ١/٤ فق (ز) من الاتفاقية الأطارية للأمم المتحدة:

Promote and cooperate in scientific, technological, technical, socio-economic and other research, systematic observation and development of data archives related to the climate system and intended to further the understanding and to reduce or eliminate the remaining uncertainties regarding the causes, effects, magnitude and timing of climate

change and the economic and social consequences of various response strategies.



ب- العمل والتعاون على التبادل الكامل والمفتوح والعاجل للمعلومات العلمية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية ذات الصلة المتعلقة بالنظام المناخي وتغير المناخ، وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الاستجابة المختلفة<sup>(١)</sup>.

ج- العمل والتعاون على التعليم والتدريب والتوعية العامة للمواطنين فيما يتعلق بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية<sup>(٢)</sup>.

**وتطبيقاً لذلك،** تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومتي جمهورية مصر العربية، ممثلة في وزارة البيئة، وجمهورية الصين الشعبية، ممثلة في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٦م، بشأن توريد بضائع تساهم بشكل فعال في مواجهة تغير المناخ، بما لا يزيد على ٢٠ مليون يوان صيني (ما يعادل نحو ٣ مليون دولار أمريكي) كمنحة لوزارة البيئة لمواجهة التغيرات المناخية، والاتفاق التكميلي لها والموقع بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٧ م.<sup>(٣)</sup> حيث سيتم توريد (أضواء الشوارع LED تعمل

(١) انظر نص المادة ٤ / ١/ فق ( ح ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة :

Promote and cooperate in the full, open and prompt exchange of relevant scientific, technological, technical, socio-economic and legal information related to the climate system and climate change, and to the economic and social consequences of various response strategies.

(٢) انظر نص المادة ٤ فق ( ط ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة :

Promote and cooperate in education, training and public awareness related to climate change and encourage the widest participation in this process, including that of non-governmental organizations.

(٣) انظر نص المادة ١ ( إصدار ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/١١م نشر بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م، يعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/١/٢١م، بشأن الموافقة على

=

بالطاقة الشمسية، نظام توليد الطاقة المنزلية بالطاقة الشمسية، مصابيح LED ، وأنابيب ومكيفات الهواء الموفرة للطاقة) وفقاً لمتطلبات مصر.

ولقد أكدت مقدمة المذكرة على أنه "وإدراكاً بأن تغير المناخ وآثاره السلبية تمثل تحدياً مشتركاً للبشرية، الأمر الذي يحتاج إلى مواجهته بشكل فعال من خلال تعزيز التعاون الدولي، اتفق الطرفان على استمرار تعزيز الثقة المتبادلة، والتعاون بين الطرفين للتصدي لتغير المناخ، والتخفيف الفعال للآثار السلبية لتغير المناخ على جمهورية مصر العربية وتحسين الرخاء الاجتماعي."<sup>(١)</sup>

#### ٦- التكيف مع تأثيرات المناخ :

يجب على الدولة أن تتبع استراتيجيات التكيف والتخفيف adaptation and mitigation strategies<sup>(٢)</sup>، ولقد وجد أن استراتيجيات تعزيز سلوك التكيف يمكن أن تهدف إلى إزالة الحواجز السلوكية لزيادة الكفاءة الذاتية، وتعزيز فعالية النتائج، ومن ثم تمكين الناس من التصرف وفقاً لمعتقداتهم المتعلقة بتغير المناخ"<sup>(٣)</sup>.

مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١م بين حكومتي جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة البيئة وجمهورية الصين الشعبية ممثلة في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بشأن توريد بضائع كمسحاة لوزارة البيئة لمواجهة التغيرات المناخية، والاتفاق التكميلي لها والموقع بتاريخ ٢٠١٧/١/١٦م، الجريدة الرسمية.

(١) انظر مقدمة مذكرة التفاهم المشار إليها في الهامش السابق .

2) Climate change ، The Nation ، (Asia Net) ، 7 August, 2023 ، Vol. 37; No. 113.

(٣) هذا ما قال به بحث جديد تم إجراؤه عن إتباع التكيف وعلاقته بتغير المناخ من الإيمان بتغير المناخ إلى التكيف مع تغير المناخ.

وينطوي التكيف على اتخاذ تدابير إضافية حتى لا تختل النظم الإيكولوجية للغابات دون أي سيطرة، بالإضافة إلى تقليل هدر المياه عن طريق ترشيد الري، وتكييف السياسة الهيدرولوجية، والتراجع عن السواحل ومناطق الفيضانات، إدخال التنوع البيولوجي والمياه والظلال للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية.<sup>(١)</sup>

و تنفيذاً لهذه الالتزامات، ولكي تتمكن الدولة من تنفيذ التزامها بمواجهة تغير المناخ، تم وضع الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١١م، والتي تعد من الأدوات السياسية الهامة الأخرى لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م.

وتركز تلك الإستراتيجية على تعزيز القدرة على الصمود أمام التهديدات والأزمات عن طريق استدامة استخدام الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وتنفيذ إجراءات التكيف مع تغير المناخ.<sup>(٢)</sup>

Strategies to promote adaptation behavior could aim to remove behavioral barriers to increase self-efficacy, and strengthen outcome efficacy, enabling people to act on their climate change perceptions

University of Groningen Reports Findings in Climate Change (From believing in climate change to adapting to climate change: The role of risk perception and efficacy belief، Climate Change ، Daily News ، 28 July, 2023.

1) 2020, year of climate justice ،CE Noticias Financieras English ، 31 December, 2019.

(٢) انظر نص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية، رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٩م، نشر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩م، يعمل به اعتباراً من ٢٩/٧/٢٠١٩م، بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بشأن

وفي عام ٢٠٢٢م، تم وضع الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠م، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره باعتماد الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠م<sup>(١)</sup>، كما ألزم الوزارات والجهات المعنية، كل فيما يخصه، إعداد الخطط التنفيذية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠م، وذلك بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للمجلس الوطني لتغير المناخ<sup>(٢)</sup>.

**وجدير بالذكر، أن المجلس الوطني للتغيرات المناخية تم إنشاؤه عام ٢٠١٥م، ويتشكل من " :**

١- اللجنة العليا.

٢- المكتب التنفيذي.

٣- مجموعات العمل الفنية.

ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيساً للمجلس الوطني للتغيرات المناخية، وينعقد المجلس برئاسته مرة على الأقل كل عام، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويحضر اجتماعات المجلس أعضاء اللجنة العليا، ورئيس المكتب التنفيذي، وممثل عن كل مجموعة من مجموعات العمل الفنية يختاره مقرر اللجنة العليا.

إطار البرنامج الوطني لجمهورية مصر العربية ٢٠١٨/٢٠٢٢ والموقع بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٨م، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣.

(١) انظر نص المادة ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٠٢٢م الصادر بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢٢م، نشر بتاريخ ٩/٦/٢٠٢٢م، بشأن اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠م، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣.

(٢) انظر القرار سابق الإشارة إليه.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس المجلس" (١).

(١) انظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ م لسنة ٢٠١٥ م، الخاص بتشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية.

وجدير بالذكر أن أهداف المجلس الوطني للتغيرات المناخية هي:

يتمتع المجلس الوطني للتغيرات المناخية بكافة الصلاحيات اللازمة لأداء عمله، ويعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ١- رسم السياسات العامة للدولة فيما يخص التعامل مع التغيرات المناخية، والعمل على وضع وتحديث الاستراتيجيات والخطط القطاعية لتغير المناخ، في ضوء الاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية والعمل على صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ.
  - ٢- ربط السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بتغير المناخ بإستراتيجية التنمية المستدامة.
  - ٣- متابعة ملف المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، وما ينبثق عنها من بروتوكولات أو اتفاقيات وما يتعلق بالبلاغات الوطنية.
  - ٤- دمج مفاهيم التغيرات المناخية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والخطط القطاعية، والعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطط من الموازنات العامة، أو أية فرص تمويلية دولية أو إقليمية.
  - ٥- زيادة المعارف العلمية والبحوث المنشورة المرتبطة بالتغيرات المناخية، ومتابعة تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
  - ٦- رفع وعي المسؤولين ومتخذي القرار، والجمهور بكل ما يتعلق بالتغيرات المناخية كل فيما يخصه.
  - ٧- دمج المفاهيم والمعارف المرتبطة بالتغيرات المناخية داخل مراحل التعليم المختلفة.
  - ٨- بناء القدرات المؤسسية والفردية اللازمة للتعامل مع التغيرات المناخية.
  - ٩- ضم مهام واختصاصات المكتب المصري والمجلس المصري لألية التنمية النظيفة لمهام واختصاصات المجلس الوطني للتغيرات المناخية."
- لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر نص المادة ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩ م الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ م نشر بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ م بشأن تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية، الجريدة الرسمية، العدد ١٨ (مكرر).

**\*خصوصية الالتزام بمواجهة تغير المناخ لدى الدول المتقدمة:**

يقع على عاتق الدول المتقدمة التزامات أكثر تعقيداً لمواجهة التغيرات المناخية، فلا شك أن الدول المتقدمة، كانت السبب الأكبر في إحداث التغييرات في النظام المناخي العالمي، نظراً لارتفاع معدلات انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، فكان من الضروري أن تتحمل هذه الدول بالمسئولية الأكبر لمواجهة والتصدي للتغيرات المناخية، لذا تلتزم الدول المتقدمة، بالآتي :

**١ - اعتماد سياسات وطنية واتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من تغير المناخ:**

تلتزم الدول المتقدمة باعتماد سياسات وطنية واتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المصدر المسببة للاحتباس الحراري وحماية وتعزيز مصارف وخرانات الغازات الدفيئة لديها، مع الإقرار بضرورة العودة إلى المستويات السابقة لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وغيره من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال مع نهاية العقد الحالي .

مع مراعاة الاختلافات بين هذه الدول في نهجها وهيكلها الاقتصادية، ومواردها، والتكنولوجيات المتاحة لديها وغيرها من الظروف الفردية، مع ضرورة الحفاظ على نمو اقتصادي قوي ومستدام<sup>(١)</sup> .

(١) انظر نص المادة ٢/٤ فق (أ) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة .

Each of these Parties shall adopt national policies and take corresponding measures on the mitigation of climate change, by limiting its anthropogenic emissions of greenhouse gases and protecting and enhancing its greenhouse gas sinks and reservoirs.

These policies and measures will demonstrate that developed countries are taking the lead in modifying longer-term trends in anthropogenic emissions

=

و هذا يعني خفض قوي لاستخدامات الوقود الحفري (النفط والفحم والغاز)، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مثل الشمس والرياح، حتي يمكن الحفاظ على درجة حرارة عالمية أقل من ١,٥ درجة مئوية منعاً للمستويات الكارثية من التغيرات المناخية، ولكي يتحقق ذلك تلتزم الدول الصناعية الكبرى بخفض مستويات ومعدلات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري بمعدل النصف بحلول ٢٠٣٠م، وخفضها إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠م.

## ٢- الإبلاغ عن معدلات انبعاث الغازات الدفيئة (البلاغات الوطنية) :

تلتزم الدول المتقدمة بصفة دورية بتقديم معلومات مفصلة بشأن سياستها وتدابيرها المتخذة، والإبلاغ عن مستويات ومعدلات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري من خلال إعداد تقارير وطنية دورية يطلق عليها اسم "البلاغات الوطنية"، تحتوي على معلومات عن مستويات ومعدلات انبعاثات الغازات الدفيئة، وما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة تغير المناخ، بغرض العودة بمستوي انبعاث الغازات الدفيئة إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠م<sup>(١)</sup>.

=

consistent with the objective of the Convention, recognizing that the return by the end of the present decade to earlier levels of anthropogenic emissions of carbon dioxide and other greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol would contribute to such modification, and taking into account the differences in these Parties' starting points and approaches, economic structures and resource bases, the need to maintain strong and sustainable economic growth, available technologies and other individual circumstances

(١) انظر نص المادة ٢/٤ فق (ب) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة .

In order to promote progress to this end, each of these Parties shall communicate, within six months of the entry into force of the Convention for it and periodically thereafter, and in accordance with Article 12, detailed

=

كما تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول النامية وخاصة الدولة الأكثر تعرضاً للأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية وذلك من خلال تقديم الدعم المالي اللازم لها، ونقل التكنولوجيا إليها، وهذا تحقيقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة، وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل في المطلب الثاني .

### المطلب الثاني

#### القيود الواردة على التزام الدول بمكافحة تغير المناخ

(مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة أو المتفاوتة)

#### Common but differentiated responsibilities

يقيّد التزام الدول بمكافحة تغير المناخ مبدأ هام، ألا وهو مبدأ " المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة أو المتفاوتة في مكافحة تغير المناخ" <sup>(١)</sup> ولكن ما ذا يقصد بهذا المبدأ؟ وما هي آلية تطبيقه؟ هذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب.

information on its policies and measures referred to in subparagraph (a) above, as well as on its resulting projected anthropogenic emissions by sources and removals by sinks of greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol for the period referred to in subparagraph (a), with the aim of returning individually or jointly to their 1990 levels these anthropogenic emissions of carbon dioxide and other greenhouse gases not controlled by the Montreal Protocol. This information will be reviewed by the Conference of the Parties, at its first session and periodically thereafter, in accordance with Article 7.

(١) و جدير بالذكر أن هذا المبدأ مخالف لمبدأ هام في القانون الدولي يقضي بعدم التمييز بين الدول ومعاملتها جميعاً على قدم المساواة.



## أولاً : المقصود بمبدأ المسؤولية المشتركة:

يطلق على مبدأ المسؤولية المشتركة أيضاً مبدأ تنوع المسؤوليات، ويقصد بهذا المبدأ أن الدول مسئولة مسؤولية مشتركة في مكافحة تغير المناخ، إلا أنها ليست على نفس الدرجة والمعاملة، وإنما هي مسؤولية متباينة أو متفاوتة، ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف كل دولة ونموها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومدى مساهمتها في حدوث ظاهرة التغير المناخي، وما يترتب عليها من آثار جسيمة وعواقب وخيمة.

ولا ريب أن الدول المتقدمة هي السبب الأكبر في حدوث التغيرات المناخية على مستوى العالم، لذا فهي تتحمل المسؤولية الأكبر في اتخاذ الإجراءات التنفيذية والتدابير الإضافية اللازمة لمكافحة والتصدي للتغير المناخي.<sup>(١)</sup>

المسؤولية المشتركة<sup>(٢)</sup>:

يقصد بالمسؤولية المشتركة الالتزامات المشتركة لدولتين أو أكثر تجاه مورد بيئي معين، مع الأخذ في الاعتبار خصائص هذا المورد وطبيعته، وموقعه الفعلي، واستخدامه عبر التاريخ.<sup>(٣)</sup>

(١) د/ زهرة بوسراج، مبدأ مسؤولية الدول المشتركة والمتباينة في النظام العالمي لتغير المناخ، مقال منشور بمجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر، العدد ٣، مجلد ٤، سنة ٢٠٢١م، ص ٢٨٤.

(٢) يرجع مصطلح المسؤولية المشتركة إلى عام ١٩٤٩م حين كانت أسماك التونة والأسماك الأخرى محل اهتمام مشترك لأطراف المعاهدات ذات الصلة بها، وبسبب استمرار تلك الدول في استغلال هذه الأصناف على الرغم من أن جميع الكائنات البحرية والطيور المائية هي مورد دولي، فمورد قاع البحر وقاع المحيطات وباطن الأرض هي تراث مشترك للبشرية، ومن هنا ظهر مصطلح المسؤولية المشتركة.

3) PH. Sands , Principles of International Environmental Law ,Cambridge University Press, 2003, p 286.

و مما لا شك فيه أن المسؤولية المشتركة وطبيعتها القانونية تختلف باختلاف المورد أو العنصر البيئي، ومع ذلك فإن كل دولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن منع الضرر اللاحق بها باعتمادها كافة المعايير البيئية الوطنية، وكذلك الالتزامات البيئية الدولية.

و هذه المسؤولية المشتركة مسؤولية متباينة أو متفاوتة وفقاً لاحتياجات كل دولة وظروفها البيئية ومدى نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في التسبب في المشكلة البيئية.<sup>(١)</sup>

ويعد مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة تطوراً لمبدأ المعاملة التفضيلية، والذي نصت عليه الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢م، وهي أول معاهدة متعددة الأطراف تستخدم هذا المصطلح، ثم ورد بعد ذلك في بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧م، وبعدها اتفاق باريس لعام ٢٠١٥م .

ويدعم مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة الجهود المختلفة للدول للتصدي لتغير المناخ، حيث يقر باختلاف الدول في مسؤوليتها عن تغير المناخ وقدراتها في مواجهته والتعامل معه.<sup>(٢)</sup>

1) D. Tong , Common in Durban but Differentiated in Paris?, Master of Laws, The University of Auckland, 2015, p, 10.

٢) و لا يعتبر مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مجرد مبدأ سياسي، وإنما هو مبدأ ينتمي إلى القانون المرن، ولكنه لا يصل إلى درجة العرف على عكس " مبدأ الحيطة"، و "مبدأ الملوث يدفع" أصبحا عرفاً.

Lavallée (S.) , Responsabilités communes mais Différenciées et protégées internationale de l'environnement : une assistance financière enquête de solidarité, Caniers de droit, volume 55, Numéro 10 , Mars 2014, p 141.

وتكمن أهمية قواعد القانون المرن Soft Law في موضوع المعاهدات في أن بعض قواعد القانون المرن مقدمة طبيعية أو بالأحرى الخطوة الأولى في الإجراءات أو المرحلة التي تمهد في الغالب إلى إبرام اتفاقيات دولية في نفس المجال، وهو ما حدث بالفعل مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة =

## ثانياً : آلية تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة:

يفرض مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة على الدول المتقدمة الالتزام بالدعم المالي للدول النامية، وكذلك الالتزام بنقل التكنولوجيا إليها.

## ١ - الدعم المالي:

تلتزم الدول المتقدمة، تطبيقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة، بتقديم الدعم المالي اللازم للدول النامية لكي تستطيع أن تتكيف مع الآثار الجسيمة للتغيرات المناخية، وأن تتحرك نحو اقتصاديات أكثر استعمالاً للطاقة النظيفة<sup>(١)</sup>.

=

١٩٤٨م، الذي كان مجرد مجموعة من القواعد غير الملزمة، وتحول سنة ١٩٦٦ إلى اتفاقيات دولية ملزمة، تناولت نفس الموضوع وتجسدت في العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وللحقوق المدنية والسياسية. لمزيد من التفاصيل، انظر د/ زهره بوسراج، المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(١) انظر نص المادة ٤ فقرة (٧) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة .

تقوم البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني، بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لتغطية التكاليف الكاملة المتفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٢ .

وتقوم تلك البلدان أيضاً بتوفير الموارد المالية، بما في ذلك موارد لنقل التكنولوجيا، اللازمة للبلدان النامية الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها لتنفيذ التدابير المشمولة بالفقرة ١ من هذه المادة والتي يتفق عليها بين البلد النامي الطرف والكيان الدولي أو الكيانات الدولية المشار إليها في المادة ١١، وفقاً لتلك المادة . ويراعى في تنفيذ هذه الالتزامات الحاجة إلى توفير عنصري الكفاية والقابلية للتنبؤ في تدفق الأموال وأهمية التقاسم المناسب للأعباء فيما بين البلدان المتقدمة النمو الأطراف.

The developed country Parties and other developed Parties included in Annex II shall provide new and additional financial resources to meet the agreed full costs incurred by

developing country Parties in complying with their obligations under Article 12, paragraph 1. They shall also provide such financial resources, including for the transfer of technology, needed by the developing country Parties to meet the

=

و لقد تمسكت الدول النامية بحقها في الحصول على المساعدات المالية اللازمة، وبالفعل منذ مؤتمر استكهولم لعام ١٩٧٢م تم إنشاء العديد من الصناديق لحماية البيئة، ولقد وافقت الدول المتقدمة على تقديم الدعم المالي، نظراً لأنها تتسبب بدرجة أكبر في الأزمات والمشاكل المناخية على مستوى العالم.

وجدير بالذكر، أن بروتوكول كيوتو لم يحدد المبالغ المالية اللازمة لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، ولو حتي بشكل تقريبي بل أنه حتي نسبة ٢ في المائة، من عائدات بيع شهادات تخفيض الغازات الدفيئة المسببة لاحتباس الحراري، التي ذكرها مؤتمر الأطراف بالنسبة لصندوق بروتوكول كيوتو، هي نسبة ليست محددة لأنها متوقفة على المشروعات التي سيتم تنفيذها، ومدي نجاح هذه المشروعات، وهذا يعني عدم وجود ضمانه كافية لتوفير التمويل المالي اللازم للدول النامية.<sup>(١)</sup>

ويمكن للدول المتقدمة تنفيذ التزامها المالي عن طريق مرفق البيئة العالمية Global Environment Facility<sup>(٢)</sup> عن طريق القنوات الثنائية أو القنوات

agreed full incremental costs of implementing measures that are covered by paragraph 1 of this Article and that are agreed between a developing country Party and the international

entity or entities referred to in Article 11, in accordance with that Article. The implementation of these commitments shall take into account the need for adequacy and predictability in the flow of funds and the importance of appropriate burden sharing among the developed country Parties.

(١) د/ محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي تغير المناخ (التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص ٣٤١.

(٢) يضم مرفق البيئة العالمية ١٨٣ بلداً، بالإضافة إلى القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، ويعمل على معالجة المشكلة البيئية العالمية المتنامية. ومنذ تأسيسه في عام

الأخرى المتعددة الأطراف، وبتوالي الاتفاقيات الدولية المتعددة تم اعتماد آليات للتمويل المالي اللازم للدول النامية.

## ٢- نقل التكنولوجيا :

التكنولوجيا هي " معرفة كيف يمكن تطبيق العلم، وليست هي مرادف للتطبيق الفعلي للعلم"، وتلتزم الدول المتقدمة بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى الدول النامية التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

ولا شك أن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مسألة هامة تساعدها في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس على الاقتصاد العالمي ككل، لذا نصت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ على إلزام الدول المتقدمة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ<sup>(١)</sup>. ويعتبر تنفيذ

١٩٩١ م، عمل المرفق على حماية البيئة العالمية وتعزيز التنمية المستدامة بيئياً. ويجمع بين المرفق والصندوق العديد من الأهداف والاهتمامات المشتركة، بما في ذلك معالجة تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ.

Global Environment Facility ,IFAD investing in rural people :available at <https://www.ifad.org/en/gef> , 3/9/2023, 10 ;am .

(١) انظر نص المادة ٤ فقرة (٥) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة .

تتخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف المتقدمة النمو الأخرى المدرجة في المرفق الثاني جميع الخطوات الممكنة عملياً، حسبما يكون ملائماً، بتعزيز وتيسير وتمويل نقل التكنولوجيات السلمية بيئياً والدراية الفنية إلى الأطراف الأخرى، وبخاصة البلدان النامية الأطراف، أو إتاحة الوصول إليها، لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية . وفي هذه العملية، تدعم البلدان المتقدمة النمو الأطراف تطوير وتعزيز القدرات والتكنولوجيات المحلية للبلدان النامية الأطراف . ويمكن أيضاً للأطراف والمنظمات الأخرى التي بوسعها ذلك أن تساعد في تيسير نقل تلك التكنولوجيات.

الدول النامية لالتزاماتها متوقف على تنفيذ الدول المتقدمة لالتزامها بنقل التكنولوجيا والدعم المالي اللازم<sup>(١)</sup>.

ولكن تتمسك الدول المتقدمة بأن نقلها للتكنولوجيا ليس التزاماً قانونياً عليها، وإنما الأمر متوقف على رضائها وعلى أنظمتها الدستورية والقانونية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية العامة والخاصة<sup>(٢)</sup>.

=

The developed country Parties and other developed Parties included in Annex II shall take all practicable steps to promote, facilitate and finance, as appropriate, the transfer of, or access to, environmentally sound technologies and know how to other Parties, particularly developing country Parties, to enable them to implement the provisions of the Convention.

In this process, the developed country Parties shall support the development and enhancement of endogenous capacities and technologies of developing country Parties. Other Parties and organizations in a position to do so may also assist in facilitating the transfer of such technologies

(١) انظر نص المادة ٤ فقرة (٧) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة.

" يتوقف مدى تنفيذ البلدان النامية الأطراف بفعالية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية على فعالية تنفيذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، ويأخذ بعين الاعتبار تماماً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما الأولويات الأولى والغالبة للبلدان النامية الأطراف."

The extent to which developing country Parties will effectively implement their commitments under the Convention will depend on the effective implementation by developed country Parties of their commitments under the Convention related to financial resources and transfer of technology and will take fully into account that economic and social development and poverty eradication are the first and overriding priorities of the developing country Parties.

(٢) د/ مريم وافي، إدماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الجزائر، ٢٠١٧ - ٢٠١٨، ص ٢١٦.

وبموجب اتفاق كانكون بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٠م تم الاتفاق على إنشاء جهازين هما:

١- مركز تكنولوجيا المناخ climate technology center.

٢- اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا technology executive committee .

مهمتهما العمل على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لذا تم تعزيزهما بنظام الابتكار الوطني ونشر وتطوير التكنولوجيات التي تحافظ على نظافة البيئة<sup>(١)</sup>.

(١) اتفاق كانكون لعام ٢٠١٠م هو مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٠م في كانكون في دولة المكسيك، في الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر ٢٠١٠.

يشار إلى المؤتمر رسمياً باسم الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP 16) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي يرمز لها (UNFCCC) والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف (6 CMP) لبروتوكول كيوتو. بالإضافة إلى ذلك، عقدت الهيئتان الفرعيتان الدائمتان لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) والهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) - دورتيهما الثالثة والثلاثين. مدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩م ولائتي الهيئتين الفرعيتين المؤقتتين، الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (الفريق العامل المخصص) والفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (LCA-AWG)، واجتمعا أيضاً.

U.S.-China Deadlock Dims Climate Talk Prospects , associated press, New York edition , 10 oct 2010, section A, p.7.

## المبحث الثاني

### الأساس القانوني لالتزام الدولة بمواجهة تغير المناخ

لكي نتحدث عن الأساس القانوني لالتزام الدولة بمواجهة تغير المناخ، لابد أن نبحث الأساس القانوني الداخلي لالتزام الدول بمواجهة التغيرات المناخية، وقد اكتفيت ببحث الوضع القانوني الداخلي في بعض الدول المتقدمة، مثل فرنسا التي ألزمت تشريعاتها الداخلية الدولة باتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية، والتدابير الإضافية اللازمة لمكافحة والتصدي للتغيرات المناخية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا، وتايلاند .

ولاشك أن الالتزام القانوني الداخلي للدول بمواجهة تغير المناخ يجد له أساساً دولياً في الاتفاقيات الدولية التي أبرمت، وصدقت عليها معظم بلدان العالم، والتي هدفت بشكل أساسي إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات دولية لمواجهة التغير في النظام المناخي العالمي، وما نتج عنه من آثار جسيمة وعواقب وخيمة، وهذا ما سأحدث عنه في هذا المبحث الذي قسمته إلى مطلبين الأول، أفردته للحديث عن الأساس القانون الدولي لالتزام الدول بمواجهة تغير المناخ، والمطلب الثاني خصصته للحديث عن الأساس القانوني الداخلي.



## المطلب الأول

### الأساس القانوني الدولي

اهتمت دول العالم، منذ أمد بعيد، بالآثار المترتبة على ارتفاع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية والتغيرات المناخية المحتملة، وما سينتج عنها من آثار جسيمة وعواقب وخيمة على صحة الإنسان، وعلى الموارد البيئية الطبيعية، مما دفع منظمة الأمم المتحدة إلى عقد العديد من المؤتمرات والمنتديات العالمية للبحث عن وسائل للحد من ارتفاع درجات الحرارة، وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، فعقدت مؤتمر الأمم المتحدة في استكهولم في يونيو ١٩٧٢م، الذي أجمعوا فيه على ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية بالعديد من القرارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٨٧م، تم عقد مؤتمر قمة مونتريال بكندا الذي تبني بروتوكولا يدعو للإلغاء التدريجي لإنتاج أو استخدام المركبات التي تؤثر على الطبقة العليا من

(١) اتفاقيات دولية حول تغير المناخ، مقال منشور بمجلة البيئة والتنمية، عمان، العدد ٣، عام ١٩٩٦م. وجدير بالذكر، أن الالتزام بمكافحة تغير المناخ يؤكد أيضاً الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي على الرغم من أنها، ولا بروتوكولاتها، تتضمن أي نص خاص بالحق في البيئة، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد استطاعت خلق مجموعة من الحقوق البيئية بالجوء إلى تفسير الاتفاقية تفسيراً ديناميكياً للحقوق التي تحميها الاتفاقية، مثل الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٢، والحق في احترام المسكن والحياة الخاصة والعائلية المنصوص عليه في المادة ٨، وهذا الحق استخدمه البعض من الفقه في إنشاء التزام على عاتق الدولة بمكافحة تغير المناخ والتصدي له. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر د/محمد محمد عبد اللطيف، دعاوي المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م، ص ١١٩.

الغلاف الجوي، وألزم الدول الموقعة بإصدار تشريعات لتنفيذ التزاماتها الدولية، وبالفعل تم وقف استخدام مادة الكلوروفلوروكربون عام ٢٠٠٠ م.

وفي عام ١٩٩٢م، تم عقد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في البرازيل، الذي نتج عنه خطة عمل شاملة أطلق عليها أجنده القرن الحادي والعشرين، وأقر عدة اتفاقيات دولية منها الاتفاقية الدولية الإطارية لتغير المناخ<sup>(١)</sup>.

### ١- الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢م:

#### United Nation Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

لا ريب أن الجهود الرامية للتصدي إلى تغير المناخ ومواجهة الآثار الخطيرة المترتبة عليه ليست حديثة ولا وليدة اللحظة، وإنما لها جذور ماضية منذ أن وضعت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ<sup>(٢)</sup> إطاراً عاماً للجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ منذ عام ١٩٩٢م.

وتم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩م، وتم إنشاء وكالتها التنسيقية وهي ما نعرفه الآن بإسم أمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ.

وفي هذه المعاهدة، وافقت الدول على تثبيت استقرار مستوي الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي لمنع الآثار الخطيرة الناتجة عن النشاط

(١) د/ محمد صديق محمد، تغير المناخ والاحتباس الحراري، الأسباب- الآثار- الحلول، مقال منشور بمجلة التريية، ع ١٧٢، س، ٣٩ يونيو ٢٠١٠م، ص ٤٤.

(٢) و تحظى الاتفاقية بعضوية عالمية تقريباً؛ فحتى يونيو ٢٠٠٧م كان ١٩١ بلداً قد صدق عليها، وهذه البلدان يشار إليها باسم «أطراف الاتفاقية»، ثم أصبح عدد من وقع عليها ١٩٧ طرفاً مختلفاً.

البشري على المناخ، حيث نصت الاتفاقية على أن "هدفها النهائي هو تثبيت مستويات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الأيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام".<sup>(١)</sup> ولقد وقعت مصر على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ٩ يونيو ١٩٩٢م<sup>(٢)</sup>، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢١ مارس ١٩٩٤م، صدر القرار الجمهوري رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٩٤م بشأن الموافقة على الانضمام إليها، والالتزام بموادها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر نص المادة (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموقعة في نيويورك بتاريخ ٩/٥/١٩٩٢م .

The ultimate objective of this Convention and any related legal instruments that the Conference of the Parties may adopt is to achieve, in accordance with the relevant provisions of the Convention, stabilization of greenhouse gas concentrations in the atmosphere at a level that would prevent dangerous anthropogenic interference with the climate system. Such a level should be achieved within a time-frame sufficient to allow ecosystems to adapt naturally to climate change, to ensure that food production is not threatened and to enable economic development to proceed in a sustainable manner.

(٢) انضمام مصر للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين، بتاريخ ١٤/٣/٢٠١٦م، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي، تمت زيارته بتاريخ ١/٧/٢٠٢٣ م الساعة ١٠ ص .

[http://www.ecaa.gov.eg/arabic/main/env\\_ecc\\_conv.asp](http://www.ecaa.gov.eg/arabic/main/env_ecc_conv.asp)

(٣) قرار رئيس الجمهورية، رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٤م، نشر بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٧م ، يعمل به اعتباراً من ٥/٣/١٩٩٥م، بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في نيويورك بتاريخ ٩/٥/١٩٩٢م ، الجريدة الرسمية، العدد (٧) ، =

ومنذ عام ١٩٩٤م أقدمت الأمم المتحدة بشكل سنوي على جمع كل بلد على وجه الأرض تقريباً لحضور مؤتمرات القمة العالمية للمناخ، المعروفة باسم "COP"، والتي تعني "مؤتمر الأطراف"، ولقد تم عقد مؤتمر الأطراف الأول في برلين في عام ١٩٩٥م.

## ٢- بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol :

تم اعتماد بروتوكول كيوتو في اليابان<sup>(١)</sup> بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧م، ولكن في عام ٢٠٠١م انسحبت الولايات المتحدة من دعمها لبروتوكول كيوتو، بحجة أن التكاليف الاقتصادية كبيرة مقارنة بما ستجنيه من منافع، وأنه يجب أيضاً على الدول النامية الكبرى، مثل الصين والهند خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة.

وقد أدي انسحاب الولايات المتحدة إلى خشية الكثيرين من أن بروتوكول كيوتو سيكون تأثيره ضئيلاً في خفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، نظراً لأن الولايات المتحدة تطلق ربع كمية الغازات الدفيئة في العالم، وجاء ذلك بعد أن أصدرت الولايات المتحدة قانون في يوليو ١٩٩٧م<sup>(٢)</sup> بإجماع أعضاء الكونجرس ينص

=  
انظر نص المادة الأولى إصدار التي نصت على "الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".  
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١٥هـ. (الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٩٤م).  
(١) وصل عدد أطراف اتفاقية كيوتو في عام ٢٠٢٠م ١٩٢ دولة طرف.

A Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate change, UN Treaty Database.8/10/2018.

2) Byrd-Hagel Resolution, n° S. RES 98 July 1997.

For more information، CHUCK HAGEL, This Is BBC TWO TV Eyes - BBC 2 UNITED STATES، July 27, 2022 .  
<https://advance.lexis.com/api/permalink/6f2fd499-efbd-4847-918c->

=

على " عدم التوقيع على أي اتفاقية أو معاهدة أو بروتوكول يتبع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، إذا كان من شأنه إحداث ضرر جسيم للاقتصاد الأمريكي أو كان من شأنه إضافة التزامات جديدة للحد من أو تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري للدول المتقدمة فقط دون الدول النامية، ولا سيما الصين وكوريا الجنوبية والهند والمكسيك والبرازيل" ، نظراً لأن هذه الدول ذات معدلات نمو اقتصادي سريع، وهذا يعني زيادة في معدلات استهلاك الطاقة، ومن ثم زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري.

وعلى الوجه الآخر عبرت تلك الدول عن أن أي التزام تجاهها بتخفيض استهلاك الطاقة سيؤدي إلى تقليص فرصها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة مواطنيها.<sup>(١)</sup>

وبعد انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو والموقف الذي اتخذته تواليت الدول التي انسحبت أيضاً، مثل استراليا التي انسحبت أيضاً من دعمها لبروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٢م، ثم انسحبت كندا أيضاً من الاتفاقية، اعتباراً من ديسمبر عام ٢٠١٢م.

ودخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في ١٦ فبراير عام ٢٠٠٥م، بعد توقيع روسيا عليه. ودير بالذكر، أن الدول أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة فقط

=

0084b9ac5ac2/?context=1516831.

(١) د/ بلقاسم بريشي، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة بلعباس الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨م، ص ١١٠.

يمكنها أن تصبح أطرافاً في البروتوكول<sup>(١)</sup>. ووافقت مصر على بروتوكول كيوتو، الملحق بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والموقع في كيوتو بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٧ م، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٣ م بالموافقة على بروتوكول كيوتو<sup>(٢)</sup>.

وبعد بروتوكول كيوتو اتفاق مناخ عالمي تاريخي تم الاتفاق فيه على الخطوط العريضة لمستوي الانبعاث المستهدف<sup>(٣)</sup>، حيث هدف بروتوكول كيوتو إلى تثبيت مستويات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق أضرار خطيرة بالنظام المناخي، وهو نفس الهدف الذي سعت إلى تحقيقه الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ م.

وسعيًا لتحقيق هذا الهدف عزز بروتوكول كيوتو وحسن الكثير من الالتزامات الموجودة فعلاً بموجب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، حيث طلب بروتوكول كيوتو من الدول الصناعية الأكثر ثراءً، الاتفاق على أن تخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري طواعية، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الفقيرة عليها طواعية أيضاً أن تخفض انبعاثاتها.

(١) يذكر أن إيطاليا كانت من أوائل البلدان التي حصلت على «نقاط تقدير على الحد من الانبعاثات» من خلال «آلية التنمية النظيفة» التي نص عليها البروتوكول. وذلك بفضل مشاركتها في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة المياه في هندوراس.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٣ م الصادر بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٣ م، نشر بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٧ م، يعمل به اعتباراً من ١٢/٤/٢٠٠٥ م بشأن الموافقة على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ الموقع في كيوتو بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٧ م، الجريدة الرسمية، العدد ٨.

(٣) بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ م.

كما ألزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات المشتركة، تتكفل بتنفيذها كافة الدول الأطراف المتعاقدة وهذه الالتزامات هي:

- ١- قيام ٣٨ دولة متقدمه من الدول الصناعية الكبرى بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة<sup>(١)</sup> المسببة للاحتباس الحراري بنسب مختلفة، على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنية محددة تبدأ في عام ٢٠٠٨م وتستمر حتى عام ٢٠١٢م، ولقد بلغت نسبة التخفيض في دول الاتحاد الأوروبي ٨٪، وبلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة ٧٪، وفي اليابان ٦٪، وروسيا صفر٪، وسمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ٨٪ لأستراليا، و ١٠٪ لآيسلندا.
- ٢- الحفاظ على الغابات والعمل على زيادتها، نظراً لقدرتها على امتصاص الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي.
- ٣- إقامة نظم ومناهج بحثية لتقدير انبعاث الغازات الدفيئة، وكذلك دراسة الآثار السلبية الناتجة عنها، وكافة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المتبعة لمواجهتها.
- ٤- التعاون الفعال بين مختلف الدول في مجالات تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة للمواطنين في مجال التغير المناخي .
- ٥- العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة من خلال التركيز على الأنواع الأقل استهلاكاً في الوقود قليلاً للانبعاثات الضارة<sup>(٢)</sup>.

(١) وتشمل هذه الانخفاضات ٦ غازات محددة هي: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية.

2) US National Research Council (2008). Understanding and Responding to Climate Change, Board on Atmospheric Sciences and Climate, US National Academy of Sciences, 13/12/2011.

و جدير بالذكر، أن هذه الاتفاقية تم رفضها بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي U.S. Senate و الرئيس جورج دبليو بوش President George W. Bush .

### ٣- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP- 18:

انعقدت الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP-18 في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ٧ ديسمبر ٢٠١٢م.<sup>(١)</sup>

وتوصل المؤتمر إلى اتفاق لتمديد عمر بروتوكول كيوتو، الذي كان من المقرر أن ينتهي في نهاية عام ٢٠١٢ م، حتى عام ٢٠٢٠ م.

وتضمنت الصياغة التي اعتمدها المؤتمر لأول مرة مفهوم "الخسارة والضرر" "loss and damage"، وهو اتفاق من حيث المبدأ على أن الدول الأكثر ثراءً يجب أن تكون مسؤولة مالياً، أمام الدول الأخرى، عن فشلها في الحد من انبعاثات الكربون.<sup>(٢)</sup>

1)United nations, climate change, COP- 18,(26 nov–7dec) 2012, available at <https://unfccc.int/event/cop-18> .

2) The conference reached an agreement to extend the life of the Kyoto Protocol, which had been due to expire at the end of 2012, until 2020, and to reify the 2011 Durban Platform, meaning that a successor to the Protocol is set to be developed by 2015 and implemented by 2020. Wording adopted by the conference incorporated for the first time the concept of "loss and damage", an agreement in principle that richer nations could be financially responsible to other nations for their failure to reduce carbon emissions "Climate talks: UN forum extends Kyoto Protocol to 2020". *BBC News*. 8 December 2012. & "Decision on the host of COP 18/CMP 8". United Nations Climate Change Secretariat. Retrieved 7 May 2012. & Roger



## ٤- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP- 19:

انعقدت الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP-19 في وارسو ببولندا Warsaw, Poland في الفترة من (١١-٢٢) نوفمبر ٢٠١٣م.<sup>(١)</sup>

واتفقت حكومات الدول في هذا الاجتماع على اتخاذ مزيد من القرارات للبقاء على المسار الصحيح نحو تأمين اتفاق عالمي لتغيير المناخ لعام ٢٠١٥م وتحقيق الآتي:

١- ربط الدول معاً في جهد عالمي فعال للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ وآثاره الخطيرة على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه بناء القدرة على التكيف.

٢- تحفيز العمل بشكل أسرع وأوسع نطاقاً.

٣- إحراز المزيد من التقدم أيضاً في مساعدة البلدان، وخاصة الأكثر فقراً، على التكيف مع آثار تغير المناخ، وبناء مستقبل الطاقة المستدامة والنظيفة الخاصة بها، لذا تم إنشاء صندوق المناخ الأخضر، المقرر أن يكون قناة رئيسية لتمويل العمل في العالم النامي، وسيكون جاهزاً لتمويله في النصف الثاني من عام ٢٠١٤م.

=

Harrabin, "UN climate talks extend Kyoto Protocol, promise compensation". BBC News, 8 December 2012. Retrieved 13 October 2013.

1)United nations, climate change, COP- 19, (11-22) nov 2013, available at <https://unfccc.int/event/cop-19>.

وبالفعل، تم الاتفاق على قواعد الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحفاظ على الغابات من عمليات الإزالة المتكررة لها، كما اتفقت الحكومات على آلية لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ على المدى الطويل.<sup>(١)</sup>

#### ٤- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP-20 :

انعقدت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP-20 في ليما ببيرو Lima Peru في الفترة من (١-١٢) ديسمبر ٢٠١٤ م.<sup>(٢)</sup> ولقد هدف هذا الاجتماع إلى إعلام الدول الأطراف بمخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، لذا دعا إلى إلزام الدول الأطراف بمزيد من الإجراءات والتدابير المهمة للتكيف مع تغير المناخ، وللحد من الآثار الجسيمة الناجمة عنه .

ومن أهم القرارات المتخذة قرارات بشأن التمويل decisions about financing، وبناء القدرات capacity building واستخدام معلومات المخاطر في

1) United nations, climate change, COP-19, ( 11-22) nov 2013, Warsaw outcomes

available at:

<https://unfccc.int/process/conferences/the-big-picture/milestones/outcomes-of-the-warsaw-conference>.

2)United nations, climate change, COP-20,(1-12) dec 2014, available at

<https://unfccc.int/event/cop-20>.

التخطيط الوطني للتكيف using risk information for national adaptation وتمهيد الطريق لعام ٢٠١٥ م 2015 will set the stage for (١).

#### ٥- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP-21 واتفاق باريس التاريخي :

استمر الجدل دائر حول الدول التي تتحمل مسؤولية أكبر عن مكافحة تغير المناخ، حتى عام ٢٠١٥ م حيث تم التوقيع على اتفاق باريس التاريخي historic Paris Agreement من قبل ١٩٦ دولة طرفًا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP21) في باريس، في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ م ، ودخل حيز النفاذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦ م<sup>(٢)</sup>. وفيه اتفقت الدول في كل من شمال الكرة الأرضية وجنوبها Global North and the Global South على التزامها باتخاذ إجراءات لمعالجة تغير المناخ، حتى لو كان بمعدلات مختلفة.

و يهدف اتفاق باريس، بصفة أساسية، إلى "خفض الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى أقل بكثير من درجتين مئويتين، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة".<sup>(٣)</sup>

1) Conference of the parties, COP- 20 in Lima Peru, briefing note from UNISDR, united nations office for disaster risk reduction UNDRR, 2014 , P.3 .

٢) اتفاق باريس هو معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ.

The Paris Agreement is a **legally binding international treaty on climate change**. It was adopted by 196 Parties at the UN Climate Change Conference (COP21) in Paris, France, on 12 December 2015. It entered into force on 4 November 2016.

3) *The Paris Agreement . What is the Paris Agreement? United nations climate change*

=

و يعد اتفاق باريس علامة بارزة في التزام الدول بمواجهة تغير المناخ، لأنه ولأول مرة يتم التوصل إلى اتفاق ملزم يجمع جميع الدول معًا لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره.

#### ٦- اجتماع الأمم المتحدة المعني بالمناخ COP - 22<sup>(١)</sup>:

انعقدت الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP-22 في مراكش بالمغرب في نوفمبر عام ٢٠١٦م، ولقد كان هذا المؤتمر هو مؤتمر الأطراف الأول بعد التصديق على اتفاق باريس، لذا سمي بمؤتمر العمل والحلول COP of action and solutions .

وبعد، بلا شك، علامة فارقة في سياسة المناخ على المستوى الدولي milestone for climate policy internationally، حيث أعلنت فيه الدول اعترافها بالعمل الذي لا رجعة فيه لمواجهة التغيرات المناخية العالمية .

ويهدف مؤتمر الأطراف إلى إلزام الدول الأطراف بخفض قوي لانبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، حيث أعلنت ٤٨ دولة نامية مجتمعة في منتدى البلدان المعرضة للمخاطر المناخية، عن عزمها التحول إلى الطاقات المتجددة بنسبة مائة في المائة، خلال الفترة من (٢٠٣٠م إلى ٢٠٥٠م)، وترى هذه الدول أن

=

<https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement#:~:text=It%20entered%20into%20force%20on,above%20pre%20Dindustrial%20levels.%E2%80%9D>

1) Climate Alliance, COP- 22, marrakech ,a summit for action, available at <http://www.climatealliance.org/en/events/climate-summits/cop22-marrakech.html>.

التكيف مع المناخ شرط مسبق رئيسي لمزيد من التنمية. وقد نتج عن مؤتمر الأطراف بمراكش إطلاق مبادرتين جديدتين هما :

١- الحملة العالمية لتوطين تمويل المناخ .

Global Campaign for Localising Climate Finance .

٢- الإطار العالمي للعمل نحو توطين تمويل المناخ.

Global Action Framework towards Localising Climate Finance

٧- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP - 23 :

انعقدت الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP-23 في ألمانيا في الفترة من ( ٦-١٧ ) نوفمبر عام ٢٠١٧م.

ولقد دعا مؤتمر الأطراف إلي اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره urgent action to combat climate change and its impacts ، كما دعا إلي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة Sustainable Development لعام ٢٠٣٠م. (١)

٨- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP- 24 :

انعقدت الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP- 24 في الفترة من (٢-١٤) ديسمبر ٢٠١٨م في كاتوفيتشي ببولندا، ولقد تم عرض أهم الانجازات وهي:

1) United nations, climate change, Conference of the Parties Twenty-third session Bonn, Germany, 6–17 November 2017.

١- تمكين ٥٧ دولة على الأقل من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري البشرية المصدر إلى المستويات المطلوبة.

٢- الإعلان عن ما لا يقل عن ٥١ مبادرة "لتسعير الكربون carbon pricing" جاري تنفيذها، ويقصد بتسعير الكربون، فرض رسوم على كل طن ينبعث من غاز ثاني أكسيد الكربون.

٣- في عام ٢٠١٥م، التزمت ١٨ دولة ذات دخل مرتفع high-income countries بالتبرع بمبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا للعمل المناخي في البلدان النامية، وقد تم حتى انعقاد المؤتمر جمع ما يزيد على ٧٠ مليار دولار.<sup>(١)</sup>

و لا جدال أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP24) فشل بالفعل في اتخاذ تدابير أكثر طموحًا لمواجهة تغير المناخ.

#### ٩- اجتماع الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP- 25 :

انعقدت الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP 25 في الفترة من (٢- ١٣) ديسمبر ٢٠١٩م في تشيلي.<sup>(٢)</sup>

ولقد جاءت نتائج المؤتمر مخيبة للآمال في وقت يعتبر فيه العمل المناخي والتدابير الملموسة ملحة<sup>(١)</sup>، حيث تم تأجيل القرارات المتعلقة بخفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري إلى مؤتمر المناخ القادم في جلاسكو<sup>(٢)</sup>.

1) United Nations, UN News, Global perspective Human stories COP24: UN climate change conference, what's at stake and what you need to know.

2) 2019 United Nations Climate Change Conference.

وبذلك يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP25) قد فشل مرة أخرى في اتخاذ تدابير ملموسة في مواجهة تغير المناخ، على الرغم من أن قلة قليلة من الناس ينكرون أن تغير المناخ هو أكبر مشكلة تواجه البشرية.

ومع مرور العالم بجائحة كورونا (كوفيد-19) قل، بشكل ملحوظ، اهتمام دول العالم بأزمة تغير المناخ، حتي انعقدت الدورة السادسة والعشرين من مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ.

#### ١٠- اجتماع الأمم المتحدة للمناخ (COP-26) :

انعقدت الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP26 في ١٣ ديسمبر ٢٠٢١م بجلاسكو Glasgow Climate Pact، ونتج عنه حزمة من القرارات من البنود المتفق عليها بما في ذلك إلزام الدول الأطراف بالآتي:

١- الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وتعزيز الجهود لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

=

- 1) U.N. Climate Talks End With Few Commitments and a 'Lost' Opportunity. The New York Times, Dic 15, 2019. & U.N. Climate Talks Collapsed in Madrid. What's the Way Forward? Intelligencer. Dic16, 2019.
- 2) Reflections from COP25 in Madrid, Union of Concerned Scientists, Dic 19, 2019.  
'Total disconnect': Voices from marathon Madrid climate summit. Reuter, Dic 15, 2019.

- ٢- توفير التمويل اللازم لمواجهة تغير المناخ، وأكدت الدول الصناعية الكبرى مجدداً واجبها في الوفاء بتعهداتها بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنوياً إلى الدول النامية.
- ٣- الاتفاق الجماعي على العمل على تقليص الفجوة بين خطط خفض الانبعاثات الحالية، وما هو مطلوب لخفض الانبعاثات، بحيث يقتصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية على ١,٥ درجة مئوية ولا يزيد عن ذلك .
- ٤- تقديم تقارير دورية وبلاغات عن الإجراءات التنفيذية المتخذة، والسياسات الوطنية المتبعة لمواجهة تغير المناخ.<sup>(١)</sup>

1 ) The Glasgow Climate Pact – Key Outcomes from COP26 , united nations climate change available at:[https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26?gclid=CjwKCAjwo9unBhBTEiwAipC11w8Ms1oOyRNWfFB4eACoavaZ3dasJ\\_Dgdk8ib\\_TA1h3EKVO7Dz1-DRoCOflQAvD\\_BwE](https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26?gclid=CjwKCAjwo9unBhBTEiwAipC11w8Ms1oOyRNWfFB4eACoavaZ3dasJ_Dgdk8ib_TA1h3EKVO7Dz1-DRoCOflQAvD_BwE).

Nations adopted the Glasgow Climate Pact, aiming to turn the 2020s into a decade of climate action and support.

The package of decisions consists of a range of agreed items, including strengthened efforts to build resilience to climate change, to curb greenhouse gas emissions and to provide the necessary finance for both. Nations reaffirmed their duty to fulfill the pledge of providing 100 billion dollars annually from developed to developing countries. And they collectively agreed to work to reduce the gap between existing emission reduction plans and what is required to reduce emissions, so that the rise in the global average temperature can be limited to 1.5 degrees. For the first time, nations are called upon to phase down unabated coal power and inefficient subsidies for fossil fuels.



وجدير بالذكر أنه في COP26، على الرغم من الالتزامات الواردة في الاتفاق الجماعي للحكومات على أنه يجب تجنب الزيادات الخطيرة في ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأي ثمن؛ إلا أنه مع ذلك، لم يتم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية فورية.

### ١١ - اجتماع الأمم المتحدة للمناخ COP-27 :

انعقدت الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في مدينة شرم الشيخ المصرية<sup>(١)</sup>، واستمر الاجتماع لمدة أسبوعين حيث حاولت الدول الأطراف المشاركة الاتفاق على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وسط أزمة طاقة عالمية worldwide energy crisis، وحرب في أوروبا<sup>(٢)</sup> a war in Europe، وتضخم متزايد growing inflation<sup>(٣)</sup>.

### وكان من نتائج COP-27 :

١- الاتفاق على إلزام الدول الأطراف بأنه، بحلول عام ٢٠٣٠م، يجب خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري بمقدار النصف تقريباً، فوفقاً لعلماء المناخ، تقل فرصة حدوث تأثيرات مناخية كارثية بشكل كبير عند معدل ارتفاع لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية.

ولقد حدث بالفعل ارتفاع في درجة حرارة الأرض إلى حوالي ١,١ درجة مئوية على كوكبنا، وللحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض عند ١,٥ درجة مئوية، يجب

(١) وكان ذلك في الفترة من الأحد ٦ نوفمبر ٢٠٢٢م حتي يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢م .

(٢) لا شك أن حرب روسيا و أوكرانيا لها تأثيراتها السلبية على مختلف دول العالم.

3) Governments and citizens must take action to prevent global warming Old Gold and Black: Wake Forest University, 16 January, 2023 .

على جميع الدول أن تخفض الانبعاثات بسرعة أكبر بكثير وبشكل جذري مما فعلته بالفعل.<sup>(١)</sup>

لذا سيتطلب الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إجراءات إضافية ستكون باهظة الثمن، ومليئة بالتحديات السياسية والاقتصادية، وسيطلب الأمر من جميع الحكومات والدول التعاون و التصرف في تناغم تام، فأصبح هناك حاجة ملحة لخفض إجمالي انبعاثاتهم من الوقود الحفري إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠م، وسيحتاجون إلى التوقف تمامًا عن إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون في البيئة بحلول عام ٢٠٥٠م.

ولا ريب أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون قيام دول في شمال الكرة الأرضية بمساعدة بلدان في جنوب الكرة الأرضية مثل نيجيريا وأفغانستان.<sup>(٢)</sup>

٢- اتخاذ قرار بإنشاء صندوق "خسائر وأضرار" "loss and damage" لمساعدة الدول المعرضة للخطر في التعامل مع الكوارث الطبيعية، ويقصد بمصطلح "

1) At the convention, they also concurred that by 2030, greenhouse gas emissions must be reduced by about half. The chance of catastrophic climatic impacts greatly decreases within this 1.5 degrees Celsius threshold, according to climate scientists. About 1.1 degrees Celsius of warming has already occurred on our planet.

To keep global warming to 1.5 degrees Celsius, all nations must reduce emissions much more quickly and drastically than they already have.

2) At this time, limiting global warming to 1.5 degrees would necessitate dramatic actions that would be expensive, politically challenging, disruptive and demand that almost all leaders act in unison. By 2030, they would need to cut their total emissions from fossil fuels in half, and by 2050, they would need to completely stop contributing carbon dioxide to the environment. These goals could not be reached without countries in the Global North assisting countries in the Global South like Nigeria and Afghanistan.

أضرار " التأثيرات المناخية الحالية التي تشعر بها الدول ولكنها غير قادرة على التكيف معها، ولاسيما الدول الواقعة في جنوب الكرة الأرضية التي قدمت أقل المساهمات في ظاهرة الاحتباس الحراري،<sup>(١)</sup> ومن ثم فإن القرار الذي تم التوصل إليه في COP27 لمساعدة الدول الأكثر فقراً على التعامل مع الخسائر والدمار يمثل انفراجاً كبيراً، ويتمني الجميع أن تخرج كل هذه الوعود والاتفاقات من الأوراق إلى حيز التنفيذ وتتجاوز مجرد قطعة من الورق<sup>(٢)</sup>.

- 1) At the COP27 U.N. climate meeting in Egypt, negotiators from all the nations represented made history by deciding to establish a "loss and damage" fund to aid vulnerable nations in coping with natural disasters. "Loss and damage" refers to the current climatic impacts that nations are feeling but to which they are unable to adjust, particularly countries in the Global South that have made the smallest contributions to global warming.
- 2) Thus, the decision reached at COP27 to assist the most impoverished nations to deal with loss and destruction marks a breakthrough in what has been a contentious negotiation process. This agreement to create a fund for nations vulnerable to climate disasters made worse by pollution marks the first time that nations and groups, including longtime skeptics like the U.S. and the European Union, have reached an agreement on the matter. Hopefully, all these promises and agreements are put into practice and go beyond a piece of paper. Meanwhile, we as consumers can start to make a difference.

## المطلب الثاني الأساس القانوني الداخلي

الأساس القانوني الداخلي للالتزام الدولة بتغير المناخ :

لا ريب أن أزمة تغير المناخ، وما نجم عنها من آثار جسيمة وعواقب وخيمة، دفعت السلطات التشريعية في مختلف الدول على مستوى العالم أجمع إلى محاولة التصدي لها ومواجهتها، بإصدار تشريعات أو إدخال تعديلات عليها، لإلزام الدول والحكومات باتخاذ حزمة من الإجراءات التنفيذية والتدابير الإضافية اللازمة لمواجهة تغير المناخ، وسنتحدث في هذا المطلب عن بعض التشريعات الداخلية التي ألزمت الدول بمواجهة تغير المناخ، لذا فقد قسمت هذا المطلب إلى عدة فروع كالآتي:

الفرع الأول: الموقف التشريعي المصري (قانون البيئة المصري).

الفرع الثاني: الموقف التشريعي الفرنسي.

الفرع الثالث: الموقف التشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الرابع: الموقف التشريعي في تايلاند (قانون تغير المناخ).

الفرع الخامس : الموقف التشريعي الايرلندي (قانون العمل المناخي والتنمية منخفضة الكربون).

## الفرع الأول

### الموقف التشريعي المصري

#### (قانون البيئة المصري)

ألزم قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م الدولة بإتباع سلسلة من الإجراءات واتخاذ العديد من الاحتياطات، لكي يمكن مواجهة التغيرات في النظام المناخي العالمي، حيث نص على أنه :

" يجب عند حرق أي نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان في أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو أي غرض تجاري آخر، أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة في الحدود المسموح بها، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات في نواتج الاحتراق المشار إليها، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخن وغيرها من وسائل التحكم في الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق." (١)

وحظر القانون أيضاً استيراد الفحم الحجري أو البترولي، أو تداولهما أو استخدامهما، دون موافقة من جهاز شئون البيئة طبقاً للاشتراطات والمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون. كما ألزم القانون القائمون على استيراد أو تداول أو استخدام الفحم الحجري أو البترولي باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة

(١) المادة ٤٠ من قانون البيئة المصري، رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م الصادر بتاريخ ١/٢٧/١٩٩٤م، نشر بتاريخ ٣/٢/١٩٩٤م، يعمل به اعتباراً من ٤/٢/١٩٩٤م، الجريدة الرسمية، العدد ٥.

لعدم وقوع أي أضرار بالبيئة، وذلك على النحو الموضح باللائحة التنفيذية لهذا القانون.<sup>(١)</sup>

كما اشترط القانون أن يكون الموقع الذي يقام عليه أي مشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت في منطقة واحدة في الحدود المصرح بها.

و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه والجهة المختصة بالموافقة على ملائمة الموقع والحدود المسموح بها لملوثات الهواء والضوضاء في المنطقة التي تقام بها المنشأة.<sup>(٢)</sup>

كما ألزم القانون أيضاً المنشآت الخاضعة لأحكامه في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية، وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.<sup>(٣)</sup>

كما حظر القانون قطعياً الحرق المكشوف للقمامة والمخلفات الصلبة<sup>(١)</sup> منعاً لانبعاث الكربون الذي يعد سبب رئيسي في الاحتباس الحراري، وهذا ما أكدت عليه أيضاً اللائحة التنفيذية لقانون البيئة.<sup>(٢)</sup>

(١) المادة ٤٠ مكرر من قانون البيئة المصري.

(٢) المادة ٣٤ من قانون البيئة المصري .

(٣) انظر نص المادة ٣٥ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م، معدلة بتاريخ ١٩/١٠/٢٠١٥م. و انظر في هذا الشأن أيضاً نص المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المعدلة بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٥م. " تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام قانون البيئة وهذه اللائحة في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وأحمال الملوثات المحددة بتقييم التأثير البيئي لها وبما هو مبين في الملحق رقم (٦) لهذه اللائحة وبالأدلة الاسترشادية لأحمال التلوث التي يصدرها جهاز شئون البيئة أو أي تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة."

=

- (١) انظر نص المادة ٣٧ من قانون البيئة المصري .
- (٢) انظر نص المادة ٣٨ من لائحة قانون البيئة التي نصت علي " يحظر نهائيا الحرق المكشوف للقمامة والمخلفات الصلبة غير الخطرة، ويحظر إلقاء أو معالجة القمامة والمخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن التجمعات السكنية والصناعية والزراعية والمجاري المائية وذلك وفق المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعدها عن تلك المناطق والمبينة على النحو الآتي:
- أولا - تخصص وحدات الإدارة المحلية أماكن لاستقبال القمامة والمخلفات الصلبة ومعالجتها بعد دراسة متكاملة عن طوبوغرافية المنطقة وطبيعتها والكمية المراد التخلص منها كل ٢٤ ساعة، وذلك وفقا للاشتراطات والمواصفات المبينة بالملحق رقم (١١) لهذه اللائحة.
- ثانيا - تتولى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص تقييم التأثير البيئي للأماكن والمنشآت المطلوب الترخيص لها لتخصيصها لاستقبال ومعالجة القمامة والمخلفات الصلبة وفقا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة والاشتراطات والمواصفات البيئية بالملحق رقم (١١) لهذه اللائحة، وإرسال صورة من تقييم التأثير البيئي المشار إليه لجهاز شئون البيئة لإبداء الرأي وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها في مجال التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السلبية، وتتولى الجهة الإدارية المختصة أو المانحة للترخيص التأكد من تنفيذ هذه المقترحات.
- ثالثا - يجب أن تبعد أماكن إلقاء القمامة والمخلفات الصلبة ومنشآت معالجتها ومواقع الردم الصحي بمسافة (١٥٠٠ متر) عن أقرب تجمع سكني، وأن تبعد منشآت معالجة المخلفات الحيوانية والداجنة والمخلفات الزراعية والمكامير بمسافة (٥٠٠ متر) عن أقرب تجمع سكني.
- ويتم تحديد بعد هذه الأماكن والمنشآت عن المناطق الزراعية والصناعية والمجاري المائية في ضوء دراسة تقييم الأثر البيئي لها والاشتراطات المبينة بالملحق رقم (١١) المرافق لهذه اللائحة.
- ويجوز لدواع الضرورة التي يقرها جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية، تعديل هذه المسافات وفقا لظروف المنطقة أو المحافظة.
- رابعا - تجري معالجة القمامة والمخلفات الصلبة وفقا للنظم الآتية: ١- فصل وإعادة استخدام/ استرجاع/ تدوير بعض مكوناتها - الورق - الزجاج - البلاستيك - المعادن وغيرها.
- ٢- معالجة بيولوجية في وجود الهواء أو بمعزل عنه.
- ٣- معالجة فيزيائية (طحن - تقطيع - كبس).
- ٤- معالجة حرارية مع استرجاع الطاقة أو بدون استرجاعها.
- ٥- معالجة كيميائية تبعا لطبيعة المخلفات.
- ويجوز استخدام أسلوب الترميد في وحدات خاصة تراعى فيها الاشتراطات الواردة بالملحق رقم (١١) لهذه اللائحة."

## الفرع الثاني

### الموقف التشريعي الفرنسي

ألزمت التشريعات الداخلية، الدولة الفرنسية بالتدخل واتخاذ حزمة من الإجراءات التنفيذية والتدابير الإضافية اللازمة، وتنفيذ سياسات وطنية لمواجهة تغير المناخ، والآثار الناجمة عنه، وبصفة خاصة قانون الطاقة الفرنسي، قانون البيئة الفرنسي، وقانون دعم مكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار الناجمة عنه، وهذه التشريعات هي ما سنتحدث عنه بالتفصيل المناسب في هذا الفرع .

#### أولاً: قانون الطاقة الفرنسي :

نص قانون الطاقة الفرنسي على أنه: " استجابة لحالة الطوارئ البيئية والمناخية، تهدف السياسة الوطنية للطاقة إلى<sup>(١)</sup>:"

- ١- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٠% بين عامي ١٩٩٠ م و ٢٠٣٠م، على أن يتم تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠م، عن طريق قسمة انبعاثات الغازات الدفيئة على أكثر من عامل خلال الفترة من عام ١٩٩٠ م حتى عام ٢٠٥٠ م، كما يتم تحديد المسار في موازنات الكربون وفقاً لما نص عليه قانون البيئة.<sup>(٢)</sup>

1) Art .L.100-4 (L. no 2015-992 du 17 août 2015, art . 1er-III) & (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art . 1er). «I. — Pour répondre à l'urgence écologique et climatique, la politique» énergétique nationale a pour objectifs:

2) L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art . 1er). 1o De réduire les émissions de gaz à effet de serre de 40 % entre 1990 et 2030 et d'atteindre la neutralité carbone à l'horizon 2050 en divisant les émissions de gaz à effet de serre par



ولتطبيق ذلك لابد من فهم أن الحياد الكربوني هو عبارة عن إقامة توازن، على الأراضي الوطنية، بين الانبعاثات البشرية المنشأ للغازات الدفيئة، وبين معدلات امتصاصها بواسطة المصارف، وفقاً لما نصت عليه المادة الرابعة ٤ من اتفاق باريس الذي تم التصديق عليه في ٥ أكتوبر ٢٠١٦م، ويتم حساب هذه الانبعاثات و الامتصاصات بنفس الأساليب المطبقة على قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة المرسلّة إلى المفوضية الأوروبية، بموجب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مع عدم الأخذ في الاعتبار الاعتمادات الدولية لتعويض الكربون<sup>(١)</sup>.

٢- خفض الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٥٠م مقارنة بالسنة المرجعية ٢٠١٢م، وبنسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٠م، وبنسبة ٧% عام ٢٠٢٣م، مما يدعم تطوير اقتصاد فعال في استخدام الطاقة، خاصة في قطاعات

=  
un facteur supérieur à six» entre 1990 et 2050. La trajectoire est précisée dans les budgets carbone mentionnés à l'article L. 222-1 A du code de l'environnement.

- 1) Pour l'application du présent 1o, la neutralité carbone est entendue comme un équilibre, sur le territoire national, entre les émissions anthropiques par les sources et les absorptions anthropiques par les puits de gaz à effet de serre, tel que mentionné à l'article 4 de l'accord de Paris ratifié le 5 octobre 2016. La comptabilisation de ces émissions et absorptions est réalisée selon les mêmes modalités que celles applicables aux inventaires nationaux de gaz à effet de serre notifiés à la Commission européenne et dans le cadre de la convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques, sans tenir compte des crédits internationaux de compensation carbone;»

البناء والنقل والاقتصاد الدائري، الأمر الذي يحافظ على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ويعمل على تطويره<sup>(١)</sup>.

٣- الحد من الاستهلاك الأولي للوقود الأحفوري بنسبة "٤٠%" في عام ٢٠٣٠م مقارنة بالسنة المرجعية ٢٠١٢م، وبذلك يتم وضع حد لاستخدام الوقود الأحفوري الذي ينبعث منه معظم الغازات الدفيئة<sup>(٢)</sup>.

٤- زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى ٢٣% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي بحلول ٢٠٢٠م، وزيادتها إلى ٣٣% على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠م.

#### ولتحقيق هذا الهدف:

يجب أن تمثل الطاقة المتجددة على الأقل ٤٠% من إنتاج الكهرباء، و٣٨% من الاستهلاك النهائي للحرارة، و١٥% من استهلاك الوقود النهائي، و١٠% من استهلاك الغاز بما في ذلك الغاز الحيوي biogaz، بالمعنى المقصود في المادة 1-445، L.

- 1) De réduire la consommation énergétique finale de 50 % en 2050 par rapport à la référence 2012, en visant (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 1er) «les objectifs intermédiaires d'environ 7 % en 2023 et» de 20 % en 2030. Cette dynamique soutient le développement d'une économie efficace en énergie, notamment dans les secteurs du bâtiment, des transports et de l'économie circulaire, et préserve la compétitivité et le développement du secteur industriel;
- 2) 3o De réduire la consommation énergétique primaire des énergies fossiles de (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 1er) «40 %» en 2030 par rapport à l'année de référence 2012, en modulant cet objectif par énergie fossile en fonction du facteur d'émissions de gaz à effet de serre de chacune. (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 1er) «Dans cette perspective, il est mis fin en priorité à l'usage des énergies fossiles les plus émettrices de gaz à effet de serre;».

والغاز منخفض الكربون gaz bas-carbone، بالمعنى المقصود في المادة L. 447-1.  
(١)

٤ (مكرراً) - تشجيع إنتاج الطاقة الهيدروليكية énergie hydraulique، ولاسيما الطاقة الكهرومائية الصغيرة la petite hydroélectricité، مع الحرص على الحفاظ على السيادة في مجال الطاقة، وضمان سلامة المنشآت المائية وتشجيع تخزين الكهرباء<sup>(٢)</sup>.

٤ (ثالثاً) - تشجيع إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الميكانيكية للرياح الموجودة في البحر، لتصل على الأقل إلى ١ جيجاوات سنويًا بحلول عام ٢٠٢٤ م gigawatt par an d'ici à 2024<sup>(٣)</sup>.

- 1) De porter la part des énergies renouvelables à 23 % de la consommation finale brute d'énergie en 2020 et à (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art . 1er) «33 % au moins» de cette consommation en 2030; à cette date, pour parvenir à cet objectif, les énergies renouvelables doivent représenter (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art . 1er) «au moins» 40 % de la production d'électricité, 38 % de la consommation finale de chaleur, 15 % de la consommation finale de carburant et 10 % de la consommation de gaz; (L. no 2023-175 du 10 mars 2023, art . 98) «Pour l'application du présent 4o, la consommation de gaz comprend celle de gaz renouvelable, dont le biogaz, au sens de l'article L. 445-1, et de gaz bas-carbone, au sens de l'article L. 447-1;»
- 2) (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art . 1er) «4o bis D'encourager la production d'énergie hydraulique, notamment la petite hydroélectricité (L. no 2021-1104 du 22 août 2021, art . 89) «, en veillant à maintenir la souveraineté énergétique, à garantir la sûreté des installations hydrauliques et à favoriser le stockage de l'électricité»;
- 3) «4o ter De favoriser la production d'électricité issue d'installations utilisant l'énergie mécanique du vent implantées en mer, avec pour objectif de porter =

٤ (رابعاً)- تشجيع إنتاج الكهرباء من المنشآت الزراعية، وفقاً لنص المادة L. 314-36، مع ضرورة التوفيق بين إنتاج الكهرباء والإنتاج الزراعي، للحفاظ على الأولوية المعطاة لإنتاج الغذاء، وضمان عدم وجود أي تأثيرات سلبية على الأراضي الزراعية.<sup>(١)</sup>

٥- خفض حصة الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥م، وجدير بالذكر أنه قد تم إلغاء هذه الفقرة بالتعديلات التي أجريت على هذا القانون عام ٢٠٢٣م.<sup>(٢)</sup>

٦- المساهمة في تحقيق أهداف الحد من تلوث الغلاف الجوي المنصوص عليها في الخطة الوطنية، والحد من انبعاثات ملوثات الغلاف الجوي المنصوص عليها في المادة L.222-9 من قانون البيئة.<sup>(٣)</sup>

=  
progressivement le rythme d'attribution des capacités installées de production à l'issue de procédures de mise en concurrence à (L. no 2021-1104 du 22 août 2021, art. 93) «au moins» 1 gigawatt par an d'ici à 2024;»

- 1) (L. no 2023-175 du 10 mars 2023, art. 54) «4o quater D'encourager la production d'électricité issue d'installations agrivoltaïques, au sens de l'article L. 314-36, en conciliant cette production avec l'activité agricole, en gardant la priorité donnée à la production alimentaire et en s'assurant de l'absence d'effets négatifs sur le foncier et les prix agricoles;»
- 2) (Abrogé par L. no 2023-491 du 22 juin 2023, art. 1er) «5o De réduire la part du nucléaire dans la production d'électricité à 50 % à l'horizon (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 1er) «2035»;»
- 3) 6o De contribuer à l'atteinte des objectifs de réduction de la pollution atmosphérique prévus par le plan national de réduction des émissions de polluants atmosphériques défini à l'article L. 222-9 du code de l'environnement;

٧- أن يتم تجديد جميع المباني السكنية وتحويلها إلى ما يعرف بـ "المباني منخفضة الاستهلاك" *bâtiment basse consommation* بحلول عام ٢٠٥٠م، من خلال تنفيذ سياسة التجديد الحراري للمساكن، ولا سيما المباني السكنية الخاصة بالأسر منخفضة الدخل<sup>(١)</sup>.

٨- بحلول عام ٢٠٣٠م اللجوء إلى استخدام المصادر المتنوعة للطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ في المناطق الخاضعة للمادة ٧٣ من الدستور.<sup>(٢)</sup>

٩- مضاعفة كمية الحرارة المتجددة والمستعادة من شبكات التدفئة، وكذلك كمية البرودة المتجددة والمستعادة من شبكات التبريد، إلى خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠م.<sup>(٣)</sup>

١٠- تطوير استخدام الهيدروجين المتجدد والمنخفض الكربون في الصناعة والطاقة والنقل، حتى يصل استهلاكه إلى حوالي ٤٠٪ من إجمالي الاستهلاك بحلول عام ٢٠٣٠م.<sup>(١)</sup>

1 ) 7o De disposer d'un parc immobilier dont l'ensemble des bâtiments sont rénovés [*est rénové*] en fonction des normes "bâtiment basse consommation" ou assimilées, à l'horizon 2050, en menant une politique de rénovation thermique des logements concernant majoritairement les ménages aux revenus modestes;

2) (L. no 2023-175 du 10 mars 2023, art. 101) «8o De parvenir à l'autonomie énergétique et à un mix de production d'électricité composé à 100 % d'énergies renouvelables dans les collectivités régies par l'article 73 de la Constitution à l'horizon 2030;»

3) 9o De multiplier par cinq la quantité de chaleur et de froid renouvelables et de récupération livrée par les réseaux de chaleur et de froid à l'horizon 2030;

١١- زيادة إنتاج المركبات الكهربائية، وتعزيز قدرتها، بحيث لا تقل عن ٦,٥ جيجاوات، بحلول عام ٢٠٢٨م<sup>(٢)</sup>.

كما نصت الفقرة الثانية من هذه المادة Art.L.100-4 على أن " يتم وضع ما تم تحقيقه من الأهداف المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة في تقرير يعرض على

=

- 1) (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 1er) «10o De développer l'hydrogène bas-carbone et renouvelable et ses usages industriel, énergétique et pour la mobilité, avec la perspective d'atteindre environ 20 à 40 % des consommations totales d'hydrogène et d'hydrogène industriel à l'horizon 2030;
- 2) «11o De favoriser le pilotage de la production électrique, avec pour objectif l'atteinte de capacités installées d'effacements d'au moins 6,5 gigawatts en 2028.»

مع عدم الإخلال بالأحكام المتخذة لضمان السلامة النووية، عملاً بالبواب التاسع من الكتاب الخامس من قانون البيئة، يتم إيقاف تشغيل مفاعل نووي يستخدم في أغراض الطاقة، ولقد ألغيت هذه الفقرة والعمل على تحقيق أهداف السياسة الوطنية للطاقة المنصوص عليها في هذا القانون مع الأخذ في الاعتبار الهدف المتعلق بخفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري المرتبطة باستهلاك الطاقة.

(L. no 2021-1104 du 22 août 2021, art. 86) «I bis. — Sans préjudice des dispositions prises pour assurer la sécurité nucléaire en application du titre IX du livre V du code de l'environnement, la décision d'arrêt d'exploitation d'un réacteur nucléaire ayant pour finalité l'atteinte des objectifs de la politique énergétique nationale, prise notamment en application du 4o du I de l'article L. 100-1 A du présent code (Abrogé par L. no 2023-491 du 22 juin 2023, art. 1er) «, du 5o du I du présent article» ou de l'article L. 141-1, tient compte de l'objectif de sécurité d'approvisionnement mentionné au 2o de l'article L. 100-1 et de l'objectif de réduire les émissions de gaz à effet de serre associées à la consommation d'énergie, en cohérence avec le 1o du I du présent article.»

البرلمان خلال الستة أشهر السابقة على انتهاء مده برنامج الطاقة المتعدد السنوات المنصوص عليه في المادة 3-141 L، لكي يتم تقييم السياسات العامة المتخذة، ومراجعة الأهداف طويلة المدى المنشود الوصول إليها، والتي حددتها الفقرة الأولى من هذه المادة " (١) .

### ثانياً : قانون البيئة الفرنسي :

ألزم قانون البيئة الفرنسي الدولة بمجموعه من الإجراءات والتدابير الإضافية، حيث نص على الآتي<sup>(٢)</sup>:

" ١ - ضرورة اتخاذ إجراءات تنفيذية للتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة، في ظل ظروف اقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والطويل moyen et long termes، في ضوء الإستراتيجية الوطنية المتبعة والمعروفة باسم " إستراتيجية الكربون المنخفض stratégie bas-carbone "، ولكي يتم تحقيق الأهداف القانونية المنصوص عليها في المادة 1-100 L من قانون الطاقة، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إمكانيات التخفيف المنخفضة لبعض القطاعات، وخصوصية القطاع الزراعي، ولاسيما انبعاث غاز الميثان الناتج بشكل طبيعي عن تربية الماشية، ومن ثم يجب أن تستهدف خطة العمل اتخاذ تدابير أكثر فعالية.

1) II. — L'atteinte des objectifs définis au I du présent article fait l'objet d'un rapport au Parlement déposé dans les six mois précédant l'échéance d'une période de la programmation pluriannuelle de l'énergie mentionnée à l'article L. 141-3. Le rapport et l'évaluation des politiques publiques engagées en application du présent titre peuvent conduire à la révision des objectifs de long terme définis au I du présent article.

2) Voir Art. L. 222-1 B Code de l'environnement .

وتكتمل هذه الإستراتيجية الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ المنصوص عليها في المادة ٤٢ من القانون رقم 967-2009 المؤرخ في ٣ أغسطس ٢٠٠٩م المتعلق بتنفيذ منتدى غرينيل البيئي Grenelle de l'environnement<sup>(١)</sup>.

٢- تقسم ميزانية الكربون إلى شرائح سنوية، مع ضرورة أن تضع الدولة سقفًا إرشاديًا، لكل فترة من الفترات المذكورة في المادة L. 222-1 A ، لخفض مستوي انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المنتجة على أراضيها الوطنية، وهو ما يطلق عليه " البصمة الكربونية لفرنسا"، مع وضع سقفًا إرشاديًا لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن خطوط النقل الدولي من وإلى فرنسا، ويكون له ميزانية تسمى ميزانية الكربون الخاصة بالنقل الدولي budget carbone spécifique au transport international كل ذلك ضمن استراتيجية

1) Art. L. 222-1 B Code de l'environnement (L. no 2015-992 du 17 août 2015, art. 173-I-2o) I.—La stratégie nationale de développement à faible intensité de carbone, dénommée "stratégie bas-carbone", fixée par décret, définit la marche à suivre pour conduire la politique d'atténuation des émissions de gaz à effet de serre dans des conditions soutenables sur le plan économique à moyen et long termes (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 2) «afin d'atteindre les objectifs définis par la loi prévue à l'article L. 100-1 A du code de l'énergie». Elle tient compte de la spécificité du secteur agricole, veille à cibler le plan d'action sur les mesures les plus efficaces en tenant compte du faible potentiel d'atténuation de certains secteurs, notamment des émissions de méthane entérique naturellement produites par l'élevage des ruminants, et veille à ne pas substituer à l'effort national d'atténuation une augmentation du contenu carbone des importations. Cette stratégie complète le plan national d'adaptation climatique prévu à l'article 42 de la loi no 2009-967 du 3 août 2009 de programmation relative à la mise en œuvre du Grenelle de l'environnement.



"الكربون المنخفض" La stratégie bas-carbone التي تتضمن مبادئ توجيهية بشأن مستويات ومعدلات انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية، مع تحقيق التوازن المطلوب بين معدلات إنتاجها، ومعدلات امتصاصها على مستوى جميع القطاعات<sup>(١)</sup>.

1) II- répartit également les budgets carbone en tranches indicatives d'émissions annuelles.

(L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 3-I) «Pour chacune des périodes mentionnées au même article L. 222-1 A, il définit également un plafond indicatif des émissions de gaz à effet de serre générées par les liaisons de transport au départ ou à destination de la France et non comptabilisées dans les budgets carbone mentionnés audit article L. 222-1 A, dénommé "budget carbone spécifique au transport international".» — L'art. 3-I de la L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019 est applicable aux stratégies bas-carbone publiées après le 1er janv. 2022 (L. préc., art. 3-II).

(L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 8-I) «Pour chacune des périodes mentionnées au même article L. 222-1 A, il indique également un plafond indicatif des émissions de gaz à effet de serre dénommé "empreinte carbone de la France". Ce plafond est calculé en ajoutant aux budgets carbone mentionnés au même article L. 222-1 A les émissions engendrées par la production et le transport vers la France de biens et de services importés et en soustrayant celles engendrées par la production de biens et de services exportés.» — L'art. 8-I de la L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019 s'applique aux stratégies bas-carbone publiées après le 1er janv. 2022 (L. préc., art. 8-II).

La stratégie bas-carbone décrit les orientations et les dispositions d'ordre sectoriel ou transversal qui sont établies pour respecter les budgets carbone. Elle intègre des orientations sur le contenu en émissions de gaz à effet de serre des importations, des exportations et de leur solde dans tous les secteurs d'activité. Elle définit un cadre économique de long terme, en préconisant notamment une valeur tutélaire du carbone et son utilisation dans le processus de prise de décisions publiques.

٣- يوزع المرسوم، المنشئ للإستراتيجية المنخفضة الكربون، ميزانية الكربون، لكل فترة من الفترات المذكورة في المادة L. 222-1 A، حسب القطاعات الرئيسية، مع مراعاة نشاط كل قطاع والتزامات فرنسا الدولية بشأنه، وفئة الغازات الدفيئة ونوع كل غاز، ومدة بقائه في الغلاف الجوي العلوي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي وتقييم القدرات الطبيعية لتخزين الكربون في التربة.<sup>(١)</sup>

٤- على الدولة، والسلطات المحلية، والمؤسسات العامة التابعة لها أن تأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية "الكربون المنخفض" في وثائق التخطيط والبرامج الخاصة بها، والتي لها تأثير كبير على مستوي انبعاث الغازات الدفيئة.

وعلى مستوي الدعم المالي للمشاريع العامة يدمج - بشكل منهجي- معيار المساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشاريع العامة إلى جانب المعايير الأخرى<sup>(٢)</sup>.

1) II. — Le décret fixant la stratégie bas-carbone répartit le budget carbone de chacune des périodes mentionnées à l'article L. 222-1 A par grands secteurs, notamment ceux pour lesquels la France a pris des engagements européens ou internationaux, (L. no 2019-1147 du 8 nov. 2019, art. 2) «par secteur d'activité ainsi que par catégorie de gaz à effet de serre». La répartition par période prend en compte l'effet cumulatif des émissions considérées au regard des caractéristiques de chaque type de gaz, notamment de la durée de son séjour dans la haute atmosphère. Cette répartition tient compte de la spécificité du secteur agricole et de l'évolution des capacités naturelles de stockage du carbone des sols.

2) III. — L'État, les collectivités territoriales et leurs établissements publics respectifs prennent en compte la stratégie bas-carbone dans leurs documents =

**ثالثاً: - قانون دعم مكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار الناجمة عنه:**

حظر قانون دعم مكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار المترتبة عليه، التوزيع المنزلي للمواد البلاستيكية أو الورقية أو الكرتونية المطبوعة غير المعالجة لأغراض تجارية، وذلك لفترة تجريبية وهي ثلاث سنوات، مع استبعاد العينات الصحفية من هذه التجربة.

وتهدف هذه التجربة إلى تقييم الأثر البيئي لهذا الإجراء على إنتاج ومعالجة النفايات الورقية، وعواقبه على العمالة، وعلى قطاعات النشاط المعنية وعلى سلوك المستهلك، فضلاً عن صعوبات التنفيذ المحتملة.

ويتولى تنفيذ هذا البرنامج السلطات المحلية، التي وضعت برنامجاً محلياً لمنع

النفايات المنزلية، وما شابهها تطبيقاً للمادة 1-15-541 L من قانون البيئة<sup>(١)</sup>.

=

de planification et de programmation qui ont des incidences significatives sur les émissions de gaz à effet de serre.

Dans le cadre de la stratégie bas-carbone, le niveau de soutien financier des projets publics intègre, systématiquement et parmi d'autres critères, le critère de contribution à la réduction des émissions de gaz à effet de serre. Les principes et modalités de calcul des émissions de gaz à effet de serre des projets publics sont définis par décret. — V. art. D. 222-1-E s. et Décr. no 2020-457 du 21 avr. 2020 relatif aux budgets carbone nationaux et à la stratégie nationale bas-carbone, App., 220.

(١) وجدير بالذكر أن المادة 1-15-541 Art. L. من قانون البيئة الفرنسي كانت قد نصت على ضرورة أن تضع السلطات المحلية برنامجاً محلياً لجمع ومعالجة النفايات المنزلية لتقليل كمية النفايات في موعد أقصاه ١ يناير ٢٠١٢م، علي أن يخضع هذا البرنامج لمراجعة سنوية لتقييم أثر التدابير المتخذة على كمية النفايات المنزلية التي تم جمعها .

Art. L. 541-15-1 (L. no 2010-788 du 12 juill. 2010, art. 194-VII) Les collectivités territoriales responsables de la collecte ou du traitement des

=

ويتم تنفيذ تلك التجربة بضوابط محددة منها أن لا يتجاوز عدد الوحدات المحلية الخاضعة للتجربة خمسة عشر وألا يتجاوز مجموع سكانها ١٠٪ من إجمالي السكان الفرنسيين مع الأخذ في الاعتبار تنوع المناطق.

ويستثنى من نطاق هذه التجربة، بعض القطاعات خاصة القطاع الثقافي والصحافة، وقبل ستة أشهر من انتهاء هذه التجربة، تقدم الحكومة إلى البرلمان تقريراً تقيماً للتجربة، يتضمن هذا التقرير دراسة مقارنة للأثر البيئي للحملات الإعلانية التي يتم توزيعها مطبوعة وتلك التي يتم تنفيذها رقمياً.

و في موعد أقصاه ١ يونيو ٢٠٢٢م، تقدم الحكومة إلى البرلمان تقريراً يقيم تنفيذ العقوبة المنصوص عليها في المادة L.541-15-15 من قانون البيئة وتأثيرها على توزيع المواد الإعلانية التي لم تتم معالجتها.<sup>(١)</sup>

déchets ménagers et assimilés doivent définir, au plus tard le 1er janvier 2012, un programme local de prévention des déchets ménagers et assimilés indiquant les objectifs de réduction des quantités de déchets et les mesures mises en place pour les atteindre.

Ce programme doit faire l'objet d'un bilan annuel afin d'évaluer son impact sur l'évolution des quantités de déchets ménagers et assimilés collectés et traités.

Le programme local de prévention des déchets ménagers et assimilés est mis à la disposition du public ainsi que les bilans annuels d'évaluation. — V. art. R. 541-41-19s.

1) **Loi no 2021-1104 du 22 août 2021,**

portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets. **Art. 21 I.** — A titre expérimental et pour une durée de trois ans, la distribution à domicile d'imprimés en plastique, en papier ou cartonnés à visée commerciale non adressés, lorsque l'autorisation

de les recevoir ne fait pas l'objet d'une mention expresse et visible sur la boîte aux lettres ou le réceptacle du courrier, est interdite. Sont exclus de cette expérimentation les échantillons de presse. Cette expérimentation a pour but d'évaluer l'impact environnemental d'une telle mesure, notamment sur la production et le traitement des déchets de papier, ses conséquences sur l'emploi, sur les secteurs d'activité concernés et sur les comportements des consommateurs ainsi que ses éventuelles difficultés de mise en œuvre. Elle est mise en place dans des collectivités territoriales ou des groupements de collectivités territoriales ayant défini un programme local de prévention des déchets ménagers et assimilés en application de l'article L. 541-15-1 du code de l'environnement. La liste de ces collectivités et groupements, dont le nombre ne doit pas excéder quinze et dont la population totale ne doit pas excéder 10 % de la population française totale, est définie par décret, sur la base des candidatures exprimées. Le cas échéant, la sélection est opérée en tenant compte de la diversité des territoires.

Les collectivités territoriales et groupements de collectivités territoriales mettant en place l'expérimentation prévue au présent I peuvent définir des secteurs exclus du champ de cette expérimentation, en particulier le secteur culturel et la presse.

Six mois avant le terme de cette expérimentation, le Gouvernement remet au Parlement un rapport d'évaluation de l'expérimentation. Ce rapport intègre également une étude comparée de l'impact environnemental des campagnes publicitaires par voie de distribution d'imprimés et de celles effectuées par voie numérique.

Les modalités d'application du présent article sont déterminées par décret en Conseil d'État. — *V. Décr. no 2022-764 et no 2022-765 du 2 mai 2022.*

II. — Au plus tard le 1er juin 2022, le Gouvernement remet au Parlement un rapport évaluant la mise en œuvre de la sanction prévue à l'article L. 541-15-15 du code de l'environnement et son impact sur la distribution d'imprimés publicitaires non adressés.

### الفرع الثالث

#### الموقف التشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة هي إحدى الدول الرائدة في العالم في إطلاق الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ففي كل عام يتسبب المواطن الأمريكي العادي في انبعاث أكثر من ١٥ طنًا من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد الأسباب الرئيسية المسببة للاحتباس الحراري.

وتعد الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركات النفط هي واحدة من الملوثات الرئيسية المتسببة في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في البلاد.

ولا ريب أنه لكي يتم الحد من هذه الانبعاثات، ستحتاج الحكومة إلى إجراء إصلاحات تشريعية كبيرة بالإضافة إلى إجراء تعديلات كبيرة على شبكات الطاقة.<sup>(١)</sup> لذا صدرت العديد من التشريعات التي هدفت بشكل أساسي إلى وضع خطط وسياسات واستراتيجيات وطنية، تلزم الدولة باتخاذ إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية لمواجهة أزمة تغير المناخ العالمي ومن هذه التشريعات :

- 1) The United States is one of the world's leading emitters of greenhouse gases. Each year, the average American causes the emission of more than 15 tons of carbon dioxide, one of the main causes of global warming. Big corporations like oil companies are one of the main polluters and carbon dioxide emitters in the country. To help reduce these detrimental numbers, the government will need to make significant legislative reforms as well as make major modifications to the energy networks.

أولاً:- قانون ولاية ديلاوير الأمريكية لحلول تغير المناخ<sup>(١)</sup> :

### Delaware Climate Change Solutions Act

بعد قرابة ثلاث سنوات من الجدل والمحاولات المتواصلة لإيجاد حلول لأزمة تغير المناخ من قبل بعض من أفراد المجتمع وأعضاء المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، أقر مجلس شيوخ ولاية ديلاوير the Delaware Senate قانون حلول تغير المناخ Climate Change Solutions Act في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م، مما يمثل انتصاراً للمطالبين بالهواء النظيف clean air، والوظائف المحلية local jobs، والبنية التحتية القوية and strong infrastructure في جميع أنحاء الولاية الأمريكية across the state<sup>(٢)</sup>.

ويعد هذا القانون، بالإضافة إلى استعمال وسائل النقل النظيفة clean transportation واللجوء إلى مصادر الطاقة الأخرى النظيفة clean sources of energy، التي لا تؤثر على البيئة، والاعتماد على البنية التحتية النظيفة clean infrastructure المقاومة للمناخ climate-resilient، هو الأمر الأكثر أهمية في الولاية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ومن ثم حماية البيئة من التغيرات المناخية، ومواجهة أزمة المناخ the climate crisis.

ويهدف هذا القانون بصفة أساسية إلى إلزام الدولة باتخاذ إجراءات إضافية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في ولاية ديلاوير إلى ٥٠٪.

1 ) House Bill 99، The Delaware Climate Change Solutions Act.

٢) وجدير بالذكر أن قانون ولاية ديلاوير لحلول تغير المناخ Climate Change Solutions Act صدر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م، ثم تم إرساله للتوقيع عليه من قبل حاكم الولاية جون كارنيز Governor John Carneys signature حتى يدخل حيز النفاذ.

على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠م، وخفض تلك الانبعاثات بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠م، أي تصبح انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول هذا العام منعدمة<sup>(١)</sup>.

### ولتحقيق ذلك لابد من:

- ١- أن تأخذ الولاية في اعتبارها تغير المناخ، والأهداف المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري عند إصدارها للوائح والقرارات التنظيمية، وعند اتخاذها القرارات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى<sup>(٢)</sup>.
- ٢- توجيه حكومة ولاية ديلاوير لتحديث خطة العمل المناخية كل خمس سنوات، وتطوير استراتيجيات المرونة لمساعدة الولاية في مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ.

Instructs the state government to update the climate action plan every five years and develop resiliency strategies to help Delaware address climate-related challenges.

- ٣- أن يتم إدراك التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على مجتمعات معينة، وضمان أن استراتيجيات الحد من الانبعاثات لن تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المنقطة بالأعباء<sup>(١)</sup>.

- 1) Sets greenhouse gas emissions reduction targets to at least 50% by 2030 and requires Delaware reduce emissions by 100% and achieve Net Zero by 2050.
- 2) Requires the state take climate change and our emission goals into account when passing regulations and when major investments and purchasing decisions.



وانبثق عن قانون ولاية ديلاوير مشاريع قوانين أخرى وهي :

- ١- مشروع قانون يشترط أن تكون ٣٠٪ من حافلات مدراس ولاية ديلاوير كهربائية (أي تعمل بالكهرباء) بحلول عام ٢٠٣٠ م<sup>(٢)</sup>.
- ٢- مشروع قانون يتطلب بناء جميع المباني التجارية الكبيرة الجديدة جاهزة لتثبيت الطاقة الشمسية<sup>(٣)</sup>.
- ٣- مشروع قانون خاص بترميز وتوسيع استخدام برنامج الخصم الحكومي ليشمل قسائم الخصم المستعملة<sup>(٤)</sup>.
- ٤- مشروع قانون يحظر استخدام مادة الستايروفوم Styrofoam، وبعض المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد على مستوى الولاية<sup>(٥)</sup>.

ولقد علق بعض الفقه على قانون ولاية ديلاوير بأن<sup>(٦)</sup> :

- 1) Recognizes the disproportionate impact of climate change on certain communities and ensures that emission reduction strategies do not disproportionately impact overburdened communities.
- 2) House Bill 10 Requiring 30% of Delaware School Buses be Electric by 2030.
- 3) House Bill 11 Requiring All New Large Commercial Construction be Built Ready to Install Solar.
- 4) House Bill 12 Codifying and Expanding State EV Rebate Program to Include Used EVs.
- 5) Senate Bill 51 Banning Styrofoam and Certain Single-Use Plastics Statewide
- 6) Dustyn Thompson, Sierra Club Delaware Chapter Director, United States : Sierra Club Applauds Passage of Landmark Delaware Climate Act, Clean Energy Bills , 30 jun 2023.

<https://08126ca0z-1105-y-https-advance-lexis-com.mplbci.ekb.eg/document/?pdmfid=1516831&crd=d6846988-6ded-444c-a61c->

=

" هذا القانون سيجعل أجيال ولاية ديلاوير الأمريكية تتنفس بشكل أسهل، وتبني بشكل أفضل، وتنتقل وتساfer بوسائل نظيفة .

ويعتبر هذا القانون حاسماً وتاريخياً في تأثيراته على الأجيال القادمة، فبعد ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عاماً من الآن، أعتقد أن سكان ولاية ديلاوير سيكونون فخورين وممتنين للغاية للإجراءات القانونية التي اتخذها المشرع، وللدور الذي لعبه المجتمع في الدفاع عن حقوقهم المستقبلية .

0d673f53df64&pdcontentcomponentid=343637&pdteaserkey=sr0&pditab=allpods&ecomp=kmnyk&earg=sr0&prid=8d7d38b0-ceda-42fa-b51c-fe268d119a6d

For nearly three years, Delawareans powered a relentless campaign to pass the Climate Change Solutions Act. Now, with its passage alongside other key bills, generations of Delawareans will breathe easier, build better, and travel cleaner. This bill is both crucial and historic in the impacts that it will have on future generations. When we look back, 10, 15, or 20 years from now, I think Delawareans will be proud and immensely grateful of the actions of our legislators and advocacy communities today.

Styrofoam and some single-use plastics and straws are banned. Electric school buses and rebates for both new and used EVs are in. Delaware has adopted one of the nations strongest climate pollution reduction targets and committed itself to protecting communities disproportionately impacted by environmental injustice and climate pollution.

Each step, every action outlined in the climate bills passed today, will move Delaware one step closer to the equitable, breathable future we want for our children and grandchildren.

فقد حظر القانون استخدام مادة الستايروفوم وبعض المواد البلاستيكية أحادية الاستعمال (التي تستخدم مره واحدة)، وسيوجد حافلات مدرسية تعمل بالكهرباء، وخصومات لكل من المركبات الكهربائية الجديدة والمستعملة.

لقد تبنت ولاية ديلاوير واحدة من أقوى أهداف الحد من أسباب تلوث المناخ في الدول، وأخذت على عاتقها الالتزام بحماية المجتمعات المتأثرة بشكل غير متناسب بالظلم البيئي والتلوث المناخي.

وكل خطوة ستخطوها الولاية، وكل إجراء سيتم النص عليه في مشاريع قوانين المناخ التي تم تمريرها، ستقرب ولاية ديلاوير خطوة واحدة من المستقبل العادل القابل للتنفس الذي نريده لأطفالنا وأحفادنا " .

#### ثانياً: - التشريعات الصادرة في ولاية واشنطن:

صدر في العاصمة واشنطن العديد من التشريعات التي تهدف إلى اتخاذ إجراءات وتدابير إضافية لمواجهة تغير المناخ مثل :

#### ١ - قانون واشنطن لحماية الأمهات والأطفال من مخاطر تغير المناخ ٢٠٢٣ م : (١)

يهدف هذا القانون الصادر في واشنطن إلى إلزام الولاية بتطبيقه بواسطة لجنة الطاقة والتجارة، لكي يتم التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري الذي يعد العامل الأساسي في تغير المناخ climate change .

1) Protecting Moms and Babies Against Climate Change Act.

كما يهدف هذا القانون إلى إلزام الولاية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الأمهات والأطفال الضعفاء من الأضرار والمخاطر المترتبة على التغيرات المناخية، وذلك من خلال إلزام الولاية بالآتي:

١- تقديم برامج لحماية الأمهات والأطفال الضعفاء من مخاطر التغيرات المناخية.

Grant program to protect vulnerable mothers and babies from climate change risks

٢- وضع استراتيجيات محددة لتعريف وتحديد المنطقة الخطرة أو غير الآمنة risk zones بسبب تغير المناخ climate change، لحماية الأمهات والأطفال الضعفاء vulnerable mothers and babies من التواجد بها، مع الاستعانة في ذلك بالأبحاث Research التي يصدرها اتحاد المعاهد الوطنية الصحية NIH Consortium والمتعلقة بتأثير تغير المناخ على الولادة Birth and Climate Change.

٣- النص على تقديم منح للتعليم والتدريب في مدارس المهن الصحية<sup>(١)</sup>.

Grant program for education and training at health profession schools.

1) Rep. Underwood Introduces Protecting Moms & Babies Against Climate Change Act. Targeted News Service , 3 June, 2023.

٢- قانون واشنطن للتخفيف من آثار تغير المناخ على المناطق الحضرية لعام ٢٠٢٣ م<sup>(١)</sup>:

ويهدف هذا القانون إلى إلزام الولاية بالاهتمام بالمناطق الحضرية، وهي المناطق التي يوجد بها معدلات أقل من الأشجار areas with low tree equity scores، ومعدلات أقل من المناطق الخضراء المنزرعة"، لذا فهذه المناطق يطلق عليها اسم المناطق الحضرية Urban Areas تمييزاً لها عن المناطق الريفية التي تتميز بمعدلات أعلى من الأشجار والأراضي الزراعية الخضراء، والعمل على زيادة المساحات الخضراء بها حتى يمكن الاستفادة منها في مواجهة التغيرات المناخية .

كما يهدف هذا القانون أيضاً إلى تعزيز زيادة المناطق الخضراء عن طريق منح برامج لتعزيز زراعة أسطح rooftop gardens المدارس الحكومية الابتدائية والثانوية<sup>(٢)</sup> public elementary and secondary school .

### ثالثاً:- قانون أبحاث تغير المناخ:

أصدر الكونجرس الأمريكي قانون أبحاث تغير المناخ التابع لوزارة الأمن الوطني في ٢٧ ابريل ٢٠٢٣ م،<sup>(٣)</sup> حيث عرض النائب كلارك مشروع قانون أبحاث تغير

1 ) Climate Change Relief for Urban Areas Act of 2023 . WASHINGTON, 10 May -- Rep. Adam B. Schiff, D-Calif., introduced the "Climate Change Relief for Urban Areas Act" on April 20, 2023. The text of the bill was released on 9 May. 2023 .

2) Rep. Schiff Introduces Climate Change Relief for Urban Areas Act, Targeted News Service, 10 May , 2023.

3) The Department of Homeland Security Climate Change Research Act.

المناخ على لجنة الأمن الداخلي، ولقد أقرت اللجنة مشروع القانون بأغلبية ١٩ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً.

ويلزم هذا القانون الدولة باتخاذ إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية مناسبة لمواجهة تغير المناخ، حيث سيضمن هذا القانون أن وزارة الأمن الوطني مستعدة لمواجهة آثار أزمة المناخ والتخفيف منها.

ويقر قانون أبحاث تغير المناخ بأهمية التخفيف من تحديات تغير المناخ، ومطالبة وزارة الأمن الوطني DHS بتقييم البحث الفيدرالي الحالي current Federal research، فيما يتعلق بأي آثار محتملة أو محددة لتغير المناخ على الأمن الداخلي، وتفويض مديرية العلوم والتكنولوجيا بالبحث وتطوير مناهج وطرق لمواجهة هذه الآثار المحتملة على الأمن الوطني<sup>(١)</sup> homeland security.

### الفرع الرابع

### الموقف التشريعي في تايلاند قانون تغير المناخ

#### Climate Change Act

صدر في تايلاند قانون تغير المناخ Climate Change Act في ٥ يونيو ٢٠٢٣م، و ينص القانون على إلزام الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تغير المناخ، حيث وضع القانون سياسات وطنية للتعامل مع تغير المناخ وهي :

١- أن تقوم المصانع بتقديم كشف إلزامي عن نسب وبيانات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري منها .

1) Clarke introduces DHS Climate Change Research Act, Targeted News Service WASHINGTON, 28April, 2023, Friday 8:21 AM , EST.

- ٢- أن تفرض الدولة ضريبة الكربون enforce a carbon tax .
- ٢- إتباع حزمة من الإجراءات الزراعية التي تشجع الزراعة بدلاً من حرق الغابات  
مثل :
- \* تشجيع المزارعين على زراعة الأشجار المعمرة، وأشجار الغابات، والأخشاب  
النادرة لتحل محل الزراعة التي تتطلب حرق بقايا الحشائش.
- \* تشجيع زراعة الأرز الرطب والجاف الذي يساعد على تقليل غاز الميثان في  
التربة، ومن ثم تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.
- ٣- اتخاذ حزمة من إجراءات المرور ووسائل النقل العام، منها منح خصومات  
ضريبية لأصحاب المشاريع الذين يدعمون السياسات الآتية :
- أ- سياسة " العمل المتداخل ووقت الدراسة " Alternate-overlapping work  
. and study time
- ب- سياسة " العمل من المنزل أو التعلم من المنزل " Work from home or  
"Learn from home " .
- ٤- إطلاق " مشروع بناء دراجة نارية كهربائية تايلندية " Building a Thai  
Electric Motorcycle Project"، والاهتمام بأن تكون تايلاند مركز إنتاج  
المركبات الكهربائية.
- ٥- الاهتمام باستخدام ألواح الطاقة الشمسية Solar Rooftop، وأن تقوم الحكومة  
بتثبيت ألواح الطاقة الشمسية على أسطح منازل الجمهور، الذي سيشترك طوعية  
في هذا المشروع مجاناً، و ستتم هذه العملية من خلال هيئة كهرباء المقاطعة

(Provincial Electricity Authority (PEA)، أو هيئة كهرباء العاصمة  
(Metropolitan Electricity Authority (MEA).

و سيتم توفير الاستثمارات اللازمة لهذه المشاريع من صندوق تعزيز  
الحفاظ على الطاقة، الذي تم إنشاؤه بموجب قانون تشجيع ترشيد استهلاك الطاقة لعام  
١٩٩٢م<sup>(١)</sup>.

Energy Conservation Promotion Act.

### الفرع الخامس

#### الموقف التشريعي الأيرلندي

#### قانون العمل المناخي والتنمية منخفضة الكربون

#### Climate Action Low Carbon Development Act

نص قانون العمل المناخي والتنمية منخفضة الكربون الأيرلندي المعدل لعام  
٢٠٢١م<sup>(٢)</sup>، على إلزام الدولة الأيرلندية بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بمعدل  
٥١% بنهاية هذا العقد أي بحلول عام ٢٠٣٠م، وتحقيق صفر% انبعاثات بحلول عام  
٢٠٥٠م، ونشر خطة العمل المناخية ٢٠٢١م، في أوائل الخريف، التي ستحدد التدابير

1) Thailand creates Thai pushes Climate Change Act ,Vietnam News Gazette,  
Monday, 5 June , 2023 .

٢ ( ) و جدير بالذكر أن قانون العمل المناخي والتنمية منخفضة الكربون الأيرلندي كان قد صدر في  
٢٠١٥م واستندت إليه المحكمة العليا الأيرلندية في موقفها تجاه الدولة الأيرلندية حين قضت في  
٢٠١٩م بأن " أيرلندا خالفت الالتزامات المنصوص عليها في قانون العمل المناخي الصادر عام  
٢٠١٥م"، وتم تعديل هذا القانون عام ٢٠٢١م.



التي سيتم اتخاذها للوصول إلى الأهداف المناخية الوطنية في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

- و يتمثل الهدف الوطني للمناخ في متابعة وتحقيق التحول إلى اقتصاد قادر على التكيف مع المناخ، غني بالتنوع البيولوجي، مستدام بيئياً، ومحايد مناخياً، في موعد أقصاه عام ٢٠٥٠ م.<sup>(٢)</sup>

- كما أوجب القانون على الدولة الأيرلندية أن تعادل أول ميزانيتين خمسينتين للكربون، اقترحهما المجلس الاستشاري لتغير المناخ، انخفاضاً إجماليًا بنسبة ٥١% بحلول عام ٢٠٣٠ م، مقارنة بالسنة المرجعية ٢٠١٨ م، مع تعزيز دور المجلس الاستشاري لتغير المناخ.<sup>(٣)</sup>

(١) ألزم قانون العمل المناخي المعدل لعام ٢٠٢١ م أيرلندا بأهداف الفترة بين عامي (٢٠٣٠ م - ٢٠٥٠ م) للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتوفير إطار عمل حكومي .

The Climate Action and Low Carbon Development (Amendment) Act 2021 has been signed into law committing Ireland to 2030 and 2050 targets for reducing greenhouse gas (GHG) emissions and providing the governance framework. The country is now on a legally binding path to net-zero emissions no later than 2050, and to a 51% reduction in emissions by the end of this decade. The Climate Action Plan 2021 will be published in early autumn and will set out the measures to be taken to reach national climate targets in each sector of the economy.

- 2) A national climate objective is to pursue and achieve no later than 2050, the transition to a climate resilient, biodiversity-rich, environmentally-sustainable and climate-neutral economy.
- 3) The first two five-year carbon budgets proposed by the Climate Change Advisory Council should equate to a total reduction of 51% over the period to 2030, relative to a baseline of 2018.

The role of the Climate Change Advisory Council has been strengthened.

- و ألزم الحكومة باعتماد ميزانيات كربون تتوافق مع اتفاق باريس، و الالتزامات الدولية الأخرى.<sup>(١)</sup>
- أوجب القانون على الحكومة أن تحدد، بعد التشاور، كيفية تطبيق ميزانية الكربون عبر القطاعات ذات الصلة، وما سيساهم به كل قطاع في فترة الخمس سنوات.<sup>(٢)</sup>
- وأن تحدد الإجراءات الخاصة بكل قطاع في خطة العمل المناخية التي يجب تحديثها سنويًا.<sup>(٣)</sup>
- سيكون وزراء الحكومة مسؤولين عن تحقيق الأهداف الملزمة قانونًا لقطاعاتهم، مع محاسبة كل وزير عن أدائه، وما تم اتخاذه من إجراءات، وما تم تحقيقه من أهداف، أمام البرلمان كل عام.<sup>(٤)</sup>
- كما نص القانون أيضاً على أن تلتزم كل سلطة محلية بإعداد خطة عمل مناخية فردية لمنطقتها، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، على أن تحدد كل خطة عمل مقترحات لمعالجة تأثير تغير المناخ على المدى الطويل.

- 1) The Government must adopt carbon budgets that are consistent with the Paris agreement and other international obligations.
- 2) The Government will determine, following consultation, how to apply the carbon budget across the relevant sectors, and what each sector will contribute in a given five-year period.
- 3) Actions for each sector will be detailed in the Climate Action Plan which must be updated annually.
- 4) Government Ministers will be responsible for achieving the legally-binding targets for their own sectoral area with each Minister accounting for their performance towards sectoral targets and actions before an Oireachtas Committee each year.

وعند نشر الخطة، يجب أن تركز بشكل أساسي على تقديم فهم أكبر لانبعاث الغازات الدفينة، والمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية على المستوى المحلي. وسيكون الهدف الشامل لكل خطة هو توضيح كيف يمكن للسلطة المحلية أن تؤثر وتتعاون وتسهل الإجراءات المناخية للمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين، مع تحقيق توجه استراتيجي على المستوى المحلي يتماشى مع تحقيق الأهداف المناخية الوطنية<sup>(١)</sup>.

1) Under the provisions of the Climate Action Low Carbon Development Act (2021) each local authority is obliged to prepare a Climate action Plan for their respective areas before the next February in line with national emission reduction targets, with each plan outlining proposals to address the long-term impact of climate change.

When finally published, the plans will provide a strong emphasis on delivering a greater understanding of greenhouse gas emissions and climate related risks at local level.

The overarching aim of each plan will be to detail how the local authority can work to influence, facilitate and coordinate the climate actions of communities and other stakeholders and provide strategic direction at local level in line with the delivery of national climate objectives.

For more information see Cork County Council urges public to have their say on new Climate Action Plan, Corkman, (Ireland), 7 June, 2023.

### المبحث الثالث

## موقف القضاء المقارن من التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ

لقد سلك القضاء الإداري والدستوري المقارن مسلكاً حميداً، حين أكد في العديد من أحكامه على ضرورة التزام الدولة باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية لمواجهة تغير المناخ، إيماناً منه بالآثار الجسيمة والعواقب الوخيمة المترتبة على التغيير في النظام المناخي العالمي.

بل اعتبر القضاء أيضاً، أن تقاعس الدولة عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، مثل الحق في الصحة، والحق في التنمية، والحق في الحياة.

ولقد تزايدت الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ، بشكل ملحوظ، على مستوى العالم ككل، حتى أن تقريراً، صدر في شهر يوليو ٢٠٢٣م، وجد أن عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ قد تضاعف منذ عام ٢٠١٧م، وتزايد في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأن التقاضي المناخي أصبح " أداة حيوية لمزيد من الضغط على الدول الأوروبية لزيادة طموحها المناخي في أقرب وقت ممكن.<sup>(١)</sup>

a vital tool to further pressure European states to increase their climate ambition as soon as possible. "

1 ) Lucie Greyl, a spokesperson for an Italian environmental organization that filed a lawsuit in 2021.

وستحدث في هذا المبحث عن موقف القضاء المقارن في العديد من الدول منها هولندا، صاحبة القضية المناخية الأشهر قضية " ايرجندا " Urgenda، وكذلك موقف القضاء الفرنسي، ولاسيما حكم مجلس الدولة الفرنسي الشهير، "حكم مقاطعة " Grande Synthe، وحكم محكمة التنازع بباريس في قضية القرن l'Affaire du siècle .

هذا بالإضافة إلى أننا سنستعرض حكم المحكمة العليا الايرلندية " حكم كلاك"، وحكم محكمة ولاية مونتانا، الذي لم يقتصر فقط على إلزام الدولة باتخاذ تدابير إضافية لمواجهة التغيرات المناخية، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أكد على الحق الدستوري للأفراد، ومنظمات المجتمع المدني في أعمال رقابتها على ما تتخذه الدولة من إجراءات بيئية لضمان حماية، ليس فقط الأجيال الحالية، وإنما أيضاً الأجيال المستقبلية، من الآثار الجسيمة للتغيرات المناخية .

لذا فإنني سأقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب كالآتي :

**المطلب الأول :** حكم المحكمة العليا الهولندية " قضية Urgenda " .

**المطلب الثاني:** موقف القضاء الفرنسي.

**المطلب الثالث :** موقف المحكمة العليا الايرلندية " حكم كلارك " .

**المطلب الرابع :** حكم محكمة ولاية مونتانا .

## المطلب الأول

## حكم المحكمة العليا الهولندية

## ” قضية Urgenda “

## وقائع القضية :

إن تبني مبادئ العدالة المناخية ينطوي على المسؤولية، ولتحقيق المسؤولية لابد من تطبيق مبدأ هام ألا وهو " مبدأ الملوث يدفع"، و أولئك الذين يلوثون أكثر يدفعون أكثر، ولا ريب أن أساس هذا المبدأ هو " الغرم بالغنم " في المعاملات والحقوق المتبادلة<sup>(١)</sup>.

و يعتبر "مبدأ الملوث يدفع" هو حجر الأساس في القانون البيئي، ويقصد بهذا المبدأ " أن الدولة محدثة التلوث تلتزم بتعويض الأضرار الناشئة عن نشاطها"<sup>(٢)</sup> و يمكن تعريف الملوث بأنه " هو من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث ضرر بيئي أو حتى يخلق ظروفًا تؤدي لإحداث هذا الضرر"<sup>(٣)</sup>.

(١) تبنت العديد من الدول المتقدمة مبدأ الملوث يدفع في السبعينات، لارتفاع ظاهرة التلوث البيئي بسبب النهضة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية ومحاولة إيجاد الحلول لها .

(٢) د/ عبد الناصر زياد، القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع التشريعات البيئية، دار الثقافة، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٦٨ .

(٣) د/ عباد قادة ، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، دار الجامعة الجديدة ، مصر، ٢٠١٥م، ص ١٢٧ .

و لقد أصبح "مبدأ الملوث يدفع" مبدأً جوهرياً في القوانين الحديثة<sup>(١)</sup>، لأنه يشجع على تقليل التلوث واللجوء إلى التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة، وخاصة وأنه تم النص عليه عام ١٩٧٢م في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.<sup>(٢)</sup>

و جدير بالذكر، أن مبدأ الملوث يدفع يقصد به أمرين: الأمر الأول: إلقاء تكاليف مواجهة التلوث إلى الملوث المحتمل، الأمر الثاني: أن هذا المبدأ حين يلقي بالعبء على الملوث لا يعني حكماً مسبقاً و بالضرورة حول مسؤوليته من الناحية القانونية.<sup>(٣)</sup>

و إذا أخذنا في الاعتبار، أن تغير المناخ ناجم بشكل رئيسي عن أن الدول الصناعية الكبرى، والشركات عبر الوطنية، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وحكومات الشمال، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، قد أضرت بالطبيعة فاختلف التوازن البيئي، فلهذا السبب يجب على حكومات الدول أن تتحمل مسؤولياتها لحماية الناس.

و في هذا السياق، رفعت منظمة ايرجندا بهولندا Urgenda organization دعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة de Holanda sued the government to reduce greenhouse gas emissions

(١) د/ أنور جمعة على الطويل، دعوي المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، مصر ٢٠١٤م، ص ١٧٢.

(٢) كما أكد على هذا المبدأ إعلان ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م في المادة ١٦ منه، كما تبني مجلس أوروبا عام ١٩٩٣ اتفاقية لوجانو أخذاً في الاعتبار مبدأ الملوث يدفع، وأيضاً مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنعقدة في اسطنبول عام ١٩٩٦م حيث تبني هذا المبدأ في البند الخامس منه . كما تبنت هذا المبدأ أيضاً اتفاقية الجماعات الاقتصادية الأوروبية في المادة ١٣٠ فق ٢ منها، لمزيد من التفاصيل، انظر د/ فلو ش الطيب، مسؤولية المؤسسة عن الضرر البيئي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥م، ص ٦٥.

(٣) د/ محمد محمد عبد اللطيف، البيئة والطاقة، بدون دار نشر، ٢٠٢٢م، ص ٤٧ و ص ٤٨.

المسببة للاحتباس الحراري كوسيلة لضمان الحق في الوجود، وبالفعل ألزمت المحكمة العليا الحكومة الهولندية باتخاذ تدابير إضافية وإجراءات مناسبة لمواجهة تغير المناخ والآثار الخطيرة المترتبة عليه.<sup>(١)</sup>

حيث قضت المحكمة العليا الهولندية بأنه يجب على الدولة الهولندية أن تلتزم بتنفيذ التزاماتها الدولية، وأن تخفض إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٠م لمواجهة تغير المناخ والآثار الخطيرة المترتبة عليه.<sup>(٢)</sup>

و أسست المحكمة العليا حكمها بأن :

١- هناك أدلة علمية واضحة، قدمتها منظمة أيرجندا **Urgenda** ، وأيدتها الحكومة، على أن هناك تهديداً حقيقياً بحدوث تغير مناخي خطير في العقود المقبلة .

٢- أن الدولة الهولندية، باعتبارها عضواً في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ملزمة بواجب حماية الحق في الحياة، واتخاذ التدابير المناسبة إذا كانت على علم بوجود تهديد حقيقي لحياة أو رفاهية مواطنيها.

٣- استشهدت المحكمة العليا بتقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي ذكر أن البلدان المتقدمة يجب أن تخفض انبعاثاتها بنسبة ( ٢٥٪ إلى ٤٠٪ ) من مستويات عام ١٩٩٠ م بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م، للمساعدة في الكفاح من أجل الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند مستوى مقبول، و بحد أقصى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة.<sup>(٣)</sup>

1) 2020, year of climate justice , CE Noticias Financieras English, 31December, 2019.

2) Cour Suprême des Pays-Bas, 20 déc. 2019, n° 19/00135.

3) What the ruling say?

=



ولقد رحب الفقه ترحيباً كبيراً بحكم urgenda لأنه يمثل تقدماً كبيراً في مسألة قابلية المناخ للتقاضي، وذلك بفتح طريق التقاضي أمام المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً، حيث ألزم الحكم لأول مرة الدولة بإعادة النظر في سياستها وتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري لحماية المواطنين من التغيرات المناخية<sup>(١)</sup>.

و جدير بالذكر، أنه في عام ٢٠١٥م، رفعت دعوي أمام محكمة أول درجة ب لاهاي première instance Cour de district de La Haye ، ورفضت محكمة أول درجة الاعتراف بالأثر المباشر l'effet direct للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ١٩٩٢م، وكذلك اتفاق باريس، وأصرت على أنها ملزمة بتفسير قانونها الوطني وفقاً لأحكامها الداخلية، ومن ناحية أخرى أكدت على أنه يجب على الدولة

=

The High Court said its judgment is based on clear scientific evidence, endorsed by both Urgenda and the government, that "there is a real threat of dangerous climate change in the coming decades."

It also stated that as a member of the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, the Dutch state was duty-bound to "protect the right to life" and "take appropriate measures if it is aware of a real threat to the life or well-being of its citizens".

It then cited the report from the Intergovernmental Panel on Climate Change, which stated that developed countries ought to reduce their emissions by 25% to 40% from 1990 levels by the end of 2020 to help in the fight to keep the rise in global temperatures to a maximum of 2 degrees Celsius above pre-industrial levels.

Netherlands: Dutch High Court orders state to improve emissions reduction target in landmark ruling , Thai News Service , Friday, 20 December, 2019.

(١) د/ محمد محمد عبد اللطيف، دعاوي المناخ، المرجع السابق، ص ١٣٥.

الهولندية أن تحترم التزاماتها الدولية respecter ses engagements internationaux، وبذلك تكون قد أعطت للالتزامات الدولية أثراً انعكاسياً effet réflexe في القانون الوطني le droit national<sup>(١)</sup>.

كما تضمن حكم لاهاي أيضاً أمراً للدولة بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري بنسبة لا تقل عن ٢٥% حتى عام ٢٠٢٠م، بالمقارنة بعام ١٩٩٠م، ولقد أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم في ٩ أكتوبر عام ٢٠١٨م<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### موقف القضاء الفرنسي

اتجهت أحكام القضاء الفرنسي إلى إلزام الدولة الفرنسية باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية لمواجهة التغير في النظام المناخي العالمي، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب، الذي عرضت فيه موقف مجلس الدولة الفرنسي، وكذلك موقف المجلس الدستوري الفرنسي.

1) l' arrêt de première instance Cour de district de La Haye, 24 juin 2015, n° /09/456689/HA ZA 13-1396, § 4.43 : " Dans l' arrêt de première instance, la cour de district de La Haye avait aussi refusé de reconnaître l'effet direct de la CCNUCC et de l'accord de Paris, mais elle avait, en revanche, insisté sur le fait qu'elle était obligée d'interpréter le droit national conformément à leurs dispositions, l'Etat néerlandais étant supposé respecter ses engagements internationaux. De cette façon, elle a conféré à ces obligations un « effet réflexe » dans le droit national ."

٢) د/ محمد محمد عبد اللطيف، قانون التنمية المستدامة، بدون دار نشر، ٢٠٢١م، ص ١٦٠ وما بعدها.

أولاً : موقف مجلس الدولة الفرنسي :

قضى مجلس الدولة الفرنسي في العديد من أحكامه، بإلزام الدولة باتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية لتخفيض مستوي انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ومن هذه الأحكام:

١- حكم مجلس الدولة الفرنسي في ( قضية Grande Synthe ) ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠م:

أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكماً في قضية مقاطعة Grande Synthe ، حيث قضى المجلس بأن" الدولة ملزمة بسلسلة من الالتزامات هدفها الحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، حتى يمكن مواجهة تغير المناخ"<sup>(١)</sup>.

وقائع القضية :

نظر مجلس الدولة الفرنسي في إساءة استعمال عمدة مقاطعة Grande Synthe لسلطاته، والمتمثل في امتناعه عن تنفيذ القرار الحكمي أو المفترض acte implicite الصادر من رئيس الجمهورية Président de la République، و رئيس الوزراء Premier ministre ووزير البيئة ministre de l'environnement، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لخفض مستوي انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية و المسببة للاحتباس الحراري .

1) C..E ; Grande Synthe du 19 novembre 2020 ; no 427301 A. L'effet indirect du droit international : l'arrêt Commune de Grande Synthe , AJDA, 2021 p.226

و اعتبر مجلس الدولة هذا الامتناع أمر غير مشروع، ومن ثم قضى مجلس الدولة الفرنسي بإلزام السلطات العامة باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ التزامها بخفض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية والمسببة للاحتباس الحراري .

و لقد أسس مجلس الدولة الفرنسي حكمه على ما يلي:

١- نص المادة الثانية<sup>(١)</sup>، والمادة الثالثة<sup>(٢)</sup> من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير

المناخ الموقعة في ٩ مايو ١٩٩٢ م .

(١) و جدير بالذكر أن المادة الثانية من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢ م قد نصت على أن " الهدف النهائي لهذه الاتفاقية، ولأي صكوك قانونية متصلة بها قد يعتمدها مؤتمر الأطراف، هو الوصول، وفقاً لأحكام الاتفاقية ذات الصلة، إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام" .

The ultimate objective of this Convention and any related legal instruments that the Conference of the Parties may adopt is to achieve, in accordance with the relevant provisions of the Convention, stabilization of greenhouse gas concentrations in the atmosphere at a level that would prevent dangerous anthropogenic interference with the climate system. Such a level should be achieved within a time-frame sufficient to allow ecosystems to adapt naturally to climate change, to ensure that food production is not threatened and to enable economic development to proceed in a sustainable manner.

(٢) ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية على أن " تسترشد الأطراف، في الإجراءات التي تتخذها لبلوغ هدف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، بما يلي، في جملة أمور:

١- تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف: ووفقاً لمسئولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه.

=

=

٢- يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية.

٣- تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ ينبغي أن تتسم بفعالية الكلفة، بما يضمن تحقيق منافع عالمية بأقل كلفة ممكنة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية-الاقتصادية، وأن تكون شاملة، وأن تغطي جميع مصادر ومصارف وخزانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والتكيف، وأن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن تنفيذ جهود تناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المهمة.

٤- للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ.

٥- ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تناول مشاكل تغير المناخ. وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية.

In their actions to achieve the objective of the Convention and to implement its provisions, the Parties shall be guided, inter alia, by the following:

1. The Parties should protect the climate system for the benefit of present and future generations of humankind, on the basis of equity and in accordance with their common but differentiated responsibilities and respective capabilities. Accordingly, the developed country Parties should take the lead in combating climate change and the adverse effects thereof.
2. The specific needs and special circumstances of developing country Parties, especially those that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change, and of those Parties, especially developing

=

٢- نص المادة الثانية، والمادة الرابعة من اتفاق باريس الذي تم توقيعه في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥م، ودخل حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦م، وصدقت فرنسا عليه في ٥ أكتوبر ٢٠١٦م، والذي نصت المادة الرابعة منه على أن " تتعهد الدول

=

country Parties, that would have to bear a disproportionate or abnormal burden under the Convention, should be given full consideration.

3. The Parties should take precautionary measures to anticipate, prevent or minimize the causes of climate change and mitigate its adverse effects. Where there are threats of serious or irreversible damage, lack of full scientific certainty should not be used as a reason for postponing such measures, taking into account that policies and measures to deal with climate change should be cost-effective so as to ensure global benefits at the lowest possible cost. To achieve this, such policies and measures should take into account different socio-economic contexts, be comprehensive, cover all relevant sources, sinks and reservoirs of greenhouse gases and adaptation, and comprise all economic sectors. Efforts to address climate change may be carried out cooperatively by interested Parties.
4. The Parties have a right to, and should, promote sustainable development. Policies and measures to protect the climate system against human-induced change should be appropriate for the specific conditions of each Party and should be integrated with national development programmes, taking into account that economic development is essential for adopting measures to address climate change.
5. The Parties should cooperate to promote a supportive and open international economic system that would lead to sustainable economic growth and development in all Parties, particularly developing country Parties, thus enabling them better to address the problems of climate change. Measures taken to combat climate change, including unilateral ones, should not constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination or a disguised restriction on international trade.

بتنفيذ أهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الوطني"، و أوضح مجلس الدولة الفرنسي أن هذه الاتفاقيات الدولية ملزمة لفرنسا بمجرد توقيعها عليها، و يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير نصوص القانون الوطني، ولاسيما المادة 4 – 100 art L. من قانون الطاقة<sup>(١)</sup> C. énergie، والتي نصت على أهداف وأغراض محددة تلتزم الدولة باتخاذ كل ما يلزم لتنفيذها، ومن ثم فإن الدولة ملزمة بمواجهة تغير المناخ، وما يترتب عليه من آثار ضارة.

٣- كما أسس مجلس الدولة حكمه على العديد من قوانين الاتحاد الأوروبي مثل القرار رقم 406/2009/CE الصادر بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٠٩م<sup>(٢)</sup>، ولائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2018/842 الصادرة بتاريخ في ٣٠ مايو ٢٠١٨ م<sup>(٣)</sup>، والمتعلقة بخفض معدل الانبعاث السنوي للغازات الدفيئة من قبل الدول الأعضاء من عام ٢٠٢١ م حتي عام ٢٠٣٠ م، حتى يمكن للدول الأعضاء الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس.

- 1) Prise en compte des stipulations de la CCNUCC et de l'Accord de Paris. Le Conseil d'État juge que si certaines stipulations de la convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques du 9 mai 1992 et de l'Accord de Paris du 12 déc. 2015 requièrent l'intervention d'actes complémentaires pour produire des effets à l'égard des particuliers et sont, par suite, dépourvues d'effet direct, elles doivent néanmoins être prises en considération dans l'interprétation des dispositions de droit national, dont notamment l'art L 100-4 C. énergie.
- 2) la decision n° 406/2009/CE du 23 avril 2009.
- 3) le règlement (UE) 2018/842 du 30 mai 2018 relatifs aux réductions annuelles des émissions de GES par les Etats membres de 2021 à 2030.

٤- أسس المجلس حكمه أيضاً على بعض المواد الواردة في قانون الطاقة<sup>(١)</sup>، وقانون البيئة رقم 2019-1147 الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٩م<sup>(٢)</sup>، والمتعلقة بالطاقة والمناخ والتي تلزم الدولة بتنفيذ التزامها بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة .

٥- أشار مجلس الدولة الفرنسي أيضاً في قضائه إلى نزاع المناخ الشهير (قضية أيرجندا) المرفوعة أمام المحاكم الهولندية، الذي قضت فيه المحكمة العليا بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩م<sup>(٣)</sup> " بإلزام الدولة الهولندية باحترام التزاماتها الدولية"، وعلى الرغم من أن السياق القانوني مختلف إلى حد ما، إلا أن مجلس الدولة الفرنسي قد أكد، شأنه شأن القاضي الهولندي، على ضرورة التزام الدولة ببذل العناية الواجبة، واتخاذ جميع الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية، للحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري لمواجهة تغير المناخ .

٢- حكم مجلس الدولة الفرنسي في ١ يوليو ٢٠٢١م :

قضي مجلس الدولة الفرنسي أيضاً بأن " الامتناع عن اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لخفض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية، يعد أمراً غير مشروع، مما يشكل خطأ من جانب الحكومة.

1) l'art. L. 100-4 C. énergie.

2) code de l'environnement issus de la loi n° 2019-1147 du 8 novembre 2019 relative à l'énergie et au climat ,voir Code de l'environnement Art. L. 222-1 B (L. no 2015-992 du 17 août 2015, art. 173-I-2o) .

3) Cour suprême des Pays-Bas, 20 déc. 2019, n° 19/00135.



لذا قضي المجلس بإلزام رئيس الوزراء Premier ministre باتخاذ كافة التدابير و الإجراءات الإضافية اللازمة لخفض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية قبل ٣١ مارس ٢٠٢٢م، حيث أن امتناع السلطات التنظيمية عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الإضافية اللازمة les mesures supplémentaires nécessaires لخفض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة infléchir la courbe des émissions de gaz produites sur le territoire national حتي تاريخ صدور هذا الحكم يتعارض مع المسار المحدد لخفض مستوى انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية الذي حددته المادة L.100 de l' art. 4 - من قانون الطاقة، وكذلك لائحة الاتحاد الأوروبي Règl. (UE) 2018/842 du 30 mai 2018 ، مما يعني استحالة تحقيق الأهداف القانونية المراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م Impossibilité d'atteindre les objectifs légaux pour 2030".<sup>(١)</sup>

1) CE 1er juill. 2021, Cne de Grande-Synthe, no 427301 A. " Impossibilité d'atteindre les objectifs légaux pour 2030. Faute qu'aient été prises, à la date de la décision, les mesures supplémentaires nécessaires pour infléchir la courbe des émissions de gaz à effet de serre produites sur le territoire national, le refus opposé par le pouvoir réglementaire est incompatible avec la trajectoire de réduction de ces émissions fixée par le décret du 21 avril 2020 pour atteindre les objectifs de réduction fixés par l'art. L. 100 - 4 C. énergie et par l'annexe I du Règl. (UE) 2018/842 du 30 mai 2018. Par conséquent, le Conseil d'État enjoint au Premier ministre de prendre toutes les mesures supplémentaires nécessaires avant le 31 mars 2022. "

Voir aussi CE 29 juill. 2022, Assoc. «Non aux éoliennes entre Noirmoutier et Yeu», no 443420. & Voir aussi CE 21 oct. 2022, Stés SANEF et SAPN, no 455516.

## ٣- حكم حديث لمجلس الدولة الفرنسي ١٠ مايو ٢٠٢٣ م :

قضي مجلس الدولة الفرنسي في حكم حديث له : " بأن الحكم الصادر بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢١م لم يتم تنفيذه بالكامل، ومن ثم قضي المجلس بإلزام رئيس الوزراء باتخاذ جميع التدابير والإجراءات الإضافية اللازمة في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م، لضمان اتفاق معدل خفض انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية مع مسار خفض هذه الانبعاثات المحدد بموجب المرسوم الصادر في ٢١ أبريل ٢٠٢٠م، لضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانون الطاقة المادة 4-100 L. و الملحق الأول من لائحة الاتحاد الأوروبي".<sup>(١)</sup>

ونجد أن هذه الأحكام الصادرة من مجلس الدولة الفرنسي قضت بإلزام الدولة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة تغير المناخ، و لكن في هذا الشأن يثار تساؤل هام، ماذا سيفعل القاضي الإداري في مواجهة التقاعس التام من قبل الدولة الفرنسية ؟ فماذا لو لم تتخذ الحكومة الفرنسية أي إجراء لتنفيذ التزاماتها الدولية؟

1) CE 10 mai 2023, no 467982: AJDA 2023. 919; EEI 2023, no 64, note Hoyneck.

"la décision du 1er juill. 2021 ne peut être regardée comme complètement exécutée (...). Il y a lieu, sans prononcer d'astreinte, d'enjoindre à la Première ministre de prendre toutes mesures supplémentaires utiles pour assurer la cohérence du rythme de diminution des émissions de gaz à effet de serre avec la trajectoire de réduction de ces émissions retenue par le décret du 21 avr. 2020 en vue d'atteindre les objectifs de réduction fixés par l'art. L. 100-4 C. énergie et par l'annexe I du Règl. (UE) 2018 / 842 du 30 mai 2018 avant le 30 juin 2024 et de produire, à échéance du 31 déc. 2023, puis au plus tard le 30 juin 2024, tous les éléments justifiant de l'adoption de ces mesures et permettant l'évaluation de leurs incidences sur ces objectifs de réduction des émissions de gaz à effet de serre."

لقد قرر مجلس الدولة الفرنسي، إزاء الأحكام المتعددة التي أصدرها، السابق ذكرها، وألزم فيها الحكومة باتخاذ ما يلزم من تدابير إضافية، وإجراءات تنفيذية لمواجهة تغير المناخ وما ينتج عنه من آثار جسيمة، إلى ممارسة الضغط على الحكومة بالتهديد برفع قيمة الغرامة التهديدية الموقعة على الدولة لإلزامها بتنفيذ أحكام القضاء.

و يثار تساؤل هام آخر: ماذا عن مسؤولية الدولة؟ وكيف يمكن تقييم الخطأ عند

إخلال فرنسا بالتزاماتها الدولية التي يجب أن تحترم؟

لا شك أنه للإجابة على ذلك لا بد من التطرق إلى حكم محكمة التنازع بباريس

في قضية القرن l'Affaire du siècle .

١- حكم محكمة التنازع بباريس ١٤ مارس ٢٠١٩ م :

قضت محكمة التنازع بباريس " بفشل الحكومة الفرنسية في تنفيذ التزامها بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ومن ثم أقرت المحكمة مسؤولية الدولة الفرنسية عن الأضرار البيئية الناجمة عن عدم تنفيذها للالتزامات الملقاة على عاتقها، وألزمت السلطات العامة المختصة بضرورة وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الدولة في مجال مكافحة تغير المناخ" <sup>(١)</sup>.

وأستت المحكمة حكمها على ما يلي :

١- الأضرار البيئية الواردة بتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

(IPCC)؛ الذي أوضح أن الزيادة المستمرة في متوسط درجة الحرارة العالمية

1) *Le jugement du tribunal administratif de Paris dans « l'Affaire du siècle requête déposée le 14 mars 2019, L'effet indirect du droit international : l'arrêt Commune de Grande-Synthe – Sarah Cassella – AJDA, 2021, p. 226.*

للأرض ترجع بشكل رئيسي إلى انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المصدر؛ ويتطلب الحد من هذا الاحترار خفض معدل انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ٤٥% بحلول عام ٢٠٣٠ م مقارنة بعام ٢٠١٠ م؛ وأن يتم تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ م على أبعد تقدير. <sup>(١)</sup>

٢- اعتراف الدولة الفرنسية بوجود "ضرورة ملحة" لمكافحة تغير المناخ، حيث أكدت على قدرتها على العمل بشكل فعال لمواجهة هذه الظاهرة، فانضمت، على المستوى الدولي، إلى الاتفاقيات الدولية، وتعهدت بتنفيذ التزاماتها الدولية.

وعلى المستوى الوطني، مارست سلطاتها التنظيمية، ووضعت سياسة عامة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المنبعثة من الأراضي الوطنية، والتي يمكن من خلالها تحقيق عدد معين من الأهداف في هذا المجال، في آجال محددة ومتعاقبة.

لذا يجب اعتبار الدولة مسؤولة عن جزء من هذا الضرر، لأن الأهداف التي حددتها لنفسها في مجال تحسين كفاءة الطاقة لم يتم احترامها، وهذا النقص ساهم في عدم تحقيق هدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث لم تلتزم الدولة بالمسار الذي حددته لخفض الانبعاثات، مما أدى إلى تراكمها مع سابقتها وتفاقم المشكلة، ومن ثم تصبح الدولة مسؤولة عن الضرر البيئي الذي تسببت فيه. <sup>(٢)</sup>

1) l'augmentation constante de la température globale moyenne de la Terre est due principalement aux émissions de gaz à effet de serre d'origine anthropique ; une limitation de ce réchauffement nécessite de réduire, d'ici à 2030, les émissions de gaz à effet de serre de 45 % par rapport à 2010 et d'atteindre la neutralité carbone au plus tard en 2050. "

2) Le jugement du tribunal administratif de Paris dans « l'Affaire du siècle » (requête déposée le 14 mars 2019 , Le préjudice écologique reconnu dans l'« Affaire du Siècle » , Jean-Marc , 4 février 2021.

## ٢- حكم حديث لمحكمة التنازع بباريس ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ م :

قضت محكمة التنازع بباريس أن " الانخفاض غير المسبوق في مستوى انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية يرجع بشكل أساسي إلى الآثار المترتبة على الأزمة الصحية ل(كوفيد-١٩)، وليس نتيجة الإجراءات والتدابير الإضافية المتخذة من جانب الدولة.

ومن ثم فإنه من الضروري تكليف رئيس مجلس الوزراء، والوزراء المختصين باتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية والتدابير الإضافية اللازمة، التي من شأنها إصلاح الأضرار الناتجة عن انبعاث الغازات الدفيئة، و يمكن أن يتم ذلك بأشكال مختلفة وفقاً للخيارات التي تقدرها الحكومة على أن يسري ذلك اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م على أقصى تقدير " .<sup>(١)</sup>

1) TA Paris, 14 oct. 2021, no 1904967, AJDA, 2021, p.2063. "La réduction des émissions de GES, d'une ampleur inédite, est liée de façon prépondérante aux effets de la crise sanitaire de la covid-19 et non à une action spécifique de l'État. Le préjudice dure à hauteur de 15 Mt CO2eq. . Il y a lieu d'ordonner au Premier ministre et aux ministres compétents de prendre toutes les mesures sectorielles utiles de nature à réparer le préjudice à hauteur de la part non compensée d'émissions de gaz à effet de serre au titre du premier budget carbone, soit 15 Mt CO2eq. Dans le cadre du présent litige, les mesures concrètes de nature à permettre la réparation du préjudice peuvent revêtir diverses formes et expriment, par suite, des choix relevant de la libre appréciation du gouvernement. Au regard du quantum du préjudice constaté, il apparaît raisonnable que cette réparation soit effective au 31 déc. 2022, au plus tard. Il n'y a pas lieu, en revanche, d'assortir cette injonction d'une astreinte. " .

ثانياً : موقف المجلس الدستوري الفرنسي :

لقد أيد المجلس الدستوري الفرنسي موقف القاضي الإداري، حيث أكد المجلس الدستوري الفرنسي في العديد من أحكامه على " أنه يجب على المشرع الوطني أن يمتثل لقواعد القانون الدولي، ومن ثم على الدولة أن تلتزم بتنفيذ التزاماتها الدولية باتخاذها كافة الوسائل والإجراءات اللازمة لمنع حدوث أي أضرار بيئية" <sup>(١)</sup> .

وبذلك نجد أن المجلس الدستوري، والقاضي الإداري يهدفان إلى تعزيز امتثال فرنسا لالتزاماتها الدولية في المجال البيئي ولا سيما مكافحة تغير المناخ.

### المطلب الثالث

#### حكم المحكمة العليا الأيرلندية " حكم كلارك"

رفعت المجموعة البيئية "أصدقاء البيئة الأيرلندية" قضية على الحكومة الأيرلندية في عام ٢٠١٨م، زاعمة بأن الحكومة الأيرلندية قد انتهكت بعض حقوق الإنسان، ومنها الحق في مناخ مستقر ومستدام، بالإضافة إلى انتهاك الحكومة لأحكام

1) Conseil constitutionnel 31 janv. 2020, n° 2019-823 QPC, *Union des industries de la protection des plantes*, AJDA 2020. 264

Cons. const. 12 août 2022, no 2022-843 DC. Le Conseil constitutionnel a confirmé la conformité des art. 32 et 36 du projet de loi portant mesures d'urgence pour la protection du pouvoir d'achat, permettant rehaussement du plafond d'émissions de ces installations, à l'art. 1er de la Charte de l'environnement sous réserve du respect des objectifs de réduction de ces émissions et de réduction de la consommation énergétique primaire des énergies fossiles fixés par l'art. L. 100-4.

قانون المناخ والتنمية المنخفضة الكربون الصادر عام ٢٠١٥م، من خلال اعتمادها خطة وطنية لعام ٢٠١٧م، لتخفيف وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة المنتجة على الأراضي الوطنية والمسببة للاحتباس الحراري، غير كافية<sup>(١)</sup>.

وتم رفع الدعوي القضائية أمام محكمة أول درجة، إلا أنها رفضت الدعوي، وتم الطعن في الحكم .

ودفع المسؤولون الحكوميون بأن هذه القضية تنتهك مبدأ الفصل بين السلطات الأيرلندية، وأن من الأفضل ترك هذا الأمر للجهات والسلطات الإدارية، وليس المحاكم<sup>(٢)</sup>.

ورفضت المحكمة العليا الأيرلندية هذا الدفع، وأصدرت قرارًا تاريخيًا بشأن المناخ، حيث قضت المحكمة العليا الأيرلندية " بأن إستراتيجية الحكومة الوطنية للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري ليست كافية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

Irish Supreme Court ruled that the government's national global warming mitigation strategy did not do enough to reduce greenhouse gas emissions.

- 1) The environmental group Friends of the Irish Environment filed, the case in 2018, claiming the government had violated human rights to a stable climate and Irish law by adopting an inadequate mitigation plan.
- 2) Government officials countered that the case violated Irish separation of powers and said the arguments were best left to governing bodies, rather than the courts.

كما اعتبرت المحكمة أن تقاعس الدولة الأيرلندية عن اتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير إضافية لمواجهة تغير المناخ، يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، وانتهاكاً لقانون المناخ الأيرلندي الصادر عام ٢٠١٥م breached the 2015 climate law<sup>(١)</sup>.

و قال القاضي كلارك بأن "تغير المناخ يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه أيرلندا والعالم أجمع، ولكن إستراتيجية أيرلندا الوطنية للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري ليست كافية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. كما فشلت الحكومة في تحديد الإجراءات التي ستتخذها لإنشاء اقتصاد مرن ومستدام بحلول عام ٢٠٥٠ م، كما هو منصوص عليه بموجب قانون المناخ والتنمية المنخفضة الكربون الأيرلندي الصادر في عام ٢٠١٥م.

#### Ireland's 2015 Climate Action and Low Carbon Development Act

كما أن بعض الأجزاء الواردة في خطة التخفيف الوطنية الأيرلندية لعام ٢٠١٧م، غامضة أو طموحة بشكل مفرط، والمتدبر والملاحظ باهتمام لن يتمكن من معرفة كيف ستؤدي سياسة المناخ التي تنتهجها الحكومة فعلياً إلى تقليل انبعاثات الكربون على مدار الثلاثين عاماً القادمة، لذا أكدت المحكمة العليا على أنه لا يوجد أساس قانوني لغياب الإرادة السياسية"<sup>(٢)</sup>.

1)Irish enviros revive climate court challenge,Climate Wire, TODAY'S STORIES; Vol. 10; No. 9, Wednesday ,6 September, 2023.

2)The Irish Supreme Court ،Chief Justice Frank Clarke ،2019 ،International: Irish court scraps vague national climate plan , Climate Wire , 3 August, 2020, Environment and Energy Publishing, LLC, Section , Vol. 10, No. 9. "The Irish Supreme Court handed down a landmark climate decision that said Ireland's national global warming mitigation strategy did not do enough to reduce greenhouse gas emissions., Chief Justice Frank Clarke called



## تعليق بعض الفقه :

ذهب بعض الفقه<sup>(١)</sup> إلى أنه " لا يزال أمامنا فرصة العمل الحقيقي لصياغة خطة جديدة، وإذا كانت إيرلندا تساهم بشكل غير متناسب في أزمة المناخ، إلا أننا لدينا الوسائل لقيادة التحول (الذي طال انتظاره بشكل خطير) إلى اقتصاد ومجتمع منخفض الكربون، ويمكننا تحقيق ذلك من الناحية التكنولوجية والاقتصادية " .

climate change "one of the greatest challenges" for Ireland and the world. He admonished the government for missing the mark on outlining what actions it would take to create a resilient and sustainable economy by 2050, as required under Ireland's 2015 Climate Action and Low Carbon Development Act.

I have concluded that the Plan falls well short of the level of specificity required to provide that transparency and to comply with the provisions of the 2015 Act .Calling parts of Ireland's 2017 National Mitigation Plan "excessively vague or aspirational," Clarke said that a "reasonable and interested observer" would not be able to tell how the government's climate policy would actually reduce carbon emissions over the next 30 years . the Supreme Court has affirmed that there is no legal basis for a lack of political will.

( ١ ) المتحدث باسم منظمة المناخ في أيرلندا، كلوداغ دالي :

Climate Case Ireland spokesperson Clodagh Daly, said the real work of formulating a new plan is still ahead.

"Ireland contributes disproportionately to the climate crisis, but we have the means to lead the (dangerously overdue) transition to a low-carbon economy and society," Daly said in a statement. "It is technologically and economically feasible for us to achieve this ."International: Irish court scraps vague national climate plan , op ., cit., no 9.

كما ذهب جانب آخر من الفقه<sup>(١)</sup> إلى أن " حكم كلارك أعطي بعض الوزن للحكم التاريخي في قضية مؤسسة أيرجندا ضد دولة هولندا، حيث قضت المحكمة العليا الهولندية لعام ٢٠١٩م، بأن تقاعس الحكومة الهولندية بشأن تغيير المناخ يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان.

ويجب أن يكون الحكم الأيرلندي مصدر إلهام للمجموعات الأخرى في جميع أنحاء العالم التي تفكر في اتخاذ إجراءات مماثلة، فعندما يشعر الكثير من الناس أن حكوماتهم لا تستمع إلى مخاوفهم بشأن أزمة المناخ، فإن هذا الحكم يظهر أن المحاكم يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في معالجة هذه الأزمة".

(١) مرجان مينيسما، الرئيس التنفيذي لشركة Urgenda:

"Urgenda CEO Marjan Minnesma", Clarke's ruling did, assign "some weight" to the historic ruling in State of the Netherlands v. Urgenda Foundation. The 2019 decision by the Supreme Court of the Netherlands said the Dutch government's inaction on climate change was a violation of human rights.

Ireland's ruling should provide inspiration for other groups worldwide considering similar action,

When so many people feel like their governments are not listening to their concerns about the climate crisis, this ruling shows that courts can play a critical role in addressing this crisis," she said. International: Irish court scraps vague national climate plan , op ., cit., no 9.

## المطلب الرابع

## حكم محكمة مونتانا

توسعت محكمة مونتانا في قضائها إلى أبعد من التزام الدولة بمواجهة تغير المناخ، حيث ذهبت أيضاً في أحكامها إلى حق الأفراد، والمنظمات البيئية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة والمناخ، في إعمال رقابتها على الإجراءات التي تتخذها الدولة، والتأكد أن من شأنها عدم التأثير على البيئة والمناخ، حتى لو كان ذلك على المدى الطويل، احتراماً للحقوق الدستورية، وحقوق الإنسان سواء المتعلقة بالأجيال الحالية أو حتى الأجيال المستقبلية.

## وقائع القضية :

سعت شركة مقرها ايداهو an Idaho-based company لفتح منجمين للتعدين في شمال غرب مونتانا open two mines in northwestern Montana ، و استغرقت الشركة قرابة الثماني عشر شهراً في استيفاء الإجراءات الإدارية والوثائق والمستندات المطلوبة.

وفي نوفمبر عام ٢٠٢١م، طالبت المنظمتان غير الربحيتين المعنيتين بقضايا التعدين both nonprofits active in mining issues، (مركز المعلومات البيئية في مونتانا Montana Environmental Information Center) و (منظمة الإرث ورك Earthworks)، الاطلاع على كافة المستندات والأوراق الخاصة بافتتاح المنجمين، إلا أن مكتب حاكم الولاية رفض اطلاعهما، وتمسك بتمتعهم، كسلطة إدارية،

بالعديد من الامتيازات مثل امتياز حيازة الأوراق الإدارية والمستندات والوثائق ورفض اطلاعها عليها، فرعا دعوي قضائية دفعا فيها بأن:

- عدم تمكنهما من الاطلاع على الأوراق ينتهك الحق الدستوري المنصوص عليه في دستور ولاية مونتانا، وهو الحق في المعرفة والاطلاع على الوثائق، حيث نص دستور ولاية مونتانا على أنه " لا يجوز حرمان أي شخص من الحق في الاطلاع على مستندات، أو مراقبة مداوات الهيئات والوكالات العامة لحكومة الولاية وأقسامها الفرعية، باستثناء الحالات التي ينتهك فيها هذا الطلب، بشكل واضح، حق الأفراد في الخصوصية بما يتجاوز مزايا الحق في الإطلاع العام" (١)

- وأن من حقهما الدستوري الاطلاع على الوثائق والمستندات الإدارية، لمعرفة ما ستفعله الحكومة، وما ستخذه من إجراءات خاصة بافتتاح منجمين، قد ينتج عنهما استخراج كميات هائلة من الفحم أو الكربون، مما يؤدي إلى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، مما يؤثر بشده على البيئة والمناخ، الأمر الذي سينعكس على حقوق ليس فقط الأجيال الحالية، وإنما الأجيال القادمة أيضاً.

و بالفعل أمر قاضي المقاطعة في ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ م " بإطلاع المنظمتين غير الربحيتين المعنيتين بقضايا التعدين *both nonprofits active in mining issues* (مركز المعلومات البيئية في مونتانا *Montana Environmental Information Center*) و(منظمة الإرث ورك *Earthworks*)، على كافة المستندات والأوراق الخاصة بافتتاح المنجمين.

1) No person shall be deprived of the right to examine documents or to observe the deliberations of all public bodies or agencies of state government and its subdivisions, except in cases in which the demand of individual privacy clearly exceeds the merits of public disclosure.

و لقد أسس القاضي أمره هذا بالحقوق الدستورية المنصوص عليها في دستور ولاية مونتانا، والذي ينص على حق الأفراد في المعرفة والاطلاع على الوثائق والمستندات الإدارية، ومن ثم حقهم في مراقبة الإجراءات التي تتخذها الولاية للحفاظ على البيئة ومواجهة تغير المناخ، الأمر الذي يدعم شفافية الحكومة".<sup>(١)</sup>

### وفي قضية أخرى :

قام بعض الشباب<sup>(٢)</sup> برفع دعوي قضية أمام محكمة مونتانا، طالبوا فيها بالزام حكومة الولاية بحماية الناس من الآثار الخطيرة المترتبة على تغير المناخ، حيث أن لجوء حكومة الولاية إلى التوسع في استخدام الوقود الأحفوري، من شأنه أن يهدد صحتهم وسبل عيشهم الحالية كما سيؤثر أيضاً على حقوق الأجيال القادمة.<sup>(٣)</sup>

وأكد المحامي أن هؤلاء الشباب وعائلاتهم يعانون بالفعل من مشاكل صحية وخسائر اقتصادية، نتيجة انخفاض منسوب المياه في الأنهار، وتفاقم مشكله حرائق الغابات بسبب التغيرات المناخية.

وأن استخدام الولاية لكميات هائلة من الوقود الأحفوري نتج عنها زيادة انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، ومن المهم أن يبقى كل طن من غاز ثاني

1) Montana district court first judicial district 23 june 2023 Helena judge orders Gianforte to produce communications with mining company, Montana Free Press, 27 June, 2023 .

٢) و جدير بالذكر أن عدد المدعون في هذه القضية المرفوعة أمام محكمة مونتانا هم ١٦ شاباً، والذي تولى نظر هذه القضية (قاضية الولاية كاثي سيللي) Kathy Seeley ، ولم يكن الحكم قدر صدر في هذه القضية حتي تاريخ الانتهاء من كتابة هذا البحث .

3) Youth take Montana to trial over failure to act on climate change ,The Atlanta Journal-Constitution, 13 june 2023 .

أكسيد الكربون بعيداً عن الهواء<sup>(١)</sup>، كما طالبوا بضرورة إجراء تعديلات دستورية على دستور الولاية للنص على إلزام الولاية بالعمل على خلق بيئة نظيفة وصحية والحفاظ عليها، كما في دستور ولاية بنسلفانيا Pennsylvania ونيويورك New York و ماساتشوستس Massachusetts.<sup>(٢)</sup>

و من ناحية أخرى، دافع مساعد المدعي العام عن حكومة ولاية مونتانا، محاولاً دحض ما جاء في مذكرة المدعي، حيث أكد على أن هذه الأضرار المذكورة لا يمكن نسبتها إلى إجراءات محددة اتخذتها الولاية، كما أن تأثير انبعاث الغازات الصادرة من الولاية يكاد لا يذكر مقارنة بمعدلات الانبعاثات العالمية<sup>(٣)</sup>.

- 1) The state has approved numerous large fossil fuel related permits that are responsible for enormous quantities of greenhouse gas emissions,” Sullivan said. “Every ton of CO2 we keep out of the air matters.”
- 2) One reason the case may have made it so far in Montana is the state’s constitutional requirement that government “maintain and improve a clean and healthful environment.” Only a few states, including Pennsylvania, Massachusetts and New York, have similar environmental protections in their constitutions.
- 3) Montana Assistant Attorney General Michael Russell said “ the state had little control over global emissions. He also said the harms alleged by the young plaintiffs could not be traced to specific actions by state officials” .

## الخاتمة

تزايد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بقضية تغير المناخ، وما ترتب عليها من آثار جسيمة، وما سيترتب عليها في المستقبل من عواقب وخيمة، حتي أنها أصبحت قضية حاسمة في عصرنا الحالي. ولقد ترك الإنسان بصمته واضحة على قضية تغير المناخ من خلال ارتفاع معدلات انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، التي كانت السبب الرئيسي في تغير المناخ، و الارتفاع العالمي لدرجات الحرارة، وما نتج عنه من تأثيرات كارثية، وفي نهاية بحثي هذا توصلت إلى مجموعه من النتائج والتوصيات سأعرضها كالآتي:

### أولاً: النتائج :

١- يقصد بتغير المناخ التحولات في درجات الحرارة العالمية، وأنماط الطقس بصفة عامة، وعلى الرغم من أن الأصل في هذه التحولات أن تكون طبيعية بسبب الانفجارات البركانية أو التغيرات في نشاط الشمس، إلا أنه، ومنذ القرن التاسع عشر، أصبح المحرك الرئيسي لتغير المناخ هو النشاط البشري وليس التحولات الطبيعية.

٢- نتج عن تغير المناخ ارتفاع شديد في درجات الحرارة و موجات حر عنيفة، زيادة الفيضانات، ارتفاع مستويات سطح البحر *trigger rise in sea levels*، ومن ثم تآكل الشواطئ *the abrasion of beaches*، كما نتج عنه أيضاً سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، و نقص مياه الشرب والجفاف، فضلاً عن إصابة الأفراد بالعديد من الأمراض التنفسية لتلوث الهواء بمادة الكربون، وانتشار الأوبئة والأمراض، مما يتعارض مع حق الإنسان في الصحة، وكافة حقوق الإنسان

البيئية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى قتل ملايين الأشخاص الأبرياء الضعفاء، مما يتعارض مع حق الإنسان أيضاً في الحياة .

٣- لم يؤثر تغير المناخ على حياة الأجيال الحالية والمستقبلية من البشر فقط، وإنما أثر على حياه جميع الكائنات الحية، بما فيها الحيوانات والنباتات، فأصبح هناك العديد من أنواع الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض بسبب تغير المناخ.

٤- من الأسباب التي أدت إلى تغير المناخ زيادة انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، الأزمات البيئية الناتجة عن الزيادة الهائلة في السكان، الفساد المؤسسي وضعف المؤسسات، بالإضافة إلى عدم اليقين العلمي .

٥- تلتزم الدول بوضع قوائم وطنية لحصر انبعاثات الغازات الدفيئة المنتجة على أراضيها والمسببة للاحتباس الحراري، وكذلك إعداد برامج وطنية إقليمية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية، تعزيز الإدارة المستدامة، و الأخذ في الاعتبار تغير المناخ، في سياساتها المختلفة.

كما تلتزم الدول المتقدمة بصفة خاصة، باعتماد سياسات وطنية واتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من تغير المناخ، و كذلك تقديم بلاغات وطنية عن انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بصفة دورية .

٦- يقيد التزام الدول بمواجهة تغير المناخ مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة أو المتفاوتة، و يطلق عليه أيضاً مبدأ تنوع المسؤوليات، ويقصد بهذا المبدأ أن الدول مسؤولة مسؤولية مشتركة في مكافحة تغير المناخ، إلا أنها ليست على نفس الدرجة والمعاملة، وإنما هي مسؤولية متباينة أو متفاوتة، و يرجع ذلك إلى اختلاف ظروف كل دولة ونموها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومدى مساهمتها في حدوث ظاهرة التغير المناخي.



٧- يفرض مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة على الدول المتقدمة الالتزام بالدعم المالي، وكذلك الالتزام بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

٨- لا ريب أن التكيف مع الآثار الناتجة عن تغير المناخ سيكون أكثر صعوبة، ومكلفاً للغاية في المستقبل، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لمنع درجات الحرارة من الارتفاع أكثر من ذلك، لذا كان لزاماً على المشرع الدولي والمشرع الداخلي اتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية لإلزام دول العالم كافة بالتدخل، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية وتدابير إضافية للحد من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وهذا ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والتشريعات البيئية.

٩- كان للقضاء دوراً لا ينكر في إلزام الدول باتخاذ تدابير إضافية وإجراءات تنفيذية لمواجهة تغير المناخ، بل أنه كان أداة حيوية للضغط على الدول، لا سيما الدول المتقدمة التي تتحمل العبء الأكبر في مواجهة التغيرات المناخية، نظراً لأنها كانت السبب الأكبر في حدوثه، وإلزامها باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تغير المناخ، بل أقر القضاء أيضاً الحق الدستوري للأفراد في الرقابة على الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان الحفاظ على البيئة ومواجهة التغيرات المناخية.

### ثانياً التوصيات:

في ختام بحثي توصلت إلى مجموعه من التوصيات للحكومات والدول يمكن من خلالها الحد من ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة ومواجهة التغيرات المناخية وهي:

١- إعطاء الأولوية لاستخدام موارد الطاقة المتجددة renewable energy sources، والبعد عن استخدام الوقود الأحفوري fossil fuels.

٢- تعزيز الممارسات المستدامة في الصناعة والتي يمكن أن تقلل بشكل كبير انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

- ٣- يجب على الدول أن تتبع استراتيجيات التكيف والتخفيف adaptation and mitigation strategies لمكافحة تغير المناخ .
- ٤- يجب على الدول أن تلجأ إلى البنية التحتية المرنة 'resilient infrastructure' وتعزيز التأهب للكوارث enhance disaster preparedness .
- ٤- التوسع في تنفيذ برامج التشجير للحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الممارسات المستدامة في الزراعة والغابات، ولا شك أن الغابات تعد أحد القطاعات الرئيسية التي تتحكم في تغير المناخ.
- ٥- إلزام الدول بالتخلص من النفايات والمخلفات بطرق حديثة تحافظ على نظافة الهواء من التلوث، والعمل على إيقاف الحرق غير المحكوم أو المكشوف للنفايات في الدول التي ما زالت إلى وقتنا هذا تلجأ إلى هذه الأساليب والطرق التقليدية .
- ٦- تثقيف الجمهور حول الممارسات المستدامة sustainable practises، وزيادة الوعي raising awareness بتغير المناخ وما سيترتب عليه من آثار وعواقب وخيمة، و الاهتمام بالإعلام البيئي بكل وسائله، ولا سيما الوسائل الالكترونية الحديثة، التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في مجتمعاتنا، مما سيعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية collective sense of responsibility تجاه كوكبنا.
- ٧- التزام الدول بالقوانين والتشريعات البيئية الدولية والداخلية التزاماً صارماً، لتجنب العواقب الوخيمة، ليس فقط على مستوى الأجيال الحالية، وإنما أيضاً لحماية الأجيال المستقبلية.
- ٨- الاهتمام والتعاون بين الدول وتشجيع البحث العلمي والتطوير الصناعي لتقنيات الطاقة النظيفة، واللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة لمكافحة تغير المناخ.

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع باللغة العربية :

- (١) اتفاقيات دولية حول تغير المناخ، مقال منشور بمجلة البيئة والتنمية، عمان ، العدد ٣، عام ١٩٩٦م.
- (٢) د/ أنور جمعة على الطويل، دعوي المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، مصر ٢٠١٤م .
- (٣) د/ بلقاسم بريشي، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة بلعباس الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨م .
- (٤) د/ زهرة بوسراج، مبدأ مسؤولية الدول المشتركة والمتباينة في النظام العالمي لتغير المناخ، مقال منشور بمجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر، العدد ٣، مجلد ٤، سنة ٢٠٢١م.
- (٥) د/ عباد قادة، المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، دار الجامعة الجديدة ، مصر، ٢٠١٥م.
- (٦) د/ عبد الناصر زياد، القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع التشريعات البيئية، دار الثقافة، الأردن، ٢٠١٢م.
- (٧) د/ قلوب الطيب، مسؤولية المؤسسة عن الضرر البيئي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥م .

٨) ما هو تغير المناخ؟ مقال منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة العمل المناخي، موقع تمت زيارته بتاريخ ١/٨/٢٠٢٣م، الساعة ١ ظ.

<https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>

٩) د/ محمد صديق محمد، تغير المناخ والاحتباس الحراري، الأسباب- الآثار- الحلول، مقال منشور بمجلة التربية، ع ١٧٢، س، ٣٩ يونيو ٢٠١٠م.

١٠) د/ محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي تغير المناخ (التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م.

١١) د/ محمد محمد عبد اللطيف، دعاوي المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١م.

١٢) د/ محمد محمد عبد اللطيف، البيئة والطاقة، بدون دار نشر، ٢٠٢٢م.

١٣) د/ محمد محمد عبد اللطيف، قانون التنمية المستدامة، بدون دار نشر، ٢٠٢١م.

١٤) د/ مريم وافي، إدماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الجزائر، ٢٠١٧ - ٢٠١٨م.

ثانياً : قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- 1) A Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate change ,UN Treaty Database. 8/10/2018.

- 2) A. Wroblewski , Climate change set to wipe out 700 rare plants; Few plans to fight threat, warn experts ,Daily Mirror, 27 July, 2023 , Edition 1, National Edition.
- 3 ) Byrd-Hagel Resolution, n° S. RES 98 July 1997, CHUCK HAGEL, This Is BBC TWO TVEyes - BBC 2 UNITED STATES, 27 July, 2022. available at <https://advance.lexis.com/api/permalink/6f2fd499-efbd-4847-918c-0084b9ac5ac2/?context=1516831>.
- 4) Clarke introduces DHS Climate Change Research Act, Targeted News Service WASHINGTON, 28April, 2023, Friday 8:21 AM , EST.
- 5) Climate Alliance, COP- 22, marrakech , a summit for action, available at <http://www.climatealliance.org/en/events/climate-summits/cop22-marrakech.html>.
- 6) Climate Case Ireland spokesperson Clodagh Daly, ". International: Irish court scraps vague national climate plan , Climate Wire , 3 August, 2020, Environment and Energy Publishing, LLC,Section , Vol. 10, No. 9. "
- 7) Climate change, The Nation, (Asia Net), 7 August, 2023 , Vol. 37; No. 113.

- 8) C. Linda & F. Erlidia. and others , Climate change, women's health, and the role of obstetricians and gynecologists in leadership , gynecology & obsterics, vol. 155, issue 3, 25 October 2021.
- 9) Climate Change Relief for Urban Areas Act " of 2023". WASHINGTON, 10 May -- Rep. Adam B. Schiff, D-Calif., introduced the "Climate Change Relief for Urban Areas Act" on April 20, 2023. The text of the bill was released on 9 May. 2023 .
- 10) Cork County Council urges public to have their say on new Climate Action Plan,Corkman,(Ireland), 7 June, 2023.
- 11) Curbing CO2 alone not enough to prevent global warming, Study IANS-English, 8June , 2022.
- 12) D. Thompson, Sierra Club Delaware Chapter Director, United States : Sierra Club Applauds Passage of Landmark Delaware Climate Act, Clean Energy Bills , 30 jun 2023. <https://08126ca0z-1105-y-https-advance-lexis-com.mplbci.ekb.eg/document/?pdmfid=1516831&crd=d6846988-6ded-444c-a61c-0d673f53df64&pddocfullpath=%2Fshared%2Fdocument%2Fnews%2Furn%3AcontentItem%3A68KJ-MY21-JDJN-62WJ->

00000-

00&pdcontentcomponentid=343637&pdteaserkey=sr0&pditab  
=allpods&ecomp=kmnyk&earg=sr0&prid=8d7d38b0-ceda-  
42fa-b51c-fe268d119a6d

- 13) D . Jamieson , Reason in Dark Time , Why Struggle Against Climate Change Failed and What it Means for Our Future , 2014.
- 14) D. Shindell, Professor of Earth Science at Duke University. Decarbonisation crucial, but not enough: UK Prof, The Pioneer (India), Saturday, 11June, 2022 .
- 15) D. Tong , Common in Durban but Differentiated in Paris?, Master of Laws, The University of Auckland, 2015.
- 16) Google reveals top sustainability-related trends in SA, The Star (South Africa) 21, April , 2023.
- 17) G. Stephen ,A perfect moral storm ,the ethical tragedy of Climate Change, university press , U.S.A. , 2011 .
- 18) G . Stephen, The real tragedy of the commons, philosophy and public affairs, vol, 30(4) , 2005 .
- 19) G. Stephen, Ethics and global climate change, Cambridge university press, 2016 .

- 20) Governments and citizens must take action to prevent global warming, Old Gold and Black: Wake Forest University, 16 January, 2023 .
- 21) Indonesia: Puncak Jaya losing eternal snow to global warming: Ministry ,Thai News Service, 21 June 2023.
- 22) Lavallée (S.) , Responsabilités communes mais Différenciées et protêt internationale de l"environnement : une assistance financière enquête de solidarité, Caniers de droit, volume 55, Numéro 10 , Mars 2014.
- 23) M. Bachelet, The human implications of currently projected levels of global heating are catastrophic, ,United Nations High Commissioner for Human Rights, 9 September 2019, Opening Statement to the 42nd session of the Human Rights Council.
- 24) Montana district court first judicial district 23 june 2023, Helena judge orders Gianforte to produce communications with mining company, Montana ,Free Press, 27 June, 2023 .
- 25) Netherlands: Dutch High Court orders state to improve emissions reduction target in landmark ruling , Thai News Service , Friday, 20 December, 2019 .



- 
- 26) PH. Sands , Principles of International Environmental Law ,Cambridge University Press, 2003.
- 27) Rep. Underwood Introduces Protecting Moms & Babies Against Climate Change Act, Targeted News Service , 3 June, 2023.
- 28) Rep. Schiff Introduces Climate Change Relief for Urban Areas Act, Targeted News Service, 10 May , 2023.
- 29) Revealed tshe study, appearing in the Proceedings of the National Academy of Sciences.
- 30) Reflections from COP25 in Madrid, Union of Concerned Scientists, Dic 19, 2019.
- 31) S. Gardiner & C. Mckinnon : the Justice and Legitimacy of Geogengineering, Critical Review of International Social and Political Philosophy , Vole 23 , Issue 5 , 2020 .
- 32) S. Gardiner , Human Rights In a Hostile Climate ,The Hard Questions , 2013.
- 33) S. Gardiner & S. Caney & H. Shue, Climate Ethics, Essential reading , oxford university press , 2010.
- 34) The Paris Agreement، What is the Paris Agreement? United nations climate change

<https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement#:~:text=It%20entered%20into%20force%20on,above%20pre%2Dindustrial%20levels.%E2%80%9D>.

35) Total disconnect' : Voices from marathon Madrid climate summit. Reuter, Dic 15, 2019.

36) The Glasgow Climate Pact – Key Outcomes from COP26 , united nations climate change,

[https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26?gclid=CjwKCAjwo9unBhBTEiwAipC11w8Ms1oOyRNWfFB4eACoavaZ3dasJ\\_Dgdk8ib\\_TA1h3EKVO7Dz1-DRoCOfiQAvD\\_BwE](https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26?gclid=CjwKCAjwo9unBhBTEiwAipC11w8Ms1oOyRNWfFB4eACoavaZ3dasJ_Dgdk8ib_TA1h3EKVO7Dz1-DRoCOfiQAvD_BwE).

37)The Irish Supreme Court , Chief Justice Frank Clarke, 2019, International: Irish court scraps vague national climate plan , Climate Wire, 3 August, 2020, Environment and Energy Publishing, LLC, Section , Vol. 10, No. 9.

38) Thailand creates Thai pushes Climate Change Act ,Vietnam News Gazette, Monday, 5 June , 2023 .

39) U.S.-China Deadlock Dims Climate Talk Prospects , associated press, New York edition , 10 oct 2010, section A.

- 40) University of Groningen Reports Findings in Climate Change (From believing in climate change to adapting to climate change: The role of risk perception and efficacy beliefs ,Climate Change, Daily News, 28 July, 2023.
- 41) United nations, climate change, Conference of the Parties Twenty-third session Bonn, Germany, 6–17 November 2017.
- 42) United Nations, UN News, Global perspective Human stories COP24: UN climate change conference, what's at stake and what you need to know.
- 43) 2019 United Nations Climate Change Conference.
- 44) U.N. Climate Talks End With Few Commitments and a 'Lost' Opportunity, The New York Times, Dic 15, 2019.
- 45) U.N. Climate Talks Collapsed in Madrid. What's the Way Forward? Intelligencer. Dic16, 2019.
- 46) Urgenda CEO Marjan Minnesma" , International: Irish court scraps vague national climate plan , Climate Wire , 3 August, 2020, Environment and Energy Publishing, LLC,Section , Vol. 10, No. 9.

- 47) 2020, year of climate justice , CE Noticias Financieras English, 31December, 2019.
- 48) Youth take Montana to trial over failure to act on climate change ,The Atlanta Journal-Constitution, 13 june 2023 .